الضعفاء عند ابن حبان
المختلف في توثيقهم عند غيره
(جمع ودراسة وتحليل)

إعداد

د/ بدرية محمد محمود بهنساوي

المدرس بقسم الحديث وعلومه
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
جامعة الأزهر ـ فرع البنات بالقاهرة

الضعفاء عن ابن حبان المختلف في توثيقهم عند غيره
(جمع ودراسة وتحليل)

بدرية محمد محمود بهنساوي
مدرس بقسم الحديث وعلومه
كلية الدراسات الإسلامية والعربية (بنات)
جامعة الأزهر، القاهرة، مصر
Badriamahmoud.٢٠٥٧@azhar.edu.eg

ملخص البحث :

تناولت هذه الدراسة تراجم الرواة الضعفاء عند الإمام ابن حبان المختلف في توثيقهم عند غيره من علماء الجرح والتعديل، مرتبين على حروف الهجاء، مع ذكر الراوي المترجم له في أعلى الترجمة، كما ذكره ابن حبان، ثم ذكر أقوال العلماء فيه جرحا وتعديلا على سبيل الاستقصاء، ثم ذكر خلاصة هذه الأقوال ودراستها وبيان المراد منها، بناء على قواعد علم الجرح والتعديل عند المحدثين، ثم خلاصة القول في حال الراوي جمعا بين الأقوال بحسب ما توصل إليه الاجتهاد في ذلك، ومقابلته بما ذكره الإمام ابن حبان رحمه الله في الراوي، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: أهمية علم الجرح والتعديل، ودور العلماء في الحفاظ على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم التي هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وتمييز الصحيح المقبول منها من الضعيف المردود، وأن ابن حبان كان من أئمة الجرح والتعديل، ويعتبر كتابه (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين) من أمهات الكتب التي اعتمد عليها المصنفون والباحثون والدارسون في علم الجرح والتعديل، وقد اشتهر عن ابن حبان أنه كان من المتساهلين في التوثيق، مع تشدده في الجرح، فبعض الرواة ممن ضعفهم في كتاب المجروحين من هو حجة لا ينزل عن رتبة الحسن، ومنهم من هو دون ذلك ممن هو صالح للاعتبار، وأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها لا يقدح، وأن مجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبر ذلك لذهب جملة من الآثار النبوية، وهي مفسدة بينة .

الكلمات المفتاحية : الضعفاء – الرواة – ابن حبان – الجرح والتعديل – الثقات – التراجم.

Unreliable Hadith Narrators by Ibn Hibban that are Disagreed on by Other Scholars

(A Collection, study, and analysis)

Badria Mohamed Mahmoud Bahnasawi

A professor at Department of Hadith and its Sciences,
Faculty of Islamic & Arabic Studies For Girls
Al Azhar University, Cairo, Egypt.

Badriamahmoud.٢٠٥٧@azhar.edu.eg

Abstract:

The study addressed the biographies of the narrators deemed unreliable by Imam Ibn Hibban that are disagreed on by other biographical evaluation scholars in an alphabetical order in addition to the name of narrator above the narration as mentioned by Ibn Hibban, followed by discrediting and endorsement of narrators by scholars as a method of investigation. Then studying and explaining the meaning of a summary of these narrations, based on the rules of the science of biographical evaluation among the scholar of hadith, in addition to what is said on the narrator based on a combination of narrations after diligent work and comparing it to what is mentioned by Imam Ibn Hibban on the narrator. The study has concluded several results of which the most significant are: the importance of the science of biographical evaluation and the role scholars play in reserving the Sunnah of the Prophet -peace be upon him-, which is the second source of Islamic Shari'ah, as well as distinguishing the sound and acceptable Hadith from the unreliable and rejected Hadith. Ibn Hibban is one of the scholars of the science of biographical evaluation, where his book "al-Majruhin min al-Mhadithin wa al-Dueafa' wa al-Mutrawkin" (Book of the Discredited, Unreliable, and Avoided Hadith Narrators) is one of the main books utilized by compilers, researchers, and students of the science of biographical evaluation. Ibn Hibban was known for being lenient when it came to authentication while being strict in discrediting, as some of the narrators he deemed unreliable had enough reasoning for their narration to be considered a good (authoritative) Hadith and some were of lessor ranks but could still be considered. The reasons that make scholars discredit narrators vary, some of which that defect the Hadith and some do not. The defamation of one's character does not mean that the Hadith they narrate is unacceptable, if that was the case then most of the prophetic traditions will cease to exist which is an evident evil.

Keywords: Unreliable Narrators- Narrators- Ibn Hibban- Discrediting and Endorsement of Narrators- Trustworthy Narrators- Biographies.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنار طريق الحق، وأبان سبيل الهدى، وبعث النبيين مبشرين ومنذرين، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، وليهلك من هلك عن بينة، ويحيى من حي عن بينة، وصلى الله على خيرته من خلقه، وصفوته من بريته، إمام المتقين، وخاتم النبين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وإخوانه من النبيين والمرسلين، وسلم تسليما كثيرا.

وبعـد

فإن الله تعالى وله الحمد والمنة أن حفظ شريعة سيد أنبيائه من التغيير والتبديل، فتولى حفظ كتابه بنفسه، ولم يكل ذلك إلى أحد من خلقه، فقال تعالى: " إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " .

وأما السنة النبوية: فإن الله تعالى وفق لها حفاظا عارفين، وجهابذة عالمين، وصيارفة ناقدين من الصحابة رضوان الله عليهم ومن التابعين وتبع التابعين، ومن بعدهم من سلف هذه الأمة وخلفها، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ويتبصرون في ضبط آثار نبيهم، فتنوعوا في تصنيفها، وتفننوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضروب عديدة، حرصا على حفظها، وخوفا من إضاعتها، وقد ألّف الحفاظ مصنفات جمة على علم الجرح والتعديل الذي يعد من أشرف العلوم وأجلها، إذ بقواعده يتميز الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود من حديث رسول الله ﷺ، وبه ينقى المصدر الثاني للتشريع الإسلامي (وهو السنة) من كل شائبة ودخيل .

والتزم علماء الجرح والتعديل وألزموا من بعدهم سوق الأخبار بالأسانيد، وتكلموا في مراتب الرجال وتقرير أحوالهم، من الصدق والكذب، والقوة والضعف، أحسن تقرير، وسلكوا في ذلك مذاهب عدة، فالكلام في الجرح والتعديل قائم على الاجتهاد، وبذل الوسع في الحكم على الرواة .

قال الحافظ المنذري عن الإمام الترمذي: " وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم"، واختلاف هؤلاء (أي المتكلمين في الرجال) كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد[١].

ولما كان الأمر اجتهادا، كان احتمال وقوع الخطأ مع كثرة الصواب واردا، لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح، ومنها لا يقدح، فربما جرح بعضهم من لا يستحق الجرح، أو جرح بما يكون جرحا عند غيره، فإن مجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبر ذلك لذهب جملة من الآثار النبوية وهي مفسدة بينة.

قال الحافظ الذهبي في مقدمة ميزانه[٢]: " فإنا لا ندعي العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء"، **هذا وقد قسم الحافظ الذهبي[٣] من تكلم في الرجال إلى ثلاثة أقسام:**

١.قسم تكلموا في سائر الرواة كابن معين وأبي حاتم الرازي.

٢.وقسم تكلموا في كثير من الرواة كمالك وشعبة.

٣.وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي.

ثم قسمهم من ناحية شدتهم، أو تساهلهم، أو اعتدالهم، فتابع كلامه قائلا: والكل على ثلاثة أقسام :

١.قسم متعنت في الجرح متثبت في التعديل[٤] ... ثم قال: وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون.

---

(١) ينظر: جواب المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل: ص٤٢،٦٥، والعلل الصغير للترمذي، وهو مطبوع في أخر الجزء الخامس من سنن الترمذي: ص٤٠٩.

(٢) مقدمة ميزان الاعتدال :١ /٣ .

(٣) ينظر:ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل:ص١٧١، ١٧٢– الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي:ص٨٣– مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب ط الثانية ١٤١٢هـ.

(٤) وقعت هذه العبارة عند الحافظ الذهبي بلفظ " قسم منهم متعنت في التوثيق، متثبت في التعديل"، وكذا في فتح المغيث للسخاوي: ٣٥٩/٤، والصواب ما أثبته كما ذكره الإمام اللكنوي في الرفع والتكميل: ص٢٨٣.

٢.وقسم منهم متساهل كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي.

٣.وقسم معتدل ومنصف، كالبخاري، وأحمد بن حنبل، وأبي زرعة، وابن عدي. اهـ.

وكان الإمام ابن حبان ﷺ من أئمة علماء الجرح والتعديل، ويعتبر كتابه (المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين) من أمهات الكتب التي اعتمد عليها المصنفون في علم الجرح والتعديل، التي تعد من المراجع المهمة للباحثين والدارسين في هذا الفن..

سبب اختيار الباحثة لهذا الموضوع وأهميته :

أنه من خلال مطالعة الباحثة لهذا الكتاب (أي كتاب المجروحين)، واستقرائه **– تبين الآتي:** –

١.أن الإمام ابن حبان قد سلك في نقده لرجال "المجروحين" منهجا فيه تعنت وشدة مما حمل بعض العلماء كالحافظ الذهبي على تعقبه في مواطن كثيرة من ميزانه، والحافظ ابن حجر في تقريبه، في مقدمته في فتح الباري، كما ذكر الذهبي في ترجمة (محمد بن الفضل السدوسي عارم شيخ البخاري)[١]، و(أفلح بن سعيد المدني) [٢] وغيرهما، وقد عده الشيخ اللكنوي ممن له تعنت وإسراف في جرح الرجال[٣].

٢.أنه كان أحيانا يتردد في حكمه على الراوي، فقد ذكر في كتاب "المجروحين" خلقا كثيرا ادعى ضعفهم كان قد سبق أن ذكرهم في كتابه "الثقات" مما يدل على تناقضه، أو تردده في حكمه على هؤلاء الرواة، وسيظهر ذلك جليا في ثنايا البحث بمشيئة الله تعالى، وقد جمعهم د. مبارك سيف الهاجري، فبلغ عددهم (١٥٩) راويا .

(١) ينظر ميزان الاعتدال: ٤/٧/ت٨٠٥٧ .

(٢) المصدر السابق: ١/٢٧٤/ت١٠٢٣، وينظر ترجمة : بهز بن حكيم، سعيد الجمحي، أبو بكر النهشلي، وغيرهم .

(٣) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، أبو الحسنات اللكنوي الهندي: ص٣٣٥ .

٣.أنه أحيانا يجرح رجالاً من حقهم أن يوثقوا، أو مختلف في توثيقهم، فبمجرد ذكره للرجل في كتاب "المجروحين" لا يفيد الجزم بالقدح فيه، مالم يفسر جرحه بما يقدح حقيقة.

فلما ظهر لي ذلك استخرت الله تعالى في تتبع رجاله، فوقفت على رجال قد ضعفهم الإمام ابن حبان ووثقهم غيره، وهؤلاء أفردتهم بالدراسة في بحث سابق، وآخرين ممن ضعفهم أيضا، مختلف في توثيقهم عند غيره، أي أن أكثر العلماء قالوا بتوثيقه، والقليل منهم وافق الإمام ابن حبان في قوله، وفيهم من هو حجة لا ينزل عن رتبة الحسن، وفيهم من هو دون ذلك ممن هو صالح للاعتبار، وهم مقصد وموضوع هذه الدراسة بعون الله تعالى .

الدراسات السابقة:

نظرا لمكانة الإمام ابن حبان بين علماء الجرح والتعديل، اهتم كثير من المتخصصين والباحثين في علم الحديث وعلومه، بدراسة منهجه في علم الجرح والتعديل، خاصة في كتابيه : " الثقات، والمجروحين".

ومن هذه الدراسات :

- الدراسة التي أوردها الإمام أبي الحسنات اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤ هـ) في كتابه " الرفع والتكميل في الجرح والتعديل " .
- ودراسة للدكتور / قاسم على سعد في كتابه " مباحث في علم الجرح والتعديل "، تناول فيه منهج الإمام ابن حبان في لجرح والتعديل، ضمن موضوعات هذا الكتاب .
- ودراسة للدكتور/ مبارك سيف الهاجري بعنوان (الرواة الذين ترجم لهم ابن حبان في المجروحين وأعادهم في الثقات) .
- ودراسة للشيخ عبدالله بن يوسف الجديع، في كتابه : "تحرير علوم الحديث".
- ودراسة للدكتور/ عبد ربه سلمان أبو صعيليك بعنوان (استخارة ابن حبان في الجرح والتعديل)، تناول فيها الرواة الذين استخار فيهم الإمام ابن حبان الله تعالى في الجرح والتعديل من خلال الثقات والمجروحين.

•ودراسة بعنوان (ابن حبان بين التشدد والتساهل في جرح الرواة وتعديلهم) للدكتور/ محمود عبدان، والدكتور/ جمال لطيف، والسيد/ بديع عبد الله، وغير ذلك من الدراسات.

ولاحظت الباحثة أن الدراسات التي اطلعت عليها في هذا الموضوع جميعها تدور حول منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، وما اشتهر عنه من التساهل في توثيق الرجال، ومخالفة بعض العلماء لهذا القول، ومحاولة إثبات عكس ذلك بذكر بعض الأمثلة من الرواة الذين ذكرهم الإمام ابن حبان في كتابه المجروحين، لكن دون التطرق إلى إفرادهم بالذكر، وتقصي أحوالهم بذكر أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم بشكل وافٍ، واستكمالا للفائدة كانت إضافة الباحثة في هذه الدراسة من هذا الجانب للوقوف على الرواة المجروحين عند ابن حبان المختلف في توثيقهم عند غيره .

خطة البحث :

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن **تنقسم إلى:** مقدمة، (اشتملت على سبب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة الدراسة، والمنهج المتبع فيها)، ثم فصلان وخاتمة، وفهرس للرواة المترجم لهم، والمصادر.

المبحث الأول: التعريف بالإمام ابن حبان، وكتاب المجروحين، وفيه مطلبان:

•**المطلب الأول:** ترجمة موجزة للتعريف بالإمام ابن حبان

•**المطلب الثاني:** التعريف بكتاب المجروحين لابن حبان .

المبحث الثاني: تراجم الرواة موضوع الدراسة، وقد انتهجت في إيرادهم وترجمتهم الآتي:

١.ترتيب الرواة المترجم لهم على حروف الهجاء، مراعية في ذلك الإسم الأول والثاني، ثم الكنى، وهو راوٍ واحد فقط، مع وضع رقم متسلسل لهم، فبلغ عددهم (٤٦) راوٍ .

٢.ذكر الراوي في أعلى الترجمة، كما أورده الإمام ابن حبان في كتاب (المجروحين)، وأحيانا أقوم بتوضيح اسمه في الهامش إن احتاج إلى ذلك، أو كان مختلف فيه، مع الإشارة إلى رقم الجزء والصفحة والترجمة بالرمز (ت) في الحاشية، مع حذف شيوخه وتلاميذه الذين ذكرهم الإمام ابن حبان بغية الاختصار إلا لفائدة مهمة، كأن يكون

أحدهم سببا في تضعيف ابن حبان للراوي، أو لتمييزه فأذكره، ثم ترجمته في الحاشية لمعرفة حاله، وكذلك ترجمة بعض الأعلام الذين أشار إليهم الإمام ابن حبان في ثنايا ترجمته للراوي .

٣.عدم ذكر الأحاديث التي ذكرها الإمام ابن حبان عقب ترجمته للراوي، لكثرتها وصعوبة ما يستلزم ذلك من تخريج وتحقيق وبيان درجتها، وحجم الدراسة لا يحتمل ذلك، إلا أن يكون هذا الحديث هو سبب تضعيفه له خاصة فأذكره، وأقوم بتخريجه وتحقيق إسناده، وبيان درجته في الحاشية، مما قد يتوصل من خلاله إلى صحة ما وصل إليه الإمام ابن حبان فيه من عدمه.

٤.بيان الألقاب، والأنساب، والأماكن كلما أمكن خاصة الغير المشهورة، وكذلك بيان معاني مفردات الأحاديث إن وجد، وذلك في الحاشية .

٥.ذكر أقوال العلماء فيه جرحا وتعديلا، وذلك على سبيل الاستقصاء مع عزوها إلى مصادرها في الحاشية، بذكر رقم الجزء والصفحة والترجمة، مقدمة أقوال من وثقوه على حسب درجات ألفاظ التعديل، الأعلى ثم الذي يليه، كذلك على حسب أسبقية العلماء في الوفاة، ثم ذكر أقوال من تكلموا فيه مقدمة أدنى ألفاظ التجريح، ثم الأعلى، ثم ذكر خلاصة أقوال العلماء ودراستها، وفهم ألفاظهم وبيان المراد منها، بناء على قواعد علم الجرح والتعديل عند المحدثين، والتي يتوصل من خلالها إلى خلاصة القول في حال الراوي جمعا بين الأقوال، بحسب ما توصل إليه الاجتهاد في ذلك، ومقابلته بما ذكره الإمام ابن حبان ﷺ مستندة في كثير من الأحيان إلى رأي أحد العلماء المعتبر بأقوالهم في هذا الفن .

ولا أدعي أني قد أصبت في جميعها، ولربما اكون قد أخطأت في بعض ما توصلت إليه بالاجتهاد، فكما ذكرت آنفا إن الخطأ وارد في مثل هذا، فالكمال لله تعالى وحده، وأؤكد أن هذه الدراسة ليس الغرض منها التقليل أو الحط من شأن إمام من كبار أئمة المحدثين بحجم الإمام ابن حبان ﷺ، ولا من قيمة كتابه (المجروحين) الذي يعد كما ذكرت من أمهات كتب الجرح والتعديل، فمثلي لا يمكنه التجاسر على مجرد اعتقاد ذلك، وحسبي أنني باحثة مجتهدة اجتهاد الباحث المتدرب في ضوء منهج المحدثين الذين كان الإمام ابن حبان منهم .

<u>الخاتمة:</u> وفيها أهم نتائج البحث.

<u>الفهارس:</u> وفيها فهرس لأسماء الرواة المترجم لهم، وخلاصة حالهم، وللمصادر والمراجع.

وأسأل الله عز وجل العون والتوفيق، وأن ينفع بهذه الدراسة المتواضعة، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، وفي خدمة سنة سيد المرسلين نبينا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول
التعريف بالإمام ابن حبان وكتاب المجروحين
(وفيه مطلبان)

المطلب الأول
ترجمة موجزة للتعريف بالإمام ابن حبان

نظرا لاستيفاء ترجمته في دراسة سابقة للباحثة بعنوان (المجروحون من الرواة عند ابن حبان الثقات عند غيره) فنوجز في الحديث عنه .

اسمه ونسبه: هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي[1] القاضي أحد الأئمة الرحالين والمصنفين.

مولده: ولد ببست (وهي مدينة كبيرة بين هراة وغزنة من بلاد كابل عاصمة أفغان اليوم) سنة بضع وسبعين ومائتين.

طلبه للعلم والرحلة فيه وأشهر شيوخه وتلاميذه، وثناء العلماء عليه:

طلب الإمام ابن حبان ﷺ العلم على رأس الثلاث مئة "كما قال الحافظ الذهبي [2]، وتابعه عليه الحافظ ابن حجر [3]، وقال الإمام الحاكم . وهو تلميذه: كان من أوعية العلم في اللغة والفقه والحديث والوعظ، وكان من عقلاء الرجال، صنف فخرج له من التصنيف في الحديث ما لم يسبق إليه، قدم نيسابور فسمع من عبد الله بن شيرويه وغيره، ثم إنه دخل

(1) البُسْتي: بضم الباء وسكون السين المهملة والتاء المثناة من فوقها ـــ وهي مدينة من بلاد كابل بين هراة وغزنة. "اللباب في تهذيب الأنساب": ١/١٥١

(2) ميزان الاعتدال :٤/٤٢٦ رقم ٧٣٤٦.

(3) لسان الميزان: ٧/٤٦/ رقم ٦٦١٩.

العراق فأكثر عن أبي خليفة القاضي وأقرانه، وكتب بالأهواز وبالموصل، وبالجزيرة، وبالشام، وبمصر وبالحجاز، وكتب بهراة ومرو، ورحل إلى بخاري فلحق عمر بن محمد بن بجير وولي أمر القضاء بسمرقند وغيره من المدن بخراسان ثم ورد نيسابور سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة، فسار إلى قضاء نسا،ثم انصرف إلينا سنة سبع وثلاثين، فأقام بنيسابور وبنى الخانقاه، وقرئ عليه جملةً من مصنفاته، ثم خرج إلى وطنه ببست عام أربعين، وكانت الرحلة إليه لسماع كتبه[1].

وقال الإمام السمعاني[2]: كان أبو حاتم إمام عصره صنف تصانيف لم يكن لها مثيل، رحل فيما بين الشاش إلى الإسكندرية، وتلمذ في الفقه لأبي بكر ابن خزيمة بنيسابور، وسمع بمصر من أبي عبد الرحمن النسائي، وخلق، وسمع منه أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبد الله بن منده، ومنصور بن عبد الله الخالدي، وخلق سواهم .

وقال الإمام الذهبي[3]: كان من أئمة زمانه " وكان عارفا بالطب والنجوم والكلام والفقه، رأسا في معرفة الحديث، ونحوه قال الحافظ ابن حجر وغيره .

<u>أهم مصنفاته</u>: لقد صنف الكثير من المؤلفات في كثير من العلوم، من أشهرها:

المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع، المعروف بصحيح ابن حبان، وكتاب الثقات، وكتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، وغيرها كثير.

وفاته: توفي الشيخ أبو حاتم محمد بن حبان ليلة الجمعة لثمان ليال بقين من شوال سنة أربع وخمسين وثلاثمائة بمدينة بست، وهو في عشر الثمانين[4].

---

(1) معجم البلدان لياقوت الحموي: ٤١٥/١. تاريخ دمشق لابن عساكر :٢٥٤:/٢٥١/٥٢. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة: ص ٦٥/٦٤/رقم ٤٩.

(2) الأنساب: ٢٢٥/٢

(3) ميزان الاعتدال: ٤٢٦/٤/رقم٧٣٤٦.

(4) معجم البلدان: ٤١٥/١ــ ٤١٧، تذكرة الحفاظ، الذهبي: ٩٠/٣ – تاريخ الإسلام للذهبي: ٧٣/٨ – سير أعلام النبلاء، الذهبي: ٩٢/١٦/ت٧٠ .

المطلب الثاني
التعريف بكتاب المجروحين لابن حبان.

اشتهر كتاب المجروحين بهذا الاسم، قال أحد محققيه[١] وهو في النسخة الخطية المودعة بدار الكتب المصرية عنوانه " معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين " وهو عنوان أدق لمحتويات الكتاب.

ويذكر ابن حبان في آخر كتاب المجروحين[٢]: " قد أملينا ما حضرنا من ذكر الضعفاء والمتروكين وأضداد العدول من المجروحين، وهذا أكثر قربا إلى عنوان الكتاب.

وقد ألف ابن حبان كتابا من أكبر كتبه هو: " التاريخ الكبير " ولكنه رأى صعوبة تناول ما في هذا الكتاب، لأنه جمع فيه بين الثقات والمجروحين، فاختصر من هذا الكتاب كتابيه " الثقات ـ والمجروحين ".

قال ابن حبان في مقدمة كتاب الثقات[٣]: وأقنع بهذين الكتابين: " كتاب الثقات، وكتاب المجروحين " المختصرين عن كتاب التاريخ الكبير الذي خرجناه لعلمنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد، والطرق والحكايات.

وكتاب المجروحين هو كتاب نفيس في فنه، بدأه ابن حبان بمقدمة هامة تكلم فيها حول ضرورة الحفاظ على السنة ونشرها، والتثبت مما ينسب إلى النبي ﷺ ...، والتغليظ في الكذب عليه ﷺ، وضرورة معرفة الضعفاء من الرواة، وأنواع الضعف المنسوب إليهم.

وقد سار الإمام ابن حبان ﷺ في كتاب " المجروحين " على منهج علمي واسع الخطو في هذا الفن (أي نقد الرجال) خالف به من سبقه من شيوخه كالإمام النسائي وغيره حيث:

---

(١) الأستاذ / محمود إبراهيم زايد . ينظر مقدمة الجزء الأول: ص(م).

(٢) كتاب المجروحين ١٦٠/٣.

(٣) كتاب الثقات لابن حبان ١١/١.

١.وضع قواعده العشرين في التصنيف والجرح وترك الرجال[١].

٢.وفي التراجم يذكر اسم الرجل كاملا، والحكم عليه والأسباب التي استند إليها في تكوين هذا الحكم.

٣.أحيانا ينقل بعد هذا رأي بعض الأئمة في الرجل.

٤.ينهي الترجمة برواية الأحاديث التي أنكرها المحدثون عليه، ويصدر ذلك بقوله : " قال أبو حاتم ".

وقد اعتمد الحفاظ بعده، وكذا الباحثين في هذا الفن، على هذا الكتاب اعتمادا كليا في نقل المادة العلمية منه، فكان كتابا نفيسا ومرجعا هاماً يرجع إليه في ضعفاء المحدثين، والأحاديث الضعيفة أو الموضوعة التي يعز على الباحث العثور عليها في غير كتابه، كما حفظ أسماء كثير من الرجال ممن يصعب العثور عليهم في غيره.

ولكتاب المجروحين ثلاث طبعات:

١.طبعة العزيزية بالهند، وتمتاز بحواشي الإمام الدارقطني التي عملها لكتاب المجروحين[٢].

٢.طبعة حلب بتحقيق الأستاذ / محمود إبراهيم زايد .

طبعة: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، بتحقيق: أ/ حمدي عبد المجيد السلفي، وهي التي اعتمدتها في هذه الدراسة .

(١) ينظر كتاب المجروحين: ٨٥/٦٢/١.

(٢) مقدمة تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: ص ١٦.

المبحث الثاني
تراجم الرواة المختلف في توثيقهم

١- أبان بن عبد الله البَجَلي[١]، من أهل الكوفة، وهو الذي يقال له أبان بن أبي حازم، وكان ممن فحش خطؤه وانفرد بالمناكير، أخبرنا الهمداني[٢] قال: سمعت عمرو بن علي[٣] يقول: ما سمعت يحيى بن سعيد القطان[٤] يحدث عنه بشئ قط (يعني أبان البجلي) [٥] .

أقوال العلماء فيه:

(١) البَجَلي: بفتح الباء الموحدة والجيم، هذه النسبة إلى قبيلة بجيلة، وهم اسم لعدة قبائل، وبالسكون إلى بجلة، وهم رهط من سليم بن منصور.(الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢): ٢/٩٣،٩٤) .

(٢) الهمداني: هو الإمام الحافظ، الثبت الجوال، مصنف المسند، أبو حفص عمر بن محمد بن بجير الهمداني، السمرقندي، محدث ما وراء النهر، ومصنف التفسير أيضا، و(الصحيح) وغير ذلك، كان من أوعية العلم(ت٣١١هـ). (سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت٧٤٨هـ): ١٤/٤٠٢/ت٢١٩).

(٣) عمرو بن علي بن بحر بن كُنيز، بنون وزاى، أبو حفص الفلاس،الصيرفي، الباهلي، البصري، ثقة حافظ، من العاشرة (ت٢٤٩هـ) . (تقريب التهذيب أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ): ٨/٨٠/ت١٢٠)

(٤) هو يحيى بن سعد بن فروح فروح التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ، إمام قدوة، من كبار التاسعة (ت١٩٨هـ) وله ثمان وسبعون .(تقريب التهذيب: ٢/٣٤٨/ت٧٢) .

(٥) ينظر المجروحين، ابن حبان : ٢/٩٤/ت٦ . (ت حمدي عبد المجيد السلفي) .

وثقه الأئمة: يحيى بن معين[١]، وأحمد بن حنبل في رواية له[٢]، والعجلي[٣]، وابن نمير، وقال الإمام أحمد في رواية ثانية : " صدوق صالح الحديث "[٤]، وفي رواية ثالثة: " صالح الحديث "[٥]، وقال الإمام البخاري: "صدوق الحديث "[٦]، وقال الإمام ابن عدي: "هو عزيز الحديث، عزيز الروايات، لم أجد له حديث منكر المتن فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به"[٧]، وقال الحافظ الذهبي: " حسن الحديث "، ولم يذكر له إلا حديثا واحدا مما أنكر عليه[٨]، وقال في مغنيه: " له مناكير حسن الحديث "[٩]، وقال في ديوانه: " صدوق له مناكير"[١٠]، وقال الحافظ ابن حجر: " صدوق في حفظه لين "[١١]، وذكره ابن شاهين في جملة الثقات[١٢]، وكذا ذكره ابن خلفون في كتاب (الثقات) .

(١) تاريخ ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) – رواية الدارمي – : ٦٧/١/ت١٢٥) .

(٢) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (ت٧٦٢هـ): ١٦٢/١/ت١٧٨ – وتهذيب التهذيب، ابن حجر (ت٨٥٢): ٩٦/١/ت١٧٢ .

(٣) تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١) : ص:٥١/ت١٥ (ط الباز) .

(٤) ينظر: إكمال التهذيب الكمال، ابن حنبل:١٦٢/١ – تهذيب التهذيب: ٩٦/١، ميزان الاعتدال، الذهبي: ٩/١ (ت١٠).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد – رواية ابنه عبد الله :٢٩٠/٢/ت٢٢٩٠ .

(٦) حكاه الإمام الترمذي عن الإمام البخاري في (العلل الكبير: ص٩٥/ح١٥٧) بعد حديث " لا صلاة قبل العيدين " قال محمد: هو صحيح، وأبان صدوق الحديث .

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ): ٦٧/٢/ت٢٠٤ .

(٨) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي: ٩/١/ت١٠ .

(٩) المغني في الضعفاء، الذهبي: ٧/١/ت٩ .

(١٠) ديوان الضعفاء والمتروكين، الذهبي: ص١٢/ت١٣٢ .

(١١) تقريب التهذيب، ابن حجر : ٨٧/١ / ت١٤٠ .

(١٢) تاريخ أسماء الثقات أبو حفص عمر ابن شاهين (ت٣٨٥هـ): ص ٣٩/ت٨٣ .

وقال الإمام النسائي: ليس بالقوي [1]، قلت: وهذا اللفظ يعد من أول وأخف ألفاظ الجرح،ومعلوم أن الإمام النسائي تشدده في نقد الرجال مشهور[2]، فيمكن حمل قوله هذا على ما وقع من (أبان) من مناكير وإن كانت قليلة، روى له الأربعة، وأخرج له ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما، وذكره العقيلي في الضعفاء[3].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (أبان بن عبد الله البجلي) مختلف فيه :

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، ووصفوه بـ (صدوق، صدوق الحديث، صدوق صالح الحديث، صدوق له مناكير، صدوق في حفظه لين، أرجو أنه لا بأس به، حسن الحديث، صالح الحديث)، وهذا يعني تحسين حديثه في غير ما ينكر عليه وهو قليل، فقد صرح ابن عدي أنه لم يجد له حديثا منكر المتن فيذكره، ولم يذكر له الذهبي إلا حديثا واحدا منكرا .

ومنهم من ضعفه ضعفا خفيفا، كتضعيف الإمام النسائي له بقوله: " ليس بالقوي"، وقد بينا ما يمكن أن يحمل عليه قوله هذا، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (أبان بن عبد الله البجلي) جمعا بين الأقوال أنه:

---

(1) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: ١٦٢/١/ت١٧٨ – تهذيب التهذيب، ابن حجر:٩٦/١/ت١٧٢ .

(2) فقد صرح به الإمام الذهبي في غير موضع من ميزانه، منه ما جاء في ترجمة (الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور): ٤٣٧/١، قال: حديث الحارث في السنن الأربعة، والنسائي مع تعنته في الرجال، فقد احتج به وقوّى أمره، وينظر أيضا ما ذكره في ترجمة (أشعث بن عبد الرحمن اليامي: ٢٢٦/١)، وكذلك الحافظ ابن حجر، فقد نص على تعنته في أكثر من موضع فى (مقدمة فتح البارى) ففي القسم الثاني فيمن ضعف بأمر مردود : ص٤٨٥، قال: (حبيب المعلم) متفق على توثيقه، لكن تعنت فيه النسائي، وكذا قال في الحسن بن الصباح البزار .

(3) ينظر: (تهذيب الكمال، يوسف عبد الرحمن المزي (٧٤٢هـ) :١٥/٢/ت١٤٠ – تهذيب التهذيب:٩٦/١– الضعفاء الكبير، العقيلي (٣٢٢هـ) : ٤٢/١/ت٢٦ .

مختلف فيه، كما مر تفصيله، فإن لم يمكن وصفه بالتوثيق المطلق في كل أحواله بسبب ما أنكر عليه، فينزل به إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية، فيحسن حديثه لذاته في غير ما ينكر عليه .

أما إطلاق الإمام ابن حبان ﷺ ضعف (أبان بن عبد الله البجلي) ووصفه له بأنه " كان ممن فحش خطؤه وانفرد باالمناكير " ففيه غلو في جرحه يتنافى مع ما سبق ذكره من توثيق الأئمة له وتحسين حديثه، علما بأنه لم يذكر له حديثا واحدا مما أنكره عليه، وأما عن استشهاده بعدم تحديث الإمام يحيى بن سعد القطان عنه، فهولا يدل على ضعف أبان ضعفا يخرجه عن الاحتجاج به مطلقا، ويمكن حمل عدم روايته عنه بسبب ما أنكر عليه وهو قليل، لأن تشدد الإمام يحيى القطان في الرجال مشهور، نص عليه غير واحد من العلماء[١]، وذكر عنه أنه كان إذا رأى الرجل يحدث عن حفظه مرة هكذا، ومرة هكذا ولا يثبت على رواية واحدة تركه[٢].

٢ – أحمد بن بشير، من أهل الكوفة[٣]، يروى عن إسماعيل بن أبي خالد[٤]، وأهلها، وروى عنه الكوفيون والبغداديون، ينفرد بالمناكير عن المشاهير:قال يحيى بن معين: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة، ثم قدم بغداد وهو متروك[٥].

(١) ينظر ما ذكره الحافظ ابن حجر في (هدى الساري) مقدمة فتح الباري : الفصل التاسع :أسماء من طعن فيه من رجال البخاري: ص٤٤٥، عند ذكر (عثمان بن عمر ابن فارس العبدي) قال: قد نقل البخاري عن علي بن المديني أن يحيى بن سعيد احتج به، ويحيى بن سعيد شديد التعنت في الرجال، لا سيما من كان من أقرانه، وقال نحو ذلك في ص: ٤٨٤:٤٨٧، وينظر أيضا ما ذكره أبو الحسنات اللكنوي (ت١٣٠٤هـ) في تعنت النسائي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهما، "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل:ص٢٧٥" .

(٢) المصدر السابق: ص٢٦١ .

(٣) هو أحمد بن بشير المخزومي، مولى عمرو بن حريث، ابو بكر الكوفي، روى عن إسماعيل ابن أبي خالد وغيره ولم يرو عن عطاء بن المبارك، مات سنة(١٩٧هـ)، (تهذيب الكمال: يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ): ١/٢٧٣/ت١٤).

(٤) إسماعيل ابن أبي خالد البجلي الأحمسي، مولاهم، أبو عبد الله الكوفي، ثقة ثبت، من الرابعة مات سنة(١٤٦هـ) " تقريب التهذيب : ص١٠٧/ت٤٣٨، تهذيب الكمال، المزي: ٣/٦٩/ت٤٣٩" .

(٥) المجروحين : ١/١٤٠/ت٦٣ .

أقوال العلماء فيه :

قال الإمام ابن معين: " هو مولى عمرو بن حريث، وكان يُقَيّن[1] وليس بحديثه بأس "[2]، وقال الإمام أبو زرعة: " صدوق "، وقال الإمام النسائي: " ليس به بأس "، وقال أبو بكر ابن أبي داود: " كان ثقة كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يحدث "، وقال ابن نمير: " كان صدوقا حسن المعرفة بأيام الناس حسن الفهم، إنما وضعه عند الناس الشعوبية "[3]، وقال الحافظ الذهبي: "لا بأس به "[4]، وكذا قال الإمام الدارقطني[5]، وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: " ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي، ذاك بغدادي، وأما أحمد بن بشير الكوفي، فليست حاله الترك، وانما له أحاديث تفرد بروايتها وقد كان موصوفا بالصدق "[6]، وقال أبو الوليد الباجي: " والصواب ما قال فيه أبو زرعة الرازي انه صدوق إلا أنه ليس بالحافظ، فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى"[7]، وقال الإمام أبو حاتم: " محله الصدق"[8]، وقال الحافظ ابن حجر: " صدوق يهم "[9]، وأخرج له الإمام البخاري حديثا واحدا متابعة[10]، وأورد له الإمام ابن عدي حديثين منكرين وقال: " هذان الحديثان أنكر ما روي لأحمد بن بشير، وله أحاديث

---

(1) يُقَيّن : أي يبيع القينات، وهن الجواري : ينظر (تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ): ١٨/١/ت١٦) .

(2) تاريخ ابن معين،رواية الدوري : ٤٩٠/٣/ت٢٣٩٦ .

(3) ينظر: تهذيب التهذيب: ١٨/١، ١٩، وقال الحافظ ابن حجر الشعوبية : هم الذين يفضلون العجم على العرب.

(4) ينظر: المغني في الضعفاء، الذهبي (ت٧٤٨هـ) : ٢٤٨/٣٤/١ .

(5) ينظر: سؤالات السلمي الدراقطني : (ت٤١٢هـ): ٩٩/ت٢٩ .

(6) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): ٢٦٥/٤/ت١٩٦٩ .

(7) التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح، أبو الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ): ٣١٤/١/ت٢ .

(8) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ): ٤٢/٢/ت١٤ .

(9) تقريب التهذيب، ابن حجر: ٧٨/١/ت١٣ .

(10) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الطب: باب شرب السم والدواء به ... : ١٤٠/٧/ح٥٧٧٩ .

أخر قريبة من هذين، وقال: وأحمد بن بشير له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يكتب حديثهم "[1]، قلت: جملة الأحاديث التي ذكرها له (سبعة) أحاديث، وقال النسائي في رواية أخرى: " ليس بذاك القوي "، وقال الدارقطني في رواية أخرى أيضا: " ضعيف يعتبر به "، وقال العقيلي: " ضعيف"[2]، وزعم ابن الجوزي أن يحيى بن معين قال فيه: " متروك "[3]، وهو ما قاله ابن حبان أيضا، قال مغلطاي: "وهو غير صواب "[4]،

قالت الباحثة: وفي رواية الدارمي عن ابن معين، ما نصه: " قلت فعطاء بن المبارك تعرفه، فقال: من يرو عنه ؟ قلت: ذاك الشيخ أحمد بن بشير، فقال هه، كأنه يتعجب من ذكر أحمد بن بشير، فقال: لا أعرفه، قال عثمان: " أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة، ثم قدم بغداد وهو متروك "[5]، فتبين أن القائل هو عثمان الدارمي وليس ابن معين كما نقل عنه ابن حبان، وأن المراد بهذا القول هو أحمد بن بشير آخر الذي روى عن عطاء، وليس أحمد بن بشير الكوفي المراد بالترجمة، كما تبين من أقوال العلماء.

ورد أيضا الإمام الخطيب قوله هذا، وبين انه اشتبه عليه براوٍ آخر اتفق اسمه واسم أبيه كما مر تفصيله، ووافقه عليه الحافظ ابن حجر بقوله: " وفرق بينهما الخطيب فأصاب"[6].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (أحمد بن بشير) مختلف فيه، فقد وصفه الإمام ابن معين بقوله: " ليس بحديثه بأس "، وهذا اللفظ في اصطلاح ابن معين يعد بمرتبة (ثقة)، فإن ابن أبي خيثمة قال: قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: " فلان ليس به بأس، فلان ضعيف "، قال: إذا قلت لك: " ليس به بأس "، فهو ثقة، وإذا قلت لك: "هو ضعيف"،

---

(1) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال، أبو احمد بن عدي (ت٣٦٥هـ) :٢٦٩/١/ت١ .

(2) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ١٨/١/ت١٦ .

(3) ينظر: الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت٥٩٧هـ): ٣١٨،١٧٥ .

(4) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (ت٧٦٢هـ): ٢٥/١/ت١٥ .

(5) ص١٨٤/ت٦٦٤ .

(6) ينظر: تقريب التهذيب : ٧٨/١/ت١٤، وذكر الحافظ ترجمة (أحمد بن بشـــير البغدادي)، وقال: "آخر متروك خلطه عثمان الدارمي بالذي قبله وفرق بينهما الخطيب فأصاب" .

فليس هو بثقة، ولا يكتب حديثه، وذكر الحافظ العراقي: أن قول ابن معين في اصطلاحه هذا لا يفيد التسوية بين قوله: " ثقة " وقوله: " ليس به بأس" بل يفيد أن من قال فيه هذا فهو ثقة، وللثقة مراتب، فالتعبير بثقة أرفع من التعبير بلا بأس به، وإن اشتركا في مطلق الثقة[1]، ووصفه أبو بكر بن أبي داود بأنه " كان ثقة كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يحدث "، ووصفه أبو زرعة وابن نمير والخطيب بأنه " صدوق "، والإمام النسائي والدارقطني في أحد قوليهما بأنه " لا بأس به"، وكذا وصفه الإمام الذهبي .

قلت: وهذه الألفاظ جميعها الموصوف بها يحتج به، وينزل به عند درجة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، ويكون حديثه من قبيل الحسن .

وقد وصفه الإمام أبو حاتم بقوله " محله الصدق "، والحافظ ابن حجر بقوله " صدوق يهم "، وهذه الألفاظ أدنى في المرتبة من سابقتها، ولذلك وصفه الإمام ابن عدي بأنه " في القوم الذين يكتب حديثهم" وذلك بعد أن ذكر له سبعة أحاديث مناكير، وقال: " وله أحاديث صالحة " .

ووصفه النسائي في رواية أخرى له بـ " ليس بذاك القوي "، والإمام الدارقطني في رواية أخرى بـ:"ضعيف، يعتبر به "، فهذه الألفاظ تعد من أخف الضعف، ولا يخرج الموصوف بها عن الاعتبار بروايته، ولذلك قال الحافظ ابن حجر: " أما تضعيف النسائي له، فمشعر بأنه غير حافظ "[2]، **وعليه فإن:**

<u>خلاصة القول في حال (أحمد بن بشير المخزومي، مولى عمر بن حريث)، جمعا بين الأقوال</u>، هي كما لخصه الإمام الباجي بقوله: " الصواب ما قاله فيه أبو زرعة الرازي أنه " صدوق " إلا انه ليس بالحافظ، فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى"، وعليه : يحسن حديثه فيما لم ينكر عليه ويخالف الحفاظ فيه .

---

(1) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ): ٣٧٤،٣٧٣/١ – فتح المغيث، شمس الدين السخاوي (٩٠٢): ١٢٢/٢– تدريب الراوي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ):٤٠٦،٤٠٥/١ – ألفاظ وعبارات في الجرح والتعديل، أ.د. أحمد معبد عبد الكريم: ص٣٠٢، ٣١٧ .

(2) ينظر: مقدمة فتح الباري، ابن حجر: ٣٨٦ .

أما ما ذكره الإمام ابن حبان من أن الإمام ابن معين وصفه بالترك، فقد أكد الأئمة أن قائل هذا هو عثمان ابن سعيد الدارمي، ورد كلامه هذا الإمام الخطيب، وأنه اشتبه عليه براوٍ آخر وهو (أحمد بن بشير البغدادي) الذي روى عن عطاء بن المبارك، وليس (أحمد بن بشير الكوفي، مولى عمرو بن حريث)، وأن هذا ليس حاله الترك وإنما هو صدوق وهو ما صوبه الحافظ ابن حجر، ولو كان الآخر لما روى له الإمام البخاري في صحيحه متابعة، **وعليه فإن:** ما ذكره الإمام ابن حبان ﷺ في (أحمد بن بشير الكوفي) مردود، والله تعالى أعلم.

٣ – أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، أبو عبيد الله[١] ابن أخي ابن وهب[٢]، من أهل مصر، يروى عن عمه، وكان يحدث بالأشياء المستقيمة قديما، حيث كتب عنه ابن خزيمة وذووه، ثم جعل يأتي عن عمه بما لا أصل له، كأن الأرض أخرجت له أفلاذ كبدها .

روى عن عمه عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : أنه قال: " إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم وهي الوتر"، فيما يشبه هذا مما لا خفاء على من كتب حديث ابن وهب من رواته الثقات عنه أنه موضوع[٣] .

---

(١) توفي سنة (٢٦٤هـ) ولقبه: (بحشل) بفتح الموحدة وسكون المهملة بعدها شين معجمة، البحشل والبحشلي من الرجال الأسود الغليظ، وهي البحشلة، قال ابن الأعرابي: بحشل الرجل إذا رقص رقص الزنج. "لسان العرب، محمد بن مكرم أبو الفضل جمال الدين بن منظور(ت٧١١هـ): ٤٧/١١، تقريب التهذيب، ابن حجر: ٨٢/١/ت٦٧ " .

(٢) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد، مات سنة سبع وتسعين ومائة، "تقريب التهذيب: ٣٢٨/١/ت٣٦٩٤ " .

(٣) ينظر: المجروحين: ١٦٤/٣/ت٨٢، والحديث أورده الحافظ جمال الدين الزيلعي (ت٧٦٢هـ) في نصب الراية: كتاب الصلاة: باب صلاة الوتر: ١١٠/٢، وقال: أخرجه الدارقطني في (غرائب مالك عن حميد بن أبي الجون الإسكندراني، ثنا عبد الله بن وهب عن مالك بن أنس .. به، وقال: قال الدارقطني: " وحميد بن أبي الجون ضعيف "، قلت: لم أقف على غرائب مالك للدارقطني، وللحديث شاهد صحيح أخرجه احمد في مسنده: ٢٧١/٣٩/ح٢٣٨٥١ (ط) الرسالة، حدثنا علي بن إسحاق، حدثنا عبد الله يعني ابن المبارك، أخبرنا سعيد بن يزيد، حدثني ابن هبيرة، عن أبي تميم الجيشاني، أن عمرو بن العاص، خطب الناس يوم الجمعة فقال: إن أبا بصرة حدثني أن النبي ﷺ قال: " إن الله زادكم صلاة وهي الوتر، فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر... "،قال الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد: ٢٣٩/٢: " رجاله رجال الصحيح، عدا علي بن إسحاق السلمي شيخ أحمد وهو ثقة "، قلت وهو كما قال: فإسناده صحيح، جميع رواته ثقات، وعلي بن إسحاق السلمي المروذي: ثقة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، وعبد الله بن المبارك

أقوال العلماء فيه :

قال ابن أبي حاتم: سألت محمد بن عبد الله بن الحكم عنه فقال: " ثقة، ما رأينا إلا خيرا "، قلت: سمع من عمه؟ قال: إيه والله، وقال الإمام أبو حاتم : سمعت عبد الملك بن شعيب بن الليث يقول: أبو عبيد الله بن أخي ابن وهب ثقة، وقال أبو حاتم: " وكتبنا عنه وأمره مستقيم، ثم خلط بعد، ثم جاءني خبره أنه رجع عن التخليط، وسئل عنه بعد ذلك فقال:" كان صدوقا "، وقال أبو زرعة: أدركناه، ولم نكتب عنه، وقال ابن أبي حاتم: " وسمعت أبا زرعة وأتاه بعض رفقائي فحكى عن أبي عبيد الله ابن أخي ابن وهب أنه رجع عن تلك الأحاديث، فقال أبو زرعة: " إن رجوعه مما يحسن حاله ولا يبلغ به المنزلة التي كان من قبل"[1].

روى عنه أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، فقيل له: لما رويت عن ابن أخي ابن وهب، وتركت سفيان بن وكيع؟ فقال: لأن أحمد لما أنكروا عليه تلك الأحاديث رجع عنها إلى آخرها، إلا حديث مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه : " إذا حضر العشاء"[2]،[3].

المروذي، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، وسعيد بن يزيد الحميري القتباني، بكسر القاف وسكون المثناة وبعدها موحدة أبو شجاع الإسكنداني : ثقة عابد، مات سنة أربع وخمسة ومائة، وعبد الله بن هبيرة بن أسعد السبئي بفتح المهملة والموحدة ثم همزة مقصورة الحضرمي أبو هبيرة المصري: ثقة، مات سنة ست وعشرين ومائة، عبد الله بن مالك بن الأسحم بمهملتين، أبو تميم الجيشاني بجيم وياء ساكنة بعدها معجمة: ثقة مخضرم من الثانية، مات سنة سبع وسبعين. ينظر على الترتيب: "تقريب التهذيب: ١/٣٩٨/ت٤٦٨٧، ٣٢٠/ت٣٥٧٠، ٢٤٣/ت٢٤٢٢، ٣٢٧/ت٣٦٧٨،٣١٩/ت٣٥٦٤ " وله شواهد غير هذا لا يسع المقام لذكرها .

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٢/٥٩/ت٩١ .

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر: ١/٥٤/ت٩ .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه : كتاب الأطعمة : باب إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه: ٧/٨٣/ح٥٤٦٣ من حديث أنس مرفوعا، وبرقم ٥٤٦٥ عن عائشة من مرفوعا، ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام: ١/٣٩٢/ح٥٥٧ من حديث أنس مرفوعا وتمامه " إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء " واللفظ لمسلم .

قلت: وقد روى عنه أيضا الأئمة : (مسلم، أبو حاتم، أبو زرعة الرازي، محمد بن جرير الطبري، زكريا ابن يحيى الساجي) وغيرهم[١].

وقال الإمام ابن القطان : " وثقه أهل زمانه "[٢]، وقال الحافظ ابن كثير: "وهو من الثقات كما نص عليه غير واحد من الأئمة إلا البستي بالغ في أمره بالتضعيف، وابن عدي يقويه"[٣].

وأثنى عليه هارون بن سعيد الأيلي بقوله: " هو الذي كان يستملي لنا عند عمه، وهو الذي كان يقرأ لنا[٤]، وكذلك سعيد بن عثمان، وسعد بن معاذ، ومحمد بن فطيس كان يحسنون الثناء عليه ويوثقونه[٥].

وقال الإمام ابن عدي: سألت عنه عبدان، فقال : كان مستقيم الأمر في أيامنا، وكان أبو الطاهر بن السرح يحسن فيه القول، ومن لم يلحق حرملة اعتمد أبا عبيد في نسخ حديث ابن وهب .

وقال الإمام ابن عدي أيضا : " ومن ضعفه أنكر عليه أحاديث، وكثرت روايته عن عمه، وكل ما أنكروه عليه فمحتمل، وإن لم يكن يرويه عن عمه غيره، ولعله خصه به"[٦].

وقال الحافظ ابن حجر :" صدوق تغير بآخره "[٧]، وذكره ابن منجويه في رجال صحيح مسلم[٨]، وقال الحافظ الذهبي: "مختلف فيه"[٩]، قلت : وأورد الإمام ابن عدي والحافظ

---

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي : ٣٨٧/١/ت٦٨ .

(٢) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: ٧٥/١/ت٧٢ .

(٣) ينظر: طبقات الشافعية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت٧٧٤هـ): ص١١٣ .

(٤) ينظر تهذيب التهذيب: ٥٥/١ .

(٥) ينظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى، أبو جعفر الضبي (ت٥٩٩هـ): ص١٢١، ذكره في ترجمة محمد بن فطيس بن واصل الغافقي .

(٦) الكامل في الضعفاء، ابن عدي: ٣٠٢/١/ت٢٢ .

(٧) تقريب التهذيب، ابن حجر:٨٢/١/ت٦٧ .

(٨) رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي أبو بكر ابن منجويه (ت٤٢٨هـ): ٣٥/١/ت١٦ .

(٩) ينظر: المغني في الضعفاء، الذهبي: ٤٥/١/ت١٣٤١ .

الذهبي طائفة مما أنكر عليه وهي (خمسة أحاديث)، قال الحافظ ابن حجر: " وقد صح رجوعه عن الأحاديث التي أنكرت عليه، لأجل ذك اعتمده ابن خزيمة من المتقدمين، وابن القطان من المتأخرين"[١]، وذكره الحافظ الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثق، وقال : " مكثر عن عمه، احتج به مسلم، وكان قد كتب عنه قبل أن يحدث بتلك المناكير، وما هي بكثيرة"[٢]، وقال في السير: " وقد روى ألوفا من الحديث على الصحة، فخمسة أحاديث منكرة في جنب ذلك ليست بموجبة لتركه، نعم ولا هو في القوة كيونس بن عبد الأعلى وبندار"[٣]، وقال عبد الله الحاكم : "قلت لأبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ : " إن مسلما حدث عن ابن أخي ابن وهب، فقال: إن ابن أخي ابن وهب ابتلي بعد خروج مسلم من مصر، ونحن لا شك في اختلاطه بعد الخمسين ومائتين، وذلك بعد خروج مسلم، فأخذ مسلم عنه كان قبل تغيره واختلاطه[٤].

وقال الإمام الدارقطني: " تكلموا فيه "[٥]، وقال الإمام ابن عدي: " رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه، ومن كتب عنه من الغرباء غير أهل بلده لا يمتنعون من الرواية عنه، وحدثوا عنه منهم: أبو زرعة الرازي، أبو حاتم فمن دونهما"[٦]، وقال ابن الجوزي: "روى عن عمه كان مستقيم الأمر ثم حدث ما لا أصل له"[٧]، وقال ابن يونس:

(١) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر : ٥٦/١ .

(٢) ينظر: ص٧٨/ت١٦ .

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء (ط الرسالة)، الذهبي : ٣١٧/١٢/ت١٢٢ .

(٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: ٧٧/١، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين الحلبي (ت٨١٤هـ) ص٤٠/ت٣ .

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني: ٢٨١/ت٣٤٩ .

(٦) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي: ٣٠٢/١/ت٢٢ .

(٧) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي: ٧٦/١/ت١٩٩ .

"ضعيف، لا تقوم بحديثه حجة"[1]، وقال الإمام النسائي: " كذاب"[2]، وروي أن محمد بن إبراهيم البوشنجي قال: " أن كتاب الفتن لم يسمعه من ابن وهب أحد ولم يقرأه أحد، فقيل له أن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب حدث به عن ابن وهب، وقال: " فهذا كذاب إذا "[3].

خلاصة أقوال الأئمة ودراستها:

بعد عرض أقوال الأئمة في أحمد بن عبد الرحمن بن وهب تبين أنه " مختلف فيه " كما قال الحافظ الذهبي، فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، ومنهم من نزل به إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية، ووصفه بأنه " كان صدوقا " كالإمام أبو حاتم الرازي، ومنهم من قيد توثيقه، واستقامة أمره بما كان قبل اختلاطه، ومنهم من أقر برجوعه عن الاختلاط، وحسن حاله بعده، ومنهم من وصفه بالضعف، وأنكر عليه أحاديث وكثرة روايته عن عمه، ومنهم من وصفه بالكذب، كالإمام النسائي، والبوشنجي، قلت: الإمام النسائي تشدده في الجرح والتعديل مشهور، نص عليه غير واحد من الأئمة[4] .

وعليه : فإن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب كان ثقة، مستقيم الأمر، يحتج به في أول أمره وقبل اختلاطه، ولذلك احتج به الإمام مسلم ﷺ وغير ممن روى عنه قبل الاختلاط، وأما الأحاديث التي انكرت عليه بعد الاختلاط، فما هي بكثيرة بالنسبة لكثرة مروياته فهي "خمسة أحاديث " منكرة، كما قال الحافظ الذهبي، وقد صح رجوعه عنها، كما قال الإمام ابن خزيمة، والحافظ ابن حجر، إلا حديث: " إذا حضر العشاء ... " وهو صحيح متفق عليه، ومنها الحديث الذي ذكره الإمام ابن حبان ﷺ على أنه موضوع، مع أن له شاهد صحيح رجاله رجال الصحيح، ما عدا شيخ أحمد وهو ثقة كما سلف بيانه، ولذلك اعتمده

---

(1) تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن احمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (ت٣٤٧هـ): ١٥/١/ت٣٤ .

(2) الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخرساني، النسائي (ت٣٠٣هـ)ص٢٣/ت٧١.

(3) تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٥٦/١ .

(4) ينظر ما ذكر في ترجمة أبان بن عبد الله البجلي .

– أي أحمد بن عبد الرحمن بن وهب – ابن خزيمة من المتقدمين، ويحيى بن القطان من المتأخرين، مع ما عرف عنه ﷺ بتشدده في الجرح والتعديل[١]، **وعليه فإن:**

خلاصة القول في حال (أحمد بن عبد الرحمن بن وهب)، جمعا بين الأقوال أنه :

صدوق يحتج به في ما رواه قبل الاختلاط، وما رواه بعد الاختلاط لا يحتج به إلا بعد النظر فيه، والحكم عليه بما يليق بحاله، أما الإمام ابن حبان ﷺ فقد بالغ في أمره بالتضعيف، وأما عن إطلاق الإمام النسائي، والبوشنجي تكذيبه، فيمكن سبب ذلك – والله أعلم – يرجع إلى كثرة تفرده عن عمه، والأحاديث التي أنكرت عليه والتي ثبت رجوعه عنها، وهو غلو وتشدد منهما رحمهما الله، والله تعالى أعلم .

٤ – إسماعيل بن عياش أبو عتبة الحمصي العنسي[٢]، من أهل الشام، كان مولده سنة ست ومائة، ومات سنة إحدى وثمانين ومائة، كان إسماعيل بن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته فلما كبر تغير حفظه، فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته، وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه وأدخل الإسناد في الإسناد و ألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، ومن كان هذا نعته حتى صار الخطأ في حديثه يكثر خرج عنه الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه[٣].

أقوال الأئمة فيه :

وثقه الإمام ابن معين توثيقا مطلقا، وقال: "كان أحب إلى أهل الشام من بقية، وإسماعيل أحب إلى من فرج بن فضالة"[٤]، وفي موضع آخر قيد توثيقه بقوله: " ثقة إذا حدث عن

(١) ينظر حاشية ترجمة : أبان بن عبد الله البجلي .

(٢) العنسي: بفتح العين المهملة، وسكون النون وفي آخرها سين مهملة، هذه النسبة إلى عنس بن مالك بن أدد، وهو من مزحج في اليمن، وجماعة منهم نزلت الشـــام وأكثرهم بها، منهم إســـماعيل بن عياش، مات سنة (٢٨١هـ)،" الأنساب للسمعاني: ٣٩٥/٩" .

(٣) ينظر: المجروحين: ١٣١/٣/ت٤٣ .

(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – ٤١١ /ت٥٠٣٢، ص٤٣٢/ت٥١٤٦، ص٥٤٧/ت٥٢٧٨ .

ثقة"[١]، وقال مرة: "ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم"[٢]،

وفي رواية قال: " أرجو ألا يكون به بأس "[٣]، قال أيضا: " ليس به في أهل الشام بأس والعراقيون يكرهون حديثه "، وقيل له أيما أثبت بقية أو إسماعيل قال: " كلاهما صالحان"، وعنه أيضا: " إذا حدث عن الشاميين وذكر الخبر فحديثه مستقيم، وإذا حدث عن الحجازيين والعراقيين خلط ما شئت"[٤].

ووثقه الإمام يعقوب بن سفيان فقال: " تكلم قوم في إسماعيل وإسماعيل ثقة عدل أعلم الناس بحديث الشام وأكتر ما قالوا يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين"[٥]، وقال يزيد بن هارون: " ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش، ما أدري ما سفيان الثوري "، وقال الإمام ابن المديني: " كان يوثق فيما روى عن أصحابه في أهل الشام، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف"[٦]، وقال أيضا: " ما كان أحد أعلم بحديث أهل الشام من إسماعيل ولو ثبت على حديث أهل الشام، ولكنه خلط في حديثه عن أهل العراق"، وقال الفلاس نحو قول – ابن المديني – الأول .

وعندما أخبر الإمام أحمد عن كثرة حفظه وأنه كان يحفظ عشرة آلاف، وعشرة آلاف، وعشرة آلاف، قال: "هذا كان مثل وكيع"[٧] – أي في الحفظ –، وقد حسن الإمام أحمد حديث إسماعيل بن عياش عن الشاميين، وقال هو فيهم أحسن حالا مما روى عن المدنيين وغيرهم[٨]، وقال مرة: " ما روي عن الشاميين صحيح، وما روي عن الحجازيين فليس

(١) المصدر السابق – رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز – : ٨٠/١ .

(٢) ينظر: نهذيب التهذيب، ابن حجر: ٣٢١/١/ت٥٨٤ .

(٣) تاريخ ابن معين – رواية عثمان الدارمي – : ص٦٩/ت١٣٦ .

(٤) تهذيب التهذيب: ٣٢٣/١ .

(٥) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ) : ٤٢٤/٢ .

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ت٢٣٤هـ): ص١٦١/ت٢٣٣ .

(٧) ينظر : تهذيب التهذيب: ٣٢٢/١:٣٢٤ .

(٨) ينظر: ينظر العلل ومعرفة الرجال لأحمد – رواية المروذي وغيره: ١٠٤/ت٢٤٤، ت صبحي السامرّائي.

بصحيح"[١]، وقال دحيم: " إسماعيل في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين "، وقال البخاري: " ما روي عن الشاميين فهو أصح "، وكذا قال الدولابي ويعقوب بن شيبة[٢]، وذكره ابن شاهين في جملة الثقات[٣].

وقال الإمام أبو زرعة: صدوق إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين[٤]، وقال الحافظ الذهبي وعالم أهل حمص، صدوق في حديث أهل الشام مضطرب جدا في حديث أهل الحجاز[٥]، وقال في السير: " الحافظ، الإمام، محدث الشام، بقية الأعلام، حديثه عن الحجازيين والعراقيين لا يحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن، ويحتج به إن لم يعارضه أقوى منه"[٦]، وقال الحافظ ابن حجر: " صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم"[٧]، وقال الإمام ابن عدي: " إذا روى عن العراقيين فلا يخلو من غلط، إما أن يكون حديثا موصولا يرسله، أو مرسلا يوصله، أو موقوفا يرفعه، وحديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم الحديث، وفي الجملة ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين خاصة "[٨].

وقال الإمام الجوزجاني : "سألت أبا مسهر عن إسماعيل بن عياش، وبقية، فقال: كل كان يأخذ عن غير ثقة، فإذا أخذت حديثه عن الثقات فهو ثقة ..، وقال: كان من أروى الناس عن الكذابين وهو في حديث الثقات من الشاميين أحمد منه في حديث غيرهم"[٩]، وقد

---

(١) المغني في الضعفاء، الذهبي: ٦٩٧/٨٥/١ .

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري: ٣٦٩/١/ت١١٦٩، وتهذيب التهذيب: ٣٢٤/١ .

(٣) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين: ٢٧/١/ت٩ .

(٤) أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (ت٢٦٤هـ) = الضعفاء لأبي زرعة الرازي في اجوبته على أسئلة البردعي : ٨٤٧/٣/ت٤٩ .

(٥) المغني في الضعفاء: ٨٥/١/ت٦٩٧ .

(٦) ينظر: " سير أعلام النبلاء " : ٣١٢/٨/ت٨٣ .

(٧) تقريب التهذيب : ١٠٩/١/ت٤٧٣ .

(٨) الكامل في الضعفاء، ابن عدي: ٤٧١،٤٨٨/ت١٢٧ .

(٩) أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب السعدي السعدي الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) : ٢٢٦،٢٩٧/ت٣١١،٣١٢ .

صحح وحسن الإمام الترمذي في سننه لإسماعيل ابن عياش غير ما حديث من روايته عن أهل بلده خاصة[١]، وعلق على قول البخاري : " أنه روى عن العراقيين والحجازيين أحاديث مناكير " بقوله: كأنه ضعف روايته عنهم فيما يتفرد به"[٢].

وقال الإمام أبو حاتم : لين كتب حديثه، ولا أعلم أحدا كف عنه إلا أبو إسحق الفزاري[٣]، وقال الإمام النسائي: " ضعيف "[٤]، وقال مرة : " صالح في حديث أهل الشام "[٥]، وقال الساجي: "إذا حدث عن أهل بلاده فصحيح، وإذا حدث عن أهل المدينة فليس بشئ"، وضعف روايته عن غير الشاميين أيضا العقيلي وأبو احمد الحاكم والبرقي، وقال ابن المبارك: " لا أستحلي حديثه "[٦].

وقال أبو إسحاق الفزاري: " أكتب عن بقية ما روى عن المعروفين ولا تكتب عنه ما روى عن غير المعروفين، ولا تكتب عن إسماعيل ما روي عن المعروفين ولا غيرهم "، وعنه أيضا أنه قال: " ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه "[٧]، توفي ﷺ سنة إحدى أو اثنين وثمانين ومائة[٨].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

بعد استعراض أقوال أئمة الجرح والتعديل السالف ذكرها في حال (إسماعيل بن عياش) تبين أنه مختلف فيه، فمن الأئمة من وصفه بالتوثيق المطلق، ومنهم من قوى وصحح

(١) كحديث " ما ملأ ابن آدم وعاء شر من بطنه "، أبواب الزهد : باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل: ٤/٥٩٠/ح٢٢٨٠، وقال: " هذا حديث حسن صحيح "، وحديث " حسين مني وانا من حسين ... " وقال: " هذا حديث حسن " في أبواب المناقب : ٥/٦٥٩/ح٣٧٧٥، وغيرها كثير .

(٢) ينظر: سنن الترمذي:١/٢٣٦ .

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم : ٢/١٩١/ت٦٥٠ .

(٤) الضعفاء والمتروكون، النسائي: ص١٦/ت٣٤ .

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب: ١/٣٢٥ .

(٦) ينظر: المصدر السابق: ١/٣٢٢:٣٢٤ – والضعفاء للكبير، العقيلي (ت٣٢٢هـ) : ١/٨٨ – وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي : ٢/١٩٦/ت٥١٢ .

(٧) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي : ١/٨٩،٩٠ .

(٨) تهذيب الكمال، المزي: ٣/١٨١ .

روايته عن أهل بلده – الشام – خاصة، وضعفوا روايته عن غيرهم من العراقيين والحجازيين إذا انفرد بها، وهو رأي الجمهور من الأئمة كما مر ذكره .

ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق عن أهل بلده إلى الأدنى منها في الحجية، ووصفوه بـ (صدوق – لا بأس به أو بروايته)، مع الإشارة إلى تضعيف روايته عن غير أهل بلده، وهذا يعني تحسين حديث في غير ما وهم فيه، كصنيع الأئمة: (أحمد، الذهبي، الترمذي) .

ومنهم من ضعفه ضعفا خفيفا، ووصفوه بـ (لين الحديث – قاله النسائي –، وضعيف – قاله أبو حاتم)، وهذه الألفاظ تعد من أول وأخف ألفاظ الجرح، ويمكن حملها على حديثه عن غير الشاميين، ولعل هذا ما يعنيه الإمام النسائي، فقد قال في موضع آخر: " صالح في حديث أهل الشام " .

ومنهم من ضعفه تضعيفا شديدا، كما قال أبو إسحاق الفزاري : " ذاك رجل لا يدري ما يخرج من رأسه"، فهذا يعد غلو وإسراف في الجرح لا يقبل على إطلاقه، مع رأي جمهور الأئمة على أن روايته عن الشاميين قوية، ومع وصفه أنه عالم أهل الشام كما قال الحافظ الذهبي[1]، وإنما قيدوا ضعف روايته عن غير أهل بلده لاختلاطه فيهم، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (إسماعيل بن عياش)، جمعا بين الأقوال أنه:

مختلف فيه، والذي عليه الجمهور من النقاد كما سلف بيانه، أن روايته عن الشاميين قوية، وعن غيرهم ضعيفة .

أما إطلاق الإمام ابن حبان ضعف إسماعيل بن عياش وإخراجه عن حد الاحتجاج به فيما لم يخلط فيه، لا يصح وغير مقبول، وقد تعجب الحافظ ابن حجر من صنيع الإمام ابن حبان هذا بقوله : " والعجب أن ابن حبان موافق للجماعة على أن حديثه عن الشاميين مستقيم وهذه عبارته فيه: " كان إسماعيل من الحفاظ المتقنين في حديثهم ... إلى آخر ما ذكره في المجروحين "، وقال ابن حجر: " فهذا كما تراه قيد كلامه بحديث الغرباء، وأما إشارته إلى أنه تغير حفظه واختلط فقد استوعبت كلام المتقدمين فيه في كتاب (تهذيب

(1) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي: ١/٢٤٠/ت٩٢٣ .

التهذيب) [1]، ولم أجد عن أحد منهم أنه نسبه إلى الاختلاط، وإنما نسبوه إلى سوء الحفظ في حديثه عن غير الشاميين، كأنه إذا رحل إلى الحجاز أو العراق اتكل على حفظه فيخطئ في أحاديثهم"[2]، قالت الباحثة: فلو كان كما قال الإمام ابن حبان ﷺ لما صحح الإمام البخاري وغيره حديثه عن الشاميين، والله تعالى أعلم .

٥ – إسماعيل بن محمد بن جحادة اليامي[3] المكفوف، من أهل الكوفة وكان عطارا بها، كنيته أبو محمد، كان يحيى بن معين سئ الرأي فيه وقد رآه، كان يخطئ خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد[4].

أقوال العلماء فيه :

قال الإمام ابن معين: " لم يكن به بأس، وقد سمعت منه "[5]، وقال مرة أخرى فيما رواه الإمام البخاري عنه: " ليس بذاك، وقد رأيته "[6]، وقال الإمام أبو حاتم: " صدوق صالح الحديث "[7]، وقال الحافظ ابن حجر: " صدوق يهم "[8]، وذكره الإمام ابن شاهين في

(1) ينظر: تهذيب التهذيب: ١/٣٢١/ت٥٨٤ .
(2) ينظر: القول المسدد في الذب عن مسند أحمد، ابن حجر: ١٣،١٢ (بتصرف) .
(3) اليامي بفتح الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، في آخرها الميم، هذه النسبة إلى (يام)، وهو بطن من همدان، " الأنساب، السمعاني: ١٣/٤٧٧ "، " تقريب التهذيب: ١٠٩/ت٤٧٨ " .
(4) ينظر: المجروحين : ٣/١٣٧/ت٤٨ .
(5) تاريخ ابن معين – رواية الدوري: ٤/٣٤/ت٣٠٠٤ .
(6) التاريخ الكبير، البخاري: ١/٣٧١/ت١١٧٦ .
(7) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٢/١٩٥/ت٦٥٩ .
(8) تقريب التهذيب: ١/١٠٩/ت٤٧٨ .

جملة الثقات[١]، وروى له الإمام الترمذي حديثا واحدا، وقال: " هذا حديث حسن "[٢]، وقال الإمام أبو داود: " ليس بذاك القوي"[٣]،

وقال عثمان بن أبي شيبة: " لا يسوى شيئا"[٤]، وذكر الحافظ ابن حجر أن الإمام ابن حبان تناقض فيه حيث ذكره في الثقات أيضا[٥].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن إسماعيل بن محمد بن جحادة اليامي (مختلف فيه) :

فقد وصفه الإمام ابن معين بأنه " لم يكن به بأس"، وهذا اللفظ في اصطلاح ابن معين يعد بمرتبة (ثقة) كما سلف بيانه[٦]، وقد صرح أنه قد سمع منه مع ما عرف عنه ﷺ بتشدده في الجرح والتعديل، أما عن قوله " ليس بذاك "، فهي تعد من أخف أنواع الضعيف، وعليه: فلا يحمل قوله هنا " لم يكن به بأس " على التوثيق المطلق، وإنما ينزل به إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية جمعا بين اللفظين فيحسن حديث في غير ما وهم فيه، فأين هذا من قول الإمام ابن حبان ﷺ بأن ابن معين كان سئ الرأي فيه؟ فهل غفل الإمام ابن حبان عن قول الإمام ابن معين في إسماعيل أنه (لم يكن به بأس) وعن سماعه منه؟.

ووصفه الإمام أبو حاتم بقوله " صدوق صالح الحديث "، وقد ذكر ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه (الجرح والتعديل) عند الكلام على مراتب الرواة أن منهم: (الصدوق الورع

(١) تاريخ أسماء الثقات: ٢٨/ت١١ .

(٢) ينظر: سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى (ت٢٧٩هـ): أبواب الدعوات: باب ما يقول العبد إذا مرض: ٤٩٢/٥/ح٣٤٣ .

(٣) إكمال مغلطاي: ٢٠٢/٢/ت٥٢٠ – تهذيب التهذيب : ٣٢٨/١/ت٥٩١ .

(٤) ينظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين: ص٥٢/ت٤٠ .

(٥) ينظر: الثقات، ابن حبان: ٩٦/٨/ت١٢٤٠٦ .

(٦) ينظر : تفصيل ذلك في ترجمة (أحمد بن بشير) .

الثبت الذي يهم أحيانا)، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه[1]، وهذا يعد قرينة تدل على أنه لا يخرج عن الاحتجاج به في غير ما وهم فيه، ويؤكده أيضا ما وصفه به الحافظ ابن حجر أنه (صدوق يهم)، قلت : قد جعلها الحافظ في المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، وأهلها ممن يكتب حديثهم وينظر فيه[2]، فنجد أن وصف (إسماعيل) بالصدق ثابت عند هؤلاء العلماء، وعليه فإن حديثه يكون من قبيل الحسن في غير ما وهم فيه، ويشهد لذلك تحسين الإمام الترمذي حديثه .

ومنهم من وصفه بالضعف كقول أبي داود أنه (ليس بذاك القوي)، قلت هي من مرتبة (لين الحديث) وهي أخف مراتب الضعف، وأن من وصف بها يكتب حديثه للاعتبار[3]، ومنهم من ضعفه ضعفا شديدا، كقول عثمان ابن أبي شيبة (لا يسوى شيئا)، قلت: هذا الوصف يتعارض مع ما وصفه به الإمامان (ابن معين وأبو حاتم)، كما مر، مع ما عرف من شدتهما رحمهما الله في الرجال، **وعليه فإن** :

<u>خلاصة القول في حال (إسماعيل بن محمد بن جحادة اليامي)، جمعا بين الأقوال، أنه:</u>

لا بأس به، صدوق صالح الحديث يحتج به، ويكون حديثه من قبيل الحسن في غير ما يهم فيه، ومما يؤكد ذلك أن الإمام ابن حبان نفسه ذكره أيضا في كتاب الثقات، فتعارض فيه قولاه، والله تعالى أعلى وأعلم.

(1) ينظر: تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم : ١/١٠ .

(2) ينظر: تدريب الراوي، السيوطي: ١/٤٠٧ – مقدمة تقريب التهذيب : ص٧٤ .

(3) ينظر: تدريب الراوي: ١/٤٠٨،٤١٠ .

٦ – أشعث بن سوَّار مولى ثقيف[١] من أهل الكوفة، وهو الذي يقال له: أشعث الأفرق[٢]، وهو أشعث النجار، وهو أشعث التوابيتي[٣]، مات سنة ست وثلاثين ومائة، وقد قيل سنة ثلاث وأربعين ومائة، فاحش الخطأ، كثير الوهم، ثنا الهمداني[٤] ثنا عمرو بن علي[٥] قال كان يحيى بن معين[٦] وعبد الرحمن[٧] لا يحدثان عن أشعث بن سوّار، ورأيت عبد الرحمن يخط على حديثه، وقال يحيى بن معين: " كوفي ضعيف الحديث "[٨].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الإمام ابن معين في رواية[٩]، وفي رواية أخرى قال: " لا بأس به "[١٠]، وذكره أبو حفص بن شاهين في الثقات وقال: قال عثمان بن أبي شيبة: " ثقة صدوق "، قيل: هو حجة؟ قال: أما حجة فلا، وقال أيضا: " أشعث بن سوار، وأشعث بن عبد الملك ثقتان

(١) ثقيف: قبيلة منازلها في جبل الحجاز، بين مكة والطائف، وعلى الأصح بينه وبين جبال الحجاز، وتنقسم إلى بطون. " معجم قبائل العرب، عمر رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ) : ١٤٧/١ .

(٢) الأفرق: أي النجار، قاله الإمامان يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، ينظر تاريخ ابن معين –رواية– ابن محرز: ١٣٥/١ – العلل ومعرفة الرجال رواية ابنه عبد الله: ١٦١/١/ت٨٣ .

(٣) التوابيتي : أي صاحب التوابيت، فهو كان نجارا يصنع التوابيت .

(٤) هو : عمر بن بجير الهمداني، الإمام الحافظ، الثبت. سبق في ترجمة (أبان بن عبد الله البجلي) .

(٥) هو : أبو حفص الفلاس الصيرفي (ثقة حافظ) سبق في ترجمة (أبان بن عبد الله البجلي) .

(٦) يحيى بن معين الإمام العالم أبو زكريا المري، سبق في ترجمة (أحمد بن بشير) .

(٧) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث، قال ابن المديني: " ما رأيت أعلم منه "، من التاسعة مات سنة ثمان وتسعين ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة . " تذكرة الحفاظ، الذهبي : ٢٤١/١/ت٣١٣ – تقريب التهذيب: ص٣٥١/ت٤٠١٨ ".

(٨) ينظر: المجروحين، ابن حبان: ١٩٣/٤/ت١٠٣ .

(٩) ينظر : " تهذيب الكمال، المزي: ٢٦٨/٣/ت٥٢٤ .

(١٠) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – : ١١١/٤/ت٣٤١٦ .

"[1]، وقال الحافظ الذهبي: " حسن الحديث"[2]، وفي موضع آخر: "صالح الحديث، ضعفه جماعة"[3]، وفي موضع آخر: "صدوق لينه أبو زرعة"[4]، وفي موضع آخر: خرج له مسلم متابعة، وحدث عن أشعث لجلالته من شيوخه أبو إسحاق السبيعي، قال الإمام الطحاوي: " وهذه رتبة جليلة"[5]، وقال الإمام البخاري: " صدوق إلا أنه يغلط "[6]، وقال الإمام أبو زرعة: " لين"[7]، وقال الحافظ ابن عدي بعد أن ساق له روايات من حديثه: " والأشعث بن سوار غير ما ذكرت روايات عن مشايخه، وفي بعض ما ذكرته يخالفونه، وفي الجملة يكتب حديثه، وأشعث بن عبد الملك خير منه، ولم أجد لأشعث فيما يرويه متنا منكرا، إنما في الأحايين يخلط في الإسناد ويخالف"[8]،

وقال الإمام أحمد: " أشعث بن سوار أمثل في الحديث من محمد بن سالم، ولكنه على ذلك ضعيف الحديث"[9].

وذكره الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد) وقال: " ثقة، وفيه كلام"[10]، وفي موضع آخر: " وقد وثق على ضعفه"[11]، وفي موضع آخر: " اختلف في الاحتجاج به "[12]، وقال

([1]) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين: ص٣٦/ت٧٠، تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٣٥٤/١، لكنه نقل عنه قوله (صدوق) دون قوله (ثقة) .

([2]) ينظر : من تكلم فيه وهو موثق: ص١١٤/ت٤١ .

([3]) ديوان الضعفاء : ص٣٩/ت٤٧٢ .

([4]) الكاشف: ص٢٥٣/ت٤٤٠ .

([5]) ينظر: ميزان الاعتدال: ٢٦٤/١، شرح مشكل الآثار، الطحاوي : ١٥٥/٦ .

([6]) ينظر : العلل الكبير للترمذي: ص٣٩٠ .

([7]) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٢٧١/٢/ت٩٧٨ .

([8]) الكامل في الضعفاء، ابن عدي: ٤٤/٢،٤٥/ت١٩٨ .

([9]) العلل ومعرفة الرجال لأحمد – رواية ابنه عبد الله : ٤١٥/١/ت٨٨٧ .

([10]) ينظر: مجمع الزوائد: ٨٩/٤ .

([11]) المصدر السابق: ٣٥٧/١٠ .

([12]) المصدر السابق: ٢٨١/١ .

العجلي: " لا بأس به وليس بالقوي"[١]، ومرة قال: " ضعيف يكتب حديثه "[٢]، وقال الإمام الدارقطني: "ضعيف يعتبر به "[٣]، **وقال الأئمة** : ابن معين في إحدى رواياته[٤]، وأبو داود[٥]، والنسائي[٦]، وابن سعد[٧]، وابن حجر[٨]: " ضعيف " .

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (أشعث بن سَّوار) مختلف فيه:

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، كالإمام ابن معين في رواية له، وأما قوله " لا بأس به " فهذا اللفظ في اصطلاح ابن معين يعد بمرتبة (ثقة) لكن التعبير بـ (ثقة) أرفع من التعبير بـ (لا بأس به)، وإن اشتركا في مطلق الثقة[٩]، وكالإمام عثمان بن أبي شيبة في أحد قوليه، وفي قوله الآخر وصفه بـ " ثقة صدوق "، وأما عن قوله " أما حجة فلا " يشير إلى إرادة وصفه بما دون الحجة، وهو لفظ (ثقة) [١٠].

ومنهم من نزل به إلى الدرجة الأدنى منها، فوصفه الإمام الهيثمي بالتوثيق مع الإشارة إلى تضعيف غيره أو العكس، وكما وصفه الحافظ الذهبي بقوله " صدوق " مع الإشارة إلى تليين غيره له، وبقوله " حسن الحديث" و " صالح الحديث "، وهذه العبارات كما قال – أي الذهبي – في الموقظة : كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرقية

(١) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٣٥٤/١، ولم أقف عليه في الثقات للعجلي .
(٢) الثقات، العجلي: ٦٩/١/ت١٠٥ .
(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني: ص١٧/ت٤٤ .
(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري: ٨٠/٤/ت٣٢٣٠ .
(٥) سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود السجتاني في الجرح والتعديل: ص١٠٢/ت٥٧ .
(٦) الضعفاء والمتروكون، النسائي: ص٢٠/ت٥٨ .
(٧) الطبقات الكبرى، ابن سعد (ت٢٣٠هـ): ٣٤١/٦/ت٢٥٩٠ .
(٨) تقريب التهذيب: ص١١٣/ت٥٢٤ .
(٩) ينظر تفصيل ذلك في ترجمة (أحمد بن بشير) .
(١٠) ينظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل: أ.د. أحمد معبد: ص٢١٩ .

لحديثه لدرجة الصحة الكاملة المتفق عليها[1]، ومنهم من أطلق تضعيفه، فبعضهم ضعفه بوصف مجمل، ومنهم من فسر التضعيف بما يتعلق بالضبط مع التوسط في ذلك، ونجد أن عبارة الإمام ابن عدي أيسر ما أشير به لضعف (أشعث بن سّوار) حيث قال: " لم أجد له فيما يرويه متنا منكرا، إنما في الأحايين، يخلط في الأسانيد ويخالف "[2]، ولم أقف على أحد تشدد في تضعيف (أشعث بن سّوار) سوى الإمام ابن حبان ﷺ، **وعليه فإن : خلاصة القول في حال (أشعث بن سّوار) جمعا بين الأقوال، أنه (صدوق فيه لين).**

هذا وقد جمع فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد معبد بين هذه الأقوال جمعا حسنا مفاده " حمل توثيق ابن معين في أحد قوليه، وابن أبي شيبة بقوله (ثقة، ثقة صدوق) على ما يفيده وصف (صدوق) – اصطلاحا– والذي يقتضي خفة الضبط التي تنزل الراوي لمرتبة الحسن، إلا أنه يغلط في الأسانيد في بعض الأحايين، كما قرره الإمام ابن عدي آنفا، فهذا يضعف بخصوصه، وعليه تحمل أقوال التضعيف عموما في (أشعث) مع استبعاد قول الإمام ابن حبان منها، لتشدده الذي تفرد به[3]، **والله تعالى أعلم**، ويشهد لذلك أن الإمام الترمذي قد صحح حديثا رواه من طريقه، فقال: " هذا حديث حسن صحيح "[4].

(1) الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي: ص٨٢ .

(2) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل : أ.د. أحمد معبد: ص ٢٢٠، ٢٢٢ (بتصرف يسير) .

(3) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل : أ.د. أحمد معبد: ص ٢٢٠، ٢٢٢ (بتصرف يسير) .

(4) ينظر: سنن الترمذي: ٢١٢/٥/ح٢٩٧٣

٧ – أصبغ بن زيد الوراق، من أهل واسط[١]، كنيته أبو عبد الله الجهني[٢]، كان يكتب المصاحف بواسط، مات سنة تسع وخمسين ومائة، يخطئ كثيرا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد[٣].

أقوال العلماء فيه:

وثقه الأئمة: ابن معين[٤]، وأحمد بن حنبل[٥]، وأبو داود[٦]، وقال الإمام الدارقطني: " ثقة عندي، وقد تكلم فيه "[٧]، وقال الإمام النسائي: " ليس به بأس"[٨]، وكذا قال الإمام أحمد في رواية أخرى، وزاد : " ما أحسن رواية يزيد عنه "، وقال الإمام أبو حاتم: " ما بحديثه بأس "[٩]، وقال الحافظ الذهبي: "صدوق"[١٠]، وقال الحافظ بن حجر: " صدوق يغرب"[١١]،

(١) واسط: هي في عدة مواضع، وأشهرها و أعظمها واسط الحجاج، وسبب تسميتها بذلك فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة، " معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ): ٣٤٧/٥ .

(٢) الجُهني: بضم الجيم وفتح الهاء وكسر النون في آخرها، هذه النسبة إلى جهينة وهي قبيلة من قضاعة واسمه زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاعة نزلت الكوفة، وبها محلة نسبت إليهم، وبعضهم نزل البصرة " الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ) : ٤٣٩/٣ .

(٣) المجروحين، ابن حبان: ١٧٤/١ .

(٤) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – ٤١٠/٤/ت٥٠٢١، ورواية الدارمي: ص٦٦/ت١٢٠.

(٥) سؤالات أبي داود الإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم : ٣٢٠/١/ت٤٣٣ .

(٦) تهذيب التهذيب، ابن حجر : ٣٦١/١/ت٦٥٦ .

(٧) سؤالات البرقاني للدارقطني، أحمد بن محمد أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت٤٢٥هـ) : ص١٧/ت٣٦ .

(٨) تهذيب التهذيب: ٣٦٢/١ .

(٩) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٣٢٠/٢/ت١٢١٦ .

(١٠) الكاشف : ص٢٥٤/ت٤٥١ .

(١١) تقريب التهذيب: ص١١٣/ت٥٣٥ .

وقال الإمام أبو زرعة: " شيخ "[١]، وقال الإمام ابن سعد: " ضعيف"[٢]، وأورد الإمام ابن عدي ثلاثة أحاديث من رواية يزيد بن هارون عنه[٣]، وقال: "وهذه الأحاديث لأصبغ غير محفوظة، ولا أعلم روى عن أصبغ هذا غير يزيد بن هارون"[٤].

وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله : " ووهم ابن عدي فزعم أن يزيد تفرد بالرواية عنه وليس كذلك، فقد روى عنه نحو من عشرة "، ولم أر لأحد من المتقدمين فيه كلاما إلا لمحمد بن سعد، وأما الجمهور فوثقوه منهم غير من ذكره شيخنا أبو داود الدارقطني[٥]، ووافقه الحافظ الذهبي بقوله: " قلت روى عنه عشرة أنفس"[٦]، وذكر الحافظ المزي عشرة من تلاميذه الذين رووا عنه وفيهم يزيد بن هارون[٧].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (أصبغ بن زيد الوراق) مختلف فيه :

فأكثر الأئمة قد وصفوه بالتوثيق المطلق وهذا يعني تصحيح حديثه، ومن الأئمة من نزل به عن درجة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، ووصفه بـ (ليس به بأس، ما بحديثه بأس، صدوق، صدوق يغرب، شيخ)، بل وأثنى الإمام أحمد على رواية يزيد بن هارون عنه، وهذا يعني تحسين حديثه في غير ما أنكر عليه، وهي ثلاثة أحاديث فقط التي أوردها الحافظ ابن عدي ولم يذكر غيرها، ومنهم من وصفه بالتضعيف المطلق،

(١) الجرح والتعديل: ٣٢١/٢ .

(٢) الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد (ت٢٣٠هـ) : ٢٢٧/٧/ت٣٤٢٠ .

(٣) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، من التاسعة مات سنة ست ومائتين وقد قارب التسعين . " المصدر السابق: ٦٠٦/ت٧٧٨٩ .

(٤) الكامل في الضعفاء: ١٠٤/٢/ت٢٢٣ .

(٥) ينظر: القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، لابن حجر: ص٢٠ .

(٦) ميزان الاعتدال: ٢٧٠/١/ت١٠١٠ .

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي: ٣٠١/٣/ت٥٣٥ .

كالحافظ ابن سعد، وهو محجوج بما تقدم من توثيق الجمهور له كما قال الحافظ ابن حجر[١]، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (أصبغ بن زيد الوراق) جمعا بين الأقوال، أنه ثقة بتوثيق جمهور العلماء له، وحديثه صحيح يحتج به في غير ما أنكر عليه الحافظ ابن عدي، وهي ثلاثة أحاديث فقط فينظر فيها ويحكم عليها بما يليق بحالها، **وعليه:** فإم تضعيف الإمام ابن حبان ﷺ لأصبغ بن زيد فيه غلو وتشدد غير مقبول، والله تعالى أعلم .

٨ – أصبغ مولى عمرو بن حريث[٢]، من أهل الكوفة، يروي عن عمرو بن حريث، روى عنه إسماعيل بن أبي خالد[٣]، تغير بآخره حتى كبل بالحديد، لا يجوز الاحتجاج بخبره إلا بعد التخليص، وعلم الوقت الذي حدث فيه، والسبب الذي يؤدي إلى هذا العلم معدوم فيه[٤].

أقوال العلماء فيه:

وثقه الأئمة: ابن معين، والنسائي[٥]، والذهبي[٦]، وابن حجر لكنه زاد " تغير"[٧]، وذكره ابن خلفون في الثقات وقال: "تغير بآخره وهو ثقة"[٨]، وقال الإمام أبو حاتم: " شيخ "[٩]، وقال الإمام النسائي

(١) النكت على كتاب ابن صلاح، لابن حجر: ٤٥٤/١ .

(٢) عمرو بن حريث بن عمرو بن مخزوم القرشي، ولد في ايام بدر، وقيل قبل الهجرة بسنتين، مات سنة (٨٥هـ)، وقيل (٩٨هـ) فإن صح الثاني فهو آخر من مات من أهل بيعة الرضوان ﷺ . " الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر: ٨٦/١، ٥١٠/٤ " .

(٣) إسماعيل بن أبي خالد الأحمس مولاهم، روى عن أصبغ ...، ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة (١٤٦هـ)."تهذيب الكمال: ٦٩/٣/ت٤٣٩ – تقريب التهذيب: ص١٠٧/ت٤٣٨.

(٤) المجروحين، ابن حبان: ١٩٥/٤/ت١٠٦ .

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب: ٣٦٣/١/ت٦٥٩ .

(٦) ينظر: الكاشف، الذهبي:٢٥٤/١/ت٤٥٤ .

(٧) تقريب التهذيب: ص١١٣/ت٥٣٨ .

(٨) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: ٣٥٣/٢/ت٥٧٤ .

(٩) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٣٢٠/٢/ت١٢١٤ .

في رواية أخرى: " قيل أنه كان تغير"[1]، وقال الإمام البخاري: " قال ابن المبارك: حدثنا إسماعيل بن أب خالد عن أصبغ، وأصبغ حيّ في وثاق وقد تغير"[2]، وقال الحافظ الذهبي في موضع آخر: " فيه جهالة، ويقال أنه قد تغير"[3]، وفي موضع آخر: " لا يعرف، ويقال: " إنه تغير"[4]، وفي موضع آخر: " مجهول "[5]، وساق له الإمام ابن عدي حديثين من طريقه، وقال: " ولا أعلم لابن أبي خالد عن الأصبغ هذا غير هذين الحديثين، ولأصبغ عن غير مولاه عمرو بن حريث اليسير من الحديث وليس بالمعروف والذي له اليسير من الحديث[6].

خلاصة أقوال الأئمة ودراستها :

مما تقدم من أقوال العلماء يظهر لنا أن (أصبغ مولى عمرو بن حريث) مختلف فيه :

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، ومنهم من وصفه بـ " شيخ "، ومنهم من اقتصر على تغيره فقط، ومنهم من وصفه بالجهالة وانه لا يعرف .

قالت الباحثة: كيف يكون مجهولا، وقد عرفه الإمامان ابن معين والنسائي ووثقاه، وهما مشهوران رحمهما الله بتشددهما في الجرح والتعديل، ومن أئمة اهل هذا الفن، فتوثيقهما معتبر به عندهم، وبهذا تكون قد انتفت الجهالة عنه، ثم إن الراوي عنه وهو (إسماعيل بن أبي خالد) وهو (ثقة)، هذا ولم ينفرد (أصبغ) بالحديث الأول الذي ذكره الإمام ابن

---

(1) الضعفاء والمتروكون، النسائي: ص٢١/ت٦٣ .

(2) التاريخ الكبير، البخاري: ٢/٣٥/ت١٥٩٦ .

(3) ميزان الاعتدال: ١/٢٧١/ت١٠١٦ .

(4) المغني في الضعفاء: ١/٩٣/ت٧٧٣ .

(5) المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، الذهبي: ص٧٠/ت٤٥٨، ومجهول العين عند اهل الحديث، من لم يعرفه العلماء، ولا يعرف حديثه إلا من جهة واحد، قاله الإمام الخطيب، وقال: " وأقل ما يرفع الجهالة روايةاثنين مشهورين"، أما الحافظ ابن حجر قال: " إلا أن يوثقه غير من ينفرد به عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك، ومجهول الحال: إن روى عنه اثنان فصاعدا، ولم يوثق – أي أنه لم يذكر فيه جرح أو تعديل – فهو مجهول الحال، وهو المستور" ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٢٣٢ ت الرحيلي، تدريب الراوي، السيوطي: ١/٣٧٢ .

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي: ٢/١٠٣/ت٢٢٢ .

عدي، بل تابعه عليه عند الإمام مسلم (الوليد بن سريع) مولى آل عمرو بن حريث، وهو (ثقة) [1]، عن عمرو بن حريث، قال: " صليت خلق النبي ﷺ الفجر، فسمعته يقرأ (فلا أقسم باخنس * الجوار الكنس) [2]، وكان لا يحني رجل منا ظهره حتى يستتم ساجدا "[3].

خلاصة القول في حال (أصبغ مولى عمرو بن حريث)، جمعا بين الأقوال:

أنه ثقة تغير، فيحتج به فيما يعرف من حديثه ويتابع عليه كالحديث السابق، أما ما لا يتابع عليه فيتتبع وينظر فيه ويحكم عليه بما يليق بحاله، وهو المراد بـ (التخليص) الذي ذكره الإمام ابن حبان إلا أنه قال بعد ذلك: " وعلم الوقت الذي حدث فيه والسبب الذي يؤدي إلى هذا العلم معدوم فيه " وهذا يعني عدم الاحتجاج به كلية، وهو مردود بما تقدم ذكره، والله تعالى أعلم.

٩ – أيمن بن نابل أبو عمران من أهل مكة، كان يخطئ ويتفرد بما لا يتابع عليه، وكان يحيى بن معين حَسّن الرأي فيه، والذي عندي تنكّب حديثه عند الاحتجاج إلا ما وافق الثقات أولى من الاحتجاج به، روى أيمن عن فاطمة عن أم كلثوم عن عائشة أن النبي ﷺ قال: " عليكم بالبغيض النافع التلبينة[4]، والذي نفسي بيده إنها لتغسل بطن أحدكم، كما يغسل الوسخ وجهه بالماء"، قالت: "وكان النبي ﷺ إذا اشتكى أحد من أهله لم تزل

(1) قاله الحافظ الذهبي في الكاشف: ٢/٣٥١/ت٦٠٦٥، وقال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: ص٥٨٢/ت٧٤٢٤ (صدوق) من الرابعة، وذكره الإمام ابن حبان في الثقات: ٥/٤٩١/ت٥٨٧٨ .

(2) سورة التكوير: آية ١٥ – ١٦ .

(3) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة: باب متابعة الإمام والعمل من بعده: ١/٣٤٦/ح٤٧٥ .

(4) التلبينة: حساء يعمل من دقيق أو نخالة، وربما جعل فيه عسل، سميت به تشبيها باللبن لبياضها ورقتها . " النهاية في غريب الحديث، مجد الدين أبو السعادات الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ): ٤/٢٢٩ " .

البرمة[1] على النار حتى يأتي على أحد طرفيه إما حياة وإما موت"[2]، ثم قال: " ولست أدري فاطمة هذه من هي ؟ " والخبر منكر بمرة، .... وذكر الاختلاف في إسناده على أيمن، وقال: وهذا التخليط كله من سوء حفظه، وأيمن كان يخطئ ويحدث على التوهم والحسبان[3].

([1]) البرمة: القدر مطلقا، وجمعها برام، وهي في الأصـل المتخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن. المصدر السابق:١/١٢١" .

([2]) أخرجه الحاكم في المستدرك: ٤/٢٢٨/ح٧٤٥٥، وفي كتاب الطب: ٤/٤٥١/ح٨٢٤٥، كلاهما من طريق معتمر بن سليمان عن أيمن بن نابل قال: حدثتني فاطمة بنت المنذر ، عن أم كلثوم، عن عائشة ﵂ ... به، وصححه على شرط الشيخين، وأقره الإمام الذهبي، قلت: ذكر أن فاطمة التي روى عنها أيمن بن نابل هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام الأسدية زوج هشام بن عروة: ثقة . " تقريب التهذيب، ابن حجر: ١/٧٥٢/ت٨٦٥٨ "، وقد خالفه غيره، لقد أخرجه الإمام النسائي في سننه الكبرى: كتاب الطب: باب الدواء بالتلبينة: ٧/٨٥/ح٧٥٣١، من طريق المعتمر عن أحمد بن نابل قال: حدثتني فاطمة عن أم كلثوم عن عائشة ... به، وقال النسائي: " قال روح : فاطمة بنت أبي ليث، وأم كلثوم بنت عمرو بن أبي عقرب "، وذكره برقم (٧٥٣٢)، من طريق عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي – عن أيمن بن نابل، عن فاطمة بنت أبي عقرب، عن خالتها أم كلثوم بنت عمرو بن أبي عقرب، وكانت صاحبة لعائشة، وأخرجه ابن ماجه في سننه: أبواب الطب: باب التلبينة: ٤/٥٠٣/ح٣٤٤٦ (ت شعيب الأرناؤوط) من طريق وكيع، عن أيمن عن امرأة من قريش يقال لها كلثم، عن عائشة ﵂، وكذا أخرجه احمد بن حنبل في مسنده: ٤١/٥١٣/ح٢٥٠٦٦، ط – الرسالة، من طريق وكيع، وبرقم (٢٤٥٠٠)، عن محمد بن عبد الله – ابن الزبير الزبيري أبو أحمد– قال: حدثنا أيمن بن نابل عن أم كلثوم عن عائشة ﵂، وبرقم (٢٦٠٥٠) من طريق روح عن أيمن عن فاطمة بنت أبي ليث، عن أم كلثوم بنت عمرو بن أبي عقرب، عن عائشة ﵂ ... به، قال الإمام الدارقطني في العلل: ١٤/٤٤٣/ح٣٧٩٢، وهو الصواب . قلت: وفاطمة بنت أبي ليث، ويقال: بنت أبي عقرب، قال الحافظ ابن حجر: مقبولة " تقريب التهذيب: ١/٧٥١/ت٨٦٥٦" وذكرها الحافظ الذهبي في المجهولات من الميزان: ٤/٦٠٩/١٠٩٨٣، وأم كلثوم – ذكرت نرجمتها في كلثم، ويقال لها أم كلثوم بنت عمرو القرشية، قال الحافظ ابن حجر: لا يعرف حالها " تقريب التهذيب: ١/٧٥٢/ت٨٦٧٤، وذكرها الحافظ الذهبي في المجهولات أيضا من الميزان وقال : لا تعرف : ٤/٦٠٩/ت١٠٩٩٠"، إذا الحديث بهذا الإسناد ضعيف لجهالة فاطمة، وأم كلثوم، واختلاف إسناده على أيمن بن نابل كما سلف، لكن الحديث له طرق صحيحة بمعناه، أخرج البخاري في صحيحه : كتاب الأطعمة: باب التلبينة: ٧/٧٥/ح٥٤١٧، عن عائشة مرفوعا: " التلبينة مجمة لفؤاد المريض، وتذهب ببعض الحزن "، وفي كتاب الطب: باب التلبينة للمريض: ٧/١٢٤/ح٥٦٩٠، عن عائشة: أنها كانت تامر بالتلبينة وتقول: " هو البغيض النافع ".

([3]) المجروحين: ٤/٢٠٧/ت١٢٥ .

أقوال العلماء فيه:

وثقه الأئمة: سفيان الثوري، وابن معين[١]، ومحمد بن عمار الموصلي، والحسن بن علي بن نصر الطوسي، والعجلي[٢]، والحاكم، وابن وضاح[٣]،

وذكره ابن شاهين في جملة الثقات[٤]، وروى له الإمام البخاري متابعة[٥].

وقال عباس بن محمد الدوري: "سمعت من أصحابنا أن أيمن بن نابل كان فصيحا، عابدا فاضلا، يحدث عنه بزهد وفضل"[٦]، وقال الإمام ابن المديني: كان ثقة، وليس بالقوي[٧]، وقال الإمام النسائي: "لا بأس به"[٨]، قلت: وهي من مرتبة صدوق، ومن كان من أهلها فحديثه صحيح من الدرجة الثانية أي (حسن)[٩]، لكنه خطأ حديثه في التشهد، كما سيأتي بيانه .

وقال الإمام الترمذي في حديثه عن قدامة: أيمن ثقة عند أهل الحديث[١٠]، وقال في حديث التشهد، الآتي ذكره: حديث أيمن غير محفوظ .

---

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (ت٢٣٣هـ): ٣٧٥/٨٩/٣ .

(٢) في الثقات: ٧٥/١/ت١٢٩ – (ط) الباز .

(٣) ينظر: المستدرك للحاكم: ٣٩٩/١/ح٩٨٣، وينظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (ت٥٧١هـ): ٤٨/١٠/ت٨٤٦، وتهذيب الكمال، المزي: ٤٤٧/٣/ت٥٩٩، وإكمال تهذيب الكمال، مغلطاي (ت٧٦٢هـ): ٣١٢/٢/ت٦٣٢ .

(٤) ينظر: تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين (ت٣٨٥هـ):٨٩/٣/ت٣٧٥ .

(٥) في صحيحه: كتاب الحج: باب الحج على الرحل:١٣٣/٢/ح١٥١٨، من طريق أيمن بن نابل، قال: حدثنا القاسم بن محمد، عن عائشة ﵂، أنها قالت: يا رسول الله، اعتمرتم ولم أعتمر.. الحديث ".

(٦) تهذيب الكمال: ٤٥٠/٣ .

(٧) ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (ت٢٣٤هـ) في الجرح والتعديل: ص١٤٥.

(٨) ينظر: المجتبي، النسائي (المتوفي ٣٠٣هـ): ٤٣/٣ .

(٩) كما قال العلامة أحمد شاكر ﵀، ينظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ص٢٣٤ (ط) ابن الجوزي.

(١٠) قاله الإمام الترمذي في سننه: أبواب الحج: ٢٣٨/٣/ح٩٠٣، عندما أخرج له حديثا من طريقه عن قدامة ابن عبد الله قال: " رأيت النبي ﷺ يرمي الجمائر على ناقة ليس ضرب، ولا طرد، ولا

وقال الحافظ الذهبي: "صدوق"[١]، وقال الإمام ابن عدي: "له أحاديث، وهو لا بأس به فيما يرويه، ولم أر أحدا ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها صالحة "[٢]، وقال الساجي: "صدوق"، وقال الإمام أبو حاتم: "شيخ"[٣]، وقال أبو بكر الأثرم: "سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يسأل عنه هو وغيره، فقال: هؤلاء قوم صالحون، قال الأثرم: يعني في الحديث فيما أرى"، وقال يعقوب بن شيبة: "صدوق، وإلى الضعف ما هو"[٤].

ويقول فضيلة أ.د. أحمد معبد : " فما ذكر عن أحمد وأصحاب الدوري وأبي حاتم يفيد ثبوت عدالة أيمن، دون ضبطه، وهي أدنى مراتب التعديل، والموصوف في أي منها يعد في حكم الضعيف ضعفا خفيفا بحيث يعتبر حديثه ويتقوى بما يعضده "[٥].

وأما قول يعقوب بن شيبة: " وإلى الضعف ما هو "، يعد من أول وأخف ألفاظ الجرح، وأن اقترانها بلفظ صدوق، يفيد اتصاف أيمن عنده بأنه " صدوق فيه لين "، وبالتالي يكون من أهل المرتبة الدنى في الحجية من (الثقة) المطلق، مباشرة، فيحسن حديثه في غير ما وهم فيه[٦].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم"[٧]، ووضح هذا الإيهام بقوله في مقدمة فتح الباري[٨]: " تكلموا فيه لزيادة في حديث واحد لعلها مدرجة "، وبين هذه الزيادة في تهذيبه فقال: " زاد في

إليك إليك " وقال الترمذي : " حديث قدامة بن عبد الله حسن صحيح، وإنما يعرف هذا الحديث من هذا الوجه، وهو حديث أيمن بن نابل وهو ثقة عند أهل الحديث".

(١) ينظر: المغني في الضعفاء، الذهبي (ت٧٤٨هـ): ١/٩٥/ت٧٩٩، وسير أعلام النبلاء، الذهبي: ٦/٣٠٩/ت١٣٢ (ط) الرسالة .

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الخرجاني (ت٣٦٥هـ): ٢/١٤٥/ت٢٤٣.

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٢/٣١٩/ت١٢١٢ .

(٤) تهذيب الكمال: ٣/٤٥٠ .

(٥) ينظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، أ.د. أحمد معبد: ص٢٧٩ .

(٦) المصدر السابق: ص٢٨١ .

(٧) تقريب التهذيب: ١/١١٧/ت٥٩٠ .

(٨) ص ٣٩٢ .

أول الحديث الذي رواه عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس ﷺ في التشهد بسم الله، وبالله، وقد رواه الليث[1] وعمرو ابن الحارث وغيرهما عن أبي الزبير بدون هذا " .

وقال الإمام النسائي بعد تخريجه هذا الحديث[2]: " لا نعلم أحدا تابع أيمن على هذه الرواية، وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ، وبالله التوفيق "، وقال الإمام الترمذي: " حديث أيمن غير محفوظ "[3].

قلت: وهذا هو سبب تضعيف الإمام الدارقطني له بقوله: " ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد "[4].

---

(1) تهذيب التهذيب: ١/٣٩٣/ت٧٢٥ .

(2) ينظر: المجتبى (السنن الصغرى): كتاب السهو: باب نوع آخر من التشهد: ٣/٤٣/ح١٢٨١، وقال: " لا نعلم أحدا تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية، وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ وبالله التوفيق.

(3) ينظر: سنن الترمذي: كتاب الصلاة: باب منه أيضا: ٢/٨٣/ح٢٩٠، من طريق الليث بن سعد عن ابي الزبير عن سعيد بن جبير وطاوس عن ابن عباس ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: " التحيات المباركات، الصلوات الطيبات لله ... الحديث "، وقال الترمذي: حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب، ثم ذكر أن عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي قد تابع الليث عن أبي الزبير بنحوه، ثم قال: وروى أيمن بن نابل المكي هذا الحديث، عن أبي الزبير عن جابر، وهو غير محفوظ . وقال الإمام الترمذي: سألت البخاري عنه، فقال: هو خطأ .(ينظر ترتيب علل الترمذي الكبير: ص٧٢/ح١٠٦،١٠٥)، وأخرجه أيضا بهذه الزيادة ابن ماجه في سننه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في التشهد: ١/٢٩٢/ح٩٠٢، والحاكم في المستدرك: ١/٣٩٨/ح٩٨٢،٩٨٣، من طريق أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ، وقال: " أيمن بن نابل ثقة" قد احتج به البخاري، وصححه على شرط مسلم، وذكر له شواهد برقم (٩٨٠)، من طريق هشام بن عروة عن أبيه، أن عمر بن الخطاب ﷺ كان يعلم الناس التشهد في الصلاة وهو يخطب الناس على منبر رسول الله ﷺ فيقول : " إذا تشهد أحدكم فليقل: بسم الله خير السماء، التحيات الزكيات ...الحديث" وصححه على شرط مسلم، وأقره الذهبي، وبرقم (٩٨١) من حديث ابن عباس بنحوه، وقال: فأما الزيادة في أول التشهد باسم الله، وبالله فإنه صحيح من شرط البخاري، وأقره الإمام الذهبي. وذكره الحافظ ابن حجر في تلخيص الجبير: /٦٣٧/ح٤١١، من طريق أيمن، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ، وقال: كذا روى النسائي وابن ماجه والترمذي والحاكم ورجاله ثقات، إلا أن أيمن بن نابل راويه أخطأ في إسناده وخالفه الليث وهو من أوثق الناس في أبي الزبير، فقال عن أبي الزبير عن طاوس وسعيد بن جبير عن ابن عباس ...". وعقب الإمام الزيلعي في (نصب الراية):١/٤٢١، على تصحيح الحاكم بقوله: "وقال النووي في (الخلاصة) وهو مردود، فقد ضعفه جماعة من الحفاظ هم أجل من الحاكم وأتقن،وممن ضعفه البخاري، والترمذي، والنسائي والبيهقي.

(4) ينظر: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ):ص١٨٧.

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

بعد استعراض أقوال الأئمة السالف ذكرها في حال (أيمن بن نابل) تبين أنه مختلف فيه، فمنهم من وثقوه مع الإشارة لخطئه في بعض حديثه، كقول الإمام ابن المديني: " كان ثقة، ليس بالقوي"، فيمكن حمل عبارة " ليس بالقوي " على الخطأ الوارد منه في حديث التشهد، كأنه يقول في حاله " ثقة له أوهام"[1]، وكذلك تعليق الإمام الترمذي على هذا الحديث بأنه غير محفوظ، بعد إقراره في حديث آخر أنه ثقة عند أهل الحديث .

ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، ووصفوه بـ (صدوق، لا بأس به، صدوق يهم)، وهذا يعني تحسين حديثه في غير ما وهم فيه .

هذا وقد أشار الباجي إلى الجمع بين هذه الأقوال في حال أيمن بن نابل، فقال: " وثقه الثوري ويحيى بن معين، وغمزه غيره بحديثه عن أبي الزبير في التشهد "[2].

أما تضعيف الإمام ابن حبان له تضعيفا مطلقا، محتجا بالرواية التي ذكرها وهي غير حديث التشهد، فيمكن حمل تضعيفه هنا، وكذلك تضعيف الإمام الدارقطني لأيمن بن نابل، على ما ثبت خطؤه فيه تفصيلا كما بينا، حملا للمطلق على المقيد، وبذلك يتفق محمل تضعيفهما مع ما تقدم من أقوال العلماء[3].

وخلاصة القول في حال (أيمن بن نابل) جمعا بين الأقوال أنه : إن لم يمكن وصفه بالتوثيق المطلق، فينزل به إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية بوصفه (صدوق، لا بأس به)، وحديثه صحيح من الدرجة الثانية أي من قبيل (الحسن)، فلو كان ضعيفا ضعفا مطلقا كما وصفه الإمام ابن حبان، لما روى له الإمام البخاري في صحيحه حتى وإن كان متابعة، والله تعالى أعلم .

---

(1) ينظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، أ.د. أحمد معبد: ص٢٨٥

(2) ينظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ): ١/٤٠١/ت١١٦، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، أ.د. أحمد معبد: ص٢٨٤.

(3) المصدر الأخير: ص٢٨٥ .

١٠ – بحر بن مرّار[١] بن عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي[٢]، عداده في البصريين، اختلط بآخره حتى كان لا يدري ما يحدث، فاختلط حديثه الأخير بحديثه القديم، ولم يتميز، تركه يحيى القطان[٣].

أقوال العلماء فيه:

وثقه الأئمة: يحيى بن معين[٤]، وأحمد بن حنبل[٥]، وابن ماكولا[٦]، وقال الإمام النسائي: " ليس به بأس "[٧]، وقال الإمام ابن خلفون: " ثقة قبل أن يخلط"[٨]، وقال الحافظ ابن حجر: " صدوق اختلط بآخره"[٩]، وروى عنه يحيى بن سعيد القطان، وحكى علي بن المديني عن يحيى بن سعيد أنه ذكر بحر بن مرّار وأثنى عليه خيرا"[١٠]، وقال الحافظ الذهبي: " شيخ"[١١]، وقال: " وساق له ابن عدي أحاديث حسنة المتن"[١٢]، وقال ابن عدي: " ولبحر بن مرّار هذا غير ما ذكرت من الحديث شئ يسير،ولا أعرف له حديثا

(١) بحر بن مرّار – بفتح الميم وتشديد الراء، من السادسة . (تقريب التهذيب: ص١٢٠/ت٦٣٨ .

(٢) الثقفي: سبق في ترجمة أشعث بن سوار .

(٣) ينظر: المجروحين: ٢٢١/٤/ت١٤٣ .

(٤) الجرح والتعديل: ٤١٩/٢/ت١٦٥٦ .

(٥) المؤتلف والمختلف، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني: (ت٣٨٥هـ): ٢١٢٦/٤ .

(٦) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، سعد الملك، أبو نصر بن ماكولا (ت٤٧٥هـ): ١٨٥/٧ .

(٧) تهذيب الكمال، المزي: ١٥/٤/ت٦٤٠ .

(٨) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: ٣٥٢/٢/ت٦٧٦ .

(٩) تقريب التهذيب: ص١٢٠/ت٦٣٨ .

(١٠) الجرح والتعديل: ٤١٩/٢ .

(١١) المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، الذهبي: ص١٤٥/ت١١٤٣ .

(١٢) ميزان الاعتدال، الذهبي: ٢٩٨/١/ت١١٢٨ .

منكرا فأذكره، ولم أر أحدا من المتقدمين ممن تكلم في الرجال ضعفه إلا يحيى القطان ذكر أنه كان قد خولط، ومقدار ما له من الحديث لم أر فيه حديثا منكرا "[1].

وقد قال يحيى بن سعيد في رواية: " رأيته وقد اختلط فلم أكتب عنه "[2]، وقال الإمام النسائي في رواية أخرى: " تغير"[3].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (بحر بن مرّار) مختلف فيه :

فمنهم وصفه بالتوثيق المطلق كالأئمة: (ابن معين، وأحمد بن حنبل) وهما من أئمة هذا الفن، فتوثيقهما معتبر به عندهم، مع ما عرف عن الإمام ابن معين من تشدده في الجرح والتعديل .

ومنهم من قيد توثيقه بما كان فيه من قبل الاختلاط، كيحيى القطان، وابن خلفون، وقد أثنى عليه القطان خيرا، وذلك قبل الاختلاط، أما بعد الاختلاط فقد صرح بأنه لم يكتب عنه، وهذا يعني أن حديثه عن بحر بن مرّار كله صحيح، لأنه لم يكتب عنه بعد الاختلاط شيئا، وهذا والله أعلم يفسر قول الإمام ابن حبان " تركه يحيى بن القطان " .

ومنهم من نزل به إلى الدرجة الأدنى من التوثيق في الحجية، فوصفه بـ " ليس به بأس "، كالإمام النسائي في أحد قوليه، ومن وصف بهذا اللفظ يحتج به، ويكون حديثه حسن لذاته.

ومنهم من وصفه بـ " شيخ " كالحافظ الذهبي، وهذا يعني أنه ممن يكتب حديثه ويعتبر به، مع أنه قد حسن متون الأحاديث التي ساقها له الإمام ابن عدي، **وعليه فإن:**

خلاصة القول في حال (بحر بن مرّار) جمعا بين الأقوال، أنه: " صدوق لا بأس به، تغير بآخره واختلط، قد ثبت فيما مر آنفا أن رواية يحى القطان عنه صحيحة لأنه علم وقت اختلاطه ولم يكتب عنه بعده، وأما رواية الأسود بن شيبان وشعبة عنه، فإن توبعا فروايتهما عنه صحيحة يحتج بها، وإلا فليتوقف حتى يستبين أمرها، فضلا عن قول الإمام

([1]) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/٢٣٥/ت٢٨٨ .

([2]) الاغتباط من رمي من الرواة بالاختلاط، برهان الدين الحلبي (ت٨٤١هـ) ص٦٧/ت١٤.

([3]) الضعفاء والمتروكون، النسائي: ص٢٤/ت٨٣ .

ابن عدي ﷺ أنه لم ير له حديثا منكرا فيذكره، وبهذا يمكن تمييز ما يحتج به من حديثه ولا يترك كله كما أشار الإمام ابن حبان ﷺ والله تعالى أعلم .

١١ – بكير بن أبي السُّميط[١] المكفوف، من أهل البصرة، يروي عن قتادة[٢]، كثير الوهم لا يحتج بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات[٣].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الإمام العجلي[٤]، وقال الحافظ الذهبي: " وُثِّق"[٥]، وقال في موضع آخر: " صدوق "[٦]، كذا قال الحافظ ابن حجر[٧]، وقال الإمام أبو حاتم : " لا بأس به "[٨]، وقال الإمام ابن معين: " صالح"[٩]، وذكره الإمام ابن شاهين في جملة الثقات[١٠]، وذكره الإمام ابن حبان أيضا في الثقات[١١] فتناقض فيه قولاه، لكنه قال: "بكير بن أبي السميط المسمعي[١٢]

(١) السميط: بفتح المهملة، ويقال بالضم، وقال أبو نصر بن ماكولا: بفتح السين وكسر الميم، المسمعي، بكسر الميم وسكون المهملة، وفتح الميم المكفوف، من السابعة . (تقريب التهذيب، ابن حجر: ١٠٧/١ – الإكمال في رفع الارتياب، ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ): ٣٦١/٤) .

(٢) قتادة بن دعامة بن قتادة الدوسي أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال ولد اكمه وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة (١١٧ أو ١١٨هـ) . (تقريب التهذيب: ٤٥٣/ت٥٥١٨) .

(٣) المجروحين، ابن حبان: ٢٢٣/٤/ت١٤٦ .

(٤) الثقات: ٨٦/١/ت١٦٨ .

(٥) المغني في الضعفاء، الذهبي: ١١٤/١/ت٩٩٣ .

(٦) الكاشف، الذهبي : ٢٧٥/١/ت٦٤١ .

(٧) تقريب التهذيب، ابن حجر: ص١٢٧/ت٧٥٦ .

(٨) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم : ٤٠٦/٢/ت١٥٩٤ .

(٩) ينظر: تهذيب التهذيب : ٤٩٠/١/ت٩٠٤ .

(١٠) تاريخ أسماء الثقات: ص٥٠/ت١٤٢ .

(١١) ١٠٥/٦/ت٦٩١٦ .

(١٢) المسمعي: هذه النسبة إلى مسمع، بفتح الميم وسكون السين وكسر الميم الثانية، وفي آخرها عين مهملة، فإذا نسبت عكست فكسرت الميم الأولى وفتحت الثانية، هذه النسبة إلى المسامعة، وهي محلة بالبصرة. (اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الواحد الشيباني الزري، عز الدين بن الأثير: (ت٦٣٠هـ): ٢١٢/٣) .

مولى المسامعة من أهل البصرة، يروي عن قتادة "، قال مغلطاي: " فلا أدري وهم في ذلك، أو هما عنده رجلان"[١].

قالت الباحثة: وقد جمع بينهما الإمام المزي فقال: " بكر بن أبي السميط المسمعي، مولاهم، البصري المكفوف "[٢]، وذكر من تلاميذه وشيوخه ما ذكره الإمام ابن حبان في الترجمتين (الثقات، والمجروحين) مما يرجح أنهما واحد، والله أعلم .

خلاصة أقوال العلماء ودراستها:

مما تقدم من أقوال الأئمة يتبين لنا أن (بكير بن أبي السميط) مختلف فيه :

فمنهم من وثقه مطلقا، ومنهم من نزل به إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية، فوصفه بـ "صدوق"، وحديث أهلها صحيح يحتج به، من الدرجة الثانية أي يكون حسنا .

ووصفه الإمام أبو حاتم بـ " لا بأس به "، وقال الإمام ابن أبي حاتم: " هو ممن يكتب حديثه وينظر فيه[٣]، وهي المنزلة الثانية "، ووصفه الإمام ابن معين بقوله " صالح " وهو ممن يكتب حديثه للاعتبار، وينظر فيه، كما قال الإمام السيوطي ﷺ [٤].

وخلاصة القول في حال (بكير بن أبي السميط)، جمعا بين الأقوال أنه:

صدوق، يحتج به، وحديثه حسن لذاته، وبذلك ينتفي ما ذكره الإمام ابن حبان من كونه كثير الوهم لا يحتج بخبره .. إلخ، فضلا عن أنه قد ذكره في الثقات أيضا، فتناقض فيه قولاه، والله تعالى أعلم .

---

(١) إكمال تهذيب الكمال: ٢٧/٣/ت٨٠٣ .

(٢) تهذيب الكمال، المزي: ٢٣٦/٤/ت٧٦١ .

(٣) ينظر: الجرح والتعديل: ٣٧/٢ .

(٤) ينظر: تدريب الراوي: ٤٠٧/١ .

١٢ – بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري[١]، من أهل البصرة، يروي عن أبيه[٢]،عن جده[٣]،كان يخطئ كثيرا، فأما أحمد بن حنبل[٤]، وإسحاق بن إبراهيم[٥] رحمهما الله فهما يحتجان به ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، لولا حديث:" إنا آخذوه وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا"[٦] [٧]، لأدخلناه في الثقات، وهو ممن أستخير الله ﷻ فيه[٨].

(١) القشيري، بضم القاف وفتح الشين، وسكون الياء تحتها نقطتان وفي آخرها راء، هذه النسبة إلى قشير بن كعبن بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء منهم بهز بن حكيم. (اللباب، ابن الأثير الجزري: ٣/٣٧،٣٨) .

(٢) هو: حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري البصري، صدوق، من الثالثة. (تقريب التهذيب:ص١٧٧/ت١٤٧٨).

(٣) هو: معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القشيري، صحابي، نزل البصرة، ومات بخراسان. (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر: ٦/١١٨/ت٨٠٨٣ – تقريب التهذيب: ص٥٣٧/ت٦٧٥٥) .

(٤) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة مات سنة (٢٤١هـ) وله سبع وسبعون سنة. (المصدر السابق: ص٨٤/ت٩٦) .

(٥) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد بن راهوية المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير، مات سنة (٢٣٨هـ) وله اثنتان وسبعون. (المصدر السابق: ص٩٩/ت٣٣٢) .

(٦) أي حق من حقوقه وواجب من واجباته. (النهاية في غريب الحديث، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ): ٣/٢٣٢ .

(٧) أخرجه أحمد في مسنده: ٣٣/٢٢٠/ح٢٠٠١٦، عن إسماعيل بن علية، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت نبي الله ﷺ يقول: " في كل إبل سائمة، في كل أربعين ابنة لبون، لا تفرق إبل عن حسابها، من أعطاها مؤتجرا فله أجرها، ومن منعها فأنا آخذوها منه وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا لا يحل لآل محمد منها شيئ "، إسناده حسن، رواته ثقات، عدا بهز بن حكيم وأبوه صدوقان، وذكره في ص٢٣٨/ح٢٠٠٣١، عن يحيى بن سعيد القطان قال: حدثنا بهز بن حكيم ... به، وإسناده أيضا حسن، رواته ثقات عدا بهز وأبوه صدوقان، وأخرجه أبو داود في سننه: كتاب الزكاة: باب في زكاة السائمة: ٣/٢٦/ح١٥٧٥، بإسناد حسن كذلك، جميع رواته ثقات عدا بهز وأبوه، والنسائي في سننه الكبرى: ٣/١١/ح٢٢٣٦، ص١٥/ح٢٢٤١، وابن خزيمة في صحيحه: ٤/١٨/ح٢٢٦٦ .

(٨) ينظر: المجروحين: ٤/٢٢٢/ت١٤٤ .

أقوال العلماء فيه:

وثقه الإمام يحيى بن معين[١]، وســـئل عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، فقال: إسناد صحيح، إذا كان دون بهز ثقة، ووثقه الإمامان ابن المديني، والنسائي، وقال الإمام أبو داود: " أحاديثه صـــحاح "، وفي موضـــع آخر: " هو عندي حجة "[٢]، ووثقه الإمام ابن شاهين[٣]، وقال الإمام الترمذي: " تكلم شعبة في بهز، وهو ثقة عند أهل الحديث"[٤]، وقال الإمام الحاكم: " من ثقات البصـريين ممن يجمع حديثه، وإنما أسـقط من الصـحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع عليها"[٥]، وقال الحافظ الذهبي: " صـدوق، حســـن الحديث "[٦]، وفي موضـــع آخر: " صـــدوق مشـــهور، وثقة غير واحد، ولينه بعضهم"[٧]، وفي موضع آخر: " وثقه جماعة "[٨]، وفي موضع آخر: " صدوق فيه لين، وحديثه حسن "[٩].

وفي موضع آخر: " له نسخة حسنة عن أبيه عن جده"[١٠]، وقال الحافظ ابن حجر: " صدوق "[١١]، وقال الإمام ابن عدي: " قد روى عنه ثقات الناس، وقد روى عنه الزهري،

(١) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي – ص٨٢/ت١٩٩، ورواية الدوري: ٤/١٢٤/ت٣٥٠٠.
(٢) ينظر: تهذيب التهذيب: ١/٤٩٨/ت٩٢٤، تاريخ الإسلام، الذهبي: ٣/٨٢٤/ت٥٠ .
(٣) تاريخ أسماء الثقات: ١/٤٩/ت١٣٧ .
(٤) ذكره في سننه: ٤/٣٠٩/ح١٨٩٧ .
(٥) ينظر: سؤالات مسعود بن علي السجزي للإمام الحاكم: ص١٤٧، ١٤٨/ت١٥٠ .
(٦) ينظر: ديوان الضعفاء: ص٥٤/ت٦٦٦ .
(٧) من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي: ص١٣٤/ت٥٥ .
(٨) الكاشف: ١/٢٧٦/ت٦٥١ .
(٩) المغني: ١/١١٦/ت١٠٠٧ .
(١٠) تاريخ الإسلام: ٣/٨٢٤/ت٥٠ .
(١١) تقريب التهذيب: ص١٢٨/ت٧٧٢ .

وأرجو انه لا بأس به، ولم أر له حديثا منكرا، وإذا حدث عنه ثقة فلا بأس به "[1]، وقال الإمام الدارقطني: " لا بأس به "[2].

وقال الإمام ابن قتيبة: " كان من خيار الناس"، وقال الإمام أبو زرعة: صالح الحديث، لكنه ليس بالمشهور"[3]، وقال الإمام البخاري: " يختلفون فيه "، واستشهد به في الصحيح، وروى له في الأدب وغيره[4]، وقال الإمام أبو حاتم:" هو شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به"[5]، وقال الإمام ابن حزم: " غير مشهور بالعدالة "[6]، وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: " هو خطأ منه، فقد وثقه خلق من الأئمة "[7].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها:

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (بهز بن حكيم) مختلف فيه كما قال الإمام البخاري .

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وهم أئمة هذا الفن، كابن معين وابن المديني وغيرهما، وكذلك أبو داود وقد صحح ابن معين إسناد روايته عن أبيه عن جده .

ومنهم من نزل به إلى الدرجة الأدنى من التوثيق المطلق في الحجية، فوصفوه بـ (صدوق، لا بأس به، خيار الناس)، ومن وصف بذلك فحديثه حسن لذاته .

ومنهم من نزل به إلى الدرجة الدنى من سابقتها في الحجية فوصفه بـ " صالح " كما قال أبو زرعة، ومن قيل فيه ذلك فحديثه يكتب للاعتبار، وأما عن قوله " ليس بالمشهور "

(1) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/٢٥٢/ت٢٩٩ .

(2) سؤالات السلمي للدارقطني: ص١٣١/ت٧١ .

(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي: ٣/٨٥١/ت٨٢ .

(4) تهذيب التهذيب: ١/٤٩٨ .

(5) الجرح والتعديل: ٢/٤٣٠/ت١٧١٤ .

(6) ينظر المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزمالأندلسي القرطبي (ت٤٥٦هـ): ٤/١٦٢.

(7) ينظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، ابن حجر: ٢/٣٥٧ (ط العلمية) .

فكيف يكون كذلك مع توثيق الجمهور له، وكذا قال الإمام ابن حزم، وتعقبه الحافظ ابن حجر بأنه خطأ منه، وقال:" فقد وثقه خلق من الأئمة" .

وقد وصفه الإمام أبو حاتم بـ " شيخ "، وهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، كما قال ابن أبي حاتم[1]، واما عن قوله " لا يحتج به "، فمعلوم أن الإمام أبا حاتم متشدد في الجرح والتعديل، وهو بذلك قد خالف جمهور العلماء الذين وثقوه، وقد انتقد قول أبي حاتم هذا غير واحد من الأئمة، كما قال الإمام ابن تيمية: " أما قول أبي حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به "، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين، وذلك أن شرطه في التعديل صعب، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم "[2].

وكذا قال الحافظ الزيلعي: " وقول أبي حاتم: "لا يحتج به" غير قادح، فإنه لم يذكر السبب، وقد تكررت هذه اللفظة منه في كثير من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب كخالد الحَذّاء وغيره، والله أعلم[3].

<u>وخلاصة القول في حال (بهز بن حكيم) جمعا بين الأقوال</u>، أنه " صدوق، لا بأس به" يحتج به، وحديثه حسن لذاته، أما عن قول الإمام ابن حبان ﷺ: " كان يخطئ كثيرا ... إلخ "، فهو غلو وتشدد منه، خالف به جمهور الأئمة، وقد تعقبه الحافظ الذهبي بقوله: قلت: على أبي حاتم البستي في قوله هذا **مؤاخذات:**

أحدها قوله: كان يخطئ كثيرا، وإنما يعرف خطأ الرجل بمخالفة رفاقه له، وهذا فانفرد بالنسخة المذكورة وما شاركه فيها أحد، ولا له في عامتها رفيق، فمن أين لك أنه أخطأ، الثاني قولك : تركه جماعة، فما علمت أحدا تركه أبدا، بل قد يتركون الاحتجاج بخبره، فهلا أفصحت بالحق، الثالث ولولا حديث: "إنا آخذوها"، فهو حديث انفرد به بهز أصلا ورأسا، وقال به بعض المجتهدين .

---

(1) الجرح والتعديل: ٣٧/٢ .

(2) مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت٧٧٨هـ): ٣٥٠/٢٤ .

(3) نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢هـ): ٤٣٩/٢.

قالت الباحثة: وإسناده حسن كما سلف بيانه، ثم قال: وحديثه قريب من الصحة[١]، والله تعالى أعلم .

١٣ – جعفر بن زياد الأحمر أبو عبد الله، من أهل الكوفة، كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء في القلب منها، مات سنة سبع وستين ومائة، سئل يحيى بن معين عن جعفر الحمر، فقال بيده، ولم يثبته[٢] .

أقوال العلماء فيه:

وثقه الإمام ابن معين في رواية[٣]، وفي رواية زاد: وكان من الشيعة[٤]، وفي رواية: سئل عنه فقال بيده، ولم يثبته ولم يضعفه[٥]، وثقه الأئمة: العجلي[٦]، ويعقوب بن سفيان الفسوي[٧]، وعثمان بن أبي شيبة بقوله: "صدوق ثقة"[٨]، والذهبي في أحد قوليه بقوله: "ثقة يتفرد"[٩]، وذكره الإمام ابن شاهين في جملة الثقات[١٠]، وقال الإمام أبو زرعة: "صدوق"[١١]،

(١) تاريخ الإسلام، الذهبي: ٣/٨٢٤/ت٥٠ .

(٢) ينظر: المجروحين، ابن حبان: ٥/٢٥٢/ت١٨٥ .

(٣) تاريخ ابن معين – رواية الدوري – ٣/٢٧٠/ت١٢٨٣.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ٥/٤٠/ت٩٤١ .

(٥) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي – ص٨٧/ت٢١٩ – ولفظه "لم يلينه ولميضعفه" وما أثبته ذكرته جميع المصادر المترجمة له .

(٦) الثقات: ص٩٧/ت٢١١ .

(٧) المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي(ت٢٧٧هـ):٣/١٣٣ .

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٢/٩٣/ت١٤٢ .

(٩) ديوان الضعفاء: ص٦٤/ت٧٥٣ .

(١٠) تاريخ أسماء الثقات: ١/٥٥/ت١٦٤ .

(١١) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي، رسالة علمية: لسعدى بن مهدي الهاشمي: ٣/٨٥٤/ت١٥٢ .

وقال الإمام النسائي: " ليس به بأس"، وقال الإمام أبو داود: "صدوق شيعي"[١]، وكذا قال الحافظان: الذهبي[٢]، وابن حجر[٣]، وقال الإمام أحمد: "صالح الحديث"[٤]، وفي رواية: "كان يتشيع"[٥]، وقال الإمام ابن عدي : "هو صالح شيعي"[٦]، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: " ليس عندهم بحجة، كان رجلا صالحا كوفيا يتشيع"، وقال الأزدي: "مائل عن القصد، فيه تحايل وشيعية غالبة، وحديثه مستقيم"[٧]، وقال الجوزجاني: " مائل عن الطريق"[٨]، وقال الخطيب: "قول الجوزجاني فيه مائل عن الطريق يعني في مذهبه، وما نسب إليه من التشيع"[٩]،[١٠] .

---

(١) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٢/٩٣ .

(٢) من تكلم فيه وهو موثق: ص١٤٧/ت٦٧ .

(٣) تقريب التهذيب: ص١٤٠/ت٩٤٠ .

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد – رواية ابنه عبد الله – : ٣/١٦١/ت٤٧٢٢ .

(٥) المصدر السابق: ٣/١٠٣/ت٤٣٩٩ .

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/٣٧٤/ت٣٤٠ .

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٢/٩٣ .

(٨) أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) : ١/٧٩/ت٥٢ .

(٩) ينظر: تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) : ٨/٢٧/ت٣٥٥٨.

(١٠) الشيعة: هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإماماته وخلافته نصا ووصية، إما جليا، وإما خفيا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت بظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده ... " (الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ) : ١/١٤٦) . وقد فصل الحافظ ابن حجر القول في ذلك، فقال: " التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد وتفضيل علي على عثمان ﷺ، وأن عليا كان مصيبا في حروبه، وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا رضي الله عنه أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة"، ثم فصل الغلو في الرفض بأنه السب والتصريح بالبغض، وقال: " وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو" . (ينظر: تهذيب التهذيب: ١/٩٣،٩٤، مقدمة فتح الباري: ص٤٥٩) .

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (جعفر بن زياد الأحمر) مختلف فيه :فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، فقرن بتوثيقه وصفا آخر، كقول الحافظ الذهبي في أحد قوليه " ثقة يتفرد "، أو وصفه بـ " صدوق، لا بأس به"، كما قال الإمامان أبو زرعة والنسائي، وهذا يعني أنه يحتج به، ويكون حديثه حسن لذاته في غير ما يتفرد به.

ومنهم من وصفه بأنه صدوق ولكنه يتشيع، كما قال الحافظان الذهبي، وابن حجر، وغيرهما، ومقتضى هذا عند الذهبي وابن حجر أن أهل هذه المرتبة يشاركون أهل المرتبة التي قبلها في الحجية، فالتفاوت بينهما يسيرا، بحيث يقوم كل منهما مقام الآخر في وصف حال الراوي، لكون درجة حديث الموصوف بأي منهما "حسن" لذاته، وإنما يعتبر بهذا التفاوت في الحجية عند التعارض[1]، أما ما وصفه به الإمام أحمد بأنه " صالح الحديث"، والإمام ابن عدي بـ "صالح شيعي"، فهذا الوصف لا يفيد ثبوت ضبط الراوي المقتضي لتحسين حديثه لذاته، بل يعد ممن يكتب حديثه ويعتبر به، وأما ما وصفه به الإمام الجوزجاني بأنه "مائل عن الطريق"، أي بسبب مذهبه، وما نسب إليه من التشيع، كما بينه الإمام الخطيب ﷺ، هذا مع ما عرف به الإمام الجوزجاني بتشدده في نقد الرجال .

وخلاصة القول في حال (جعفر بن زياد الأحمر) جمعا بين الأقوال، أنه صدوق فيه تشيع، فهو ممن يحتج به، وحديثه حسن لذاته في غير ما يتفرد به، أما ما استشهد به الإمام ابن حبان على تضعيفه، بأن الإمام ابن معين لم يثبته، قالت الباحثة: ولم يضعفه أيضا، كما مرّ ذكره، فضلا عن أنه قد ثبت توثيقه له في موضع آخر، لكن الإمام ابن حبان لم يشر إليه واكتفى بما ذكره، والله تعالى أعلم .

(1) ينظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، أ.د. أحمد معبد: ص١٨١،١٨٢ (بتصرف) .

١٤ – حريز بن عثمان الرحبي[١]، من أهل حمص، كنيته أبو عثمان، ولد سنة ثمانين، ومات سنة ثلاث وستين ومائة، وكان يلعن علي بن أبي طالب رضوان الله عليه بالغداة سبعين مرة، وبالعشي سبعين مرة، فقيل له في ذلك، فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي بالقوس، وكان داعية إلى مذهبه، وكان علي بن عياش[٢] يحكي رجوعه عنه، وليس ذلك بمحفوظ عنه[٣] .

أقوال العلماء فيه:

قال الإمام أحمد: " ثقة، ثقة، ثقة "[٤]، وفي رواية " ثقة، ثقة "، وفي رواية أخرى: " ليس بالشام أثبت من حريز إلا أن يكون بحير[٥]، وسئل عن حريز وآخرون، فقال: " ليس فيهم مثل حريز، ليس أثبت منه، ولم يكن ير القدر"[٦]، ووثقه الإمام ابن معين[٧]، وقال الإمام ابن المديني: " لم يزل من أدركناه من أصحابنا يوثقونه"[٨]، وقال الإمام أبو حاتم: " حسن

---

(١) حريز: بفتح أوله وكسر الراء، وآخره زاي، بن عثمان الرحبي، بفتح الراء والحاء، وفي آخرها باء موحدة، هذه النسبة إلى بني رحبة، بطن من حمير. (اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير: ١٩/٢ – تقريب التهذيب: ص١٥٦/ت١١٨٤).

(٢) علي ابن عياش، بتحتانية ومعجمة الألهاني، بفتح الهمزة وسكون اللام، الحمصي، ثقة ثبت، مات سنة (٢١٩هـ) . (تقريب التهذيب: ص٤٠٤/ت٤٧٧٩) .

(٣) المجروحين: ٣٣١/٧/ت٢٧٩ .

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٧٣/٥/ت١١٧٥ .

(٥) بحير بكسر المهملة بن سعد السحولي بمهملتين أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت من السادسة . (تقريب التهذيب: ص١٢٠/ت٦٤٠) .

(٦) ينظر: سؤالات أبي دواد للإمام احمد: ص٢٦١/ت٢٨٨، والقدرية: هم اللذين ينفون قدر الله ﷻ ومشيئته النافذة على خلقه، وأن العباد خالقون لأفعالهم، فسموا لذلك مجوس هذه الأمة، وسموا قدرية لنفيهم القدر، وقد تبنت المعتزلة هذا المذهب وضموه إلى بدعهم الأخرى . (الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (ت٥٥٨هـ) : ٦٩،٦٨/١) .

(٧) ينظر: تاريخ ابن معين – رواية الدارمي – ص٩١/ت٢٤١، وبرواية الدوري: ٤٢٨/٤/ت٥١٢٥ .

(٨) ينظر سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن عبد الله المديني البصري (ت٢٣٤هـ) : ص١٥٢ .

الحديث، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه، ولا أعلم بالشام أثبت منه، وهو ثقة متقن "[1]، وقال الإمام الخطيب: " لم يكن له كتاب، كان يحفظ حديثه، وكان ثقة ثبتا، وحكي عنه من سوء المذهب، وفساد المعتقد ما لم يثبت عليه"[2]، ووثقه دحيم[3]، وقال جيد الإسناد صحيح الحديث، وقال المفضل بن غسان[4]: " ثبت "[5]، ووثقه الإمام العجلي،

وقال: " وكان يحمل على علي "[6]، وقال الإمام ابن عدي: " وحريز من الأثبات في الشاميين، ويحدث عنه الثقات منهم: يحيى القطان، وناهيك به، وقد وثقه القطان وغيره، وإنما وضع منه ببغضه لعلي، وتكلموا فيه "[7]، وقال الحافظ الذهبي: " كان متقنا ثبتا،

(1) الجرح والتعديل: ٣/٢٨٩/١٢٨٨ .

(2) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: ٩/١٨٢/ت٤٣١٨ .

(3) دحيم هو : عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني، مولاهم الدمشقي أبو سعيد، لقبه دحيم بمهملتين مصغرا بن اليتيم، ثقة حافظ متقن من العاشر، مات سنة (٢٤٥هـ) . (تقريب التهذيب: ص٣٣٥/٣٧٩٣).

(4) المفضل بن غسان بن المفضل أبو عبد الرحمن الغلابي، بصري الأصل، سكن بغداد، وثقه الخطيب، مات سنة (٢٤٦هـ) . (تاريخ بغداد : ١٥/١٥٦/ت٧٠٦٠) .

(5) ينظر: تهذيب التهذيب: ٢/٢٣٧/ت٤٣٦ .

(6) الثقات : ص١١٢/ت٢٦٧ .

(7) الكامل في ضعفاء الرجال: ٣/٣٩٤/ت٥٦٣ .

لكنه مبتدع "[1]،[2]، وفي موضع آخر: " ثقة متقن، تكلم فيه لنصبه "[3]،[4]، وفي موضع آخر: " ثقة وهو ناصبي"[5]، وقال أبو عمرو بن علي الفلاس: " كان ينتقص عليا وينال منه، وكان حافظا لحديثه "، وقال في موضع آخر: " ثبت شديد التحامل على علي "[6]، وقال الحافظ ابن حجر: " ثقة ثبت، رمي بالنصب "[7].

وقال الإمام البخاري: قال أبو اليمان[8]: " كان حريز يتناول من رجل ثم ترك"[9]، قال الحافظ ابن حجر: " قلت فهذا أعدل الأقوال، فلعله تاب، وليس في البخاري سوى

---

(1) البدعة : كما قال الحافظ ابن حجر: إما بكفر، أو بمفسق، فالأول: لا يقبل صاحبها الجمهور، ثم قال: والتحقيق انه لا يرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفها، فالمعتمد: أن الذي ترد روايته من أنكر أثرا متواترا من الشرع معلوما من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه . والثاني: يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته في الأصح، إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المختار، وبه صرح الجوزقاني شيخ النسائي . (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني: ٧٢١/٤) .

(2) ينظر: ميزان الاعتدال: ٤٧٥/١/ت١٧٩٢ .

(3) النواصب، والناصبية، وأهل النصب المتدينون ببغضة علي رضي الله عنه، لأنهم نصبوا له، أي عادوه. (القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) : ١٣٨/١) .

(4) من تكلم فيه وهو موثق: ص١٦٦/ت٨٤ .

(5) الكاشف: ٩٨٦/٣١٩/١ .

(6) ينظر: تاريخ بغداد : ١٨٢/٩ .

(7) تقريب التهذيب : ص١٥٦/ت١١٨٤ .

(8) أبو اليمان هو : الحكم بن نافع البهراني، أبو اليمان الحمصي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، مات سنة (٢٢٢هـ). (تقريب التهذيب: ص١٧٦/١٤٦٤) .

(9) ينظر: التاريخ الكبير: ١٠٣/٣/ت٣٥٦ .

حديثين[١]، وأخرج له أصحاب السنن "[٢]، وقال علي بن عياش: " جمعنا حديثه في دفتر نحو مائتي حديث فأتيناه به، فجعل يتعجب من كثرته"[٣]، وقال ابن عمار: " يتهمونه أنه كان ينتقص عليا، ويروون عنه ويحتجون به ولا يتركونه"[٤].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها:

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (حريز بن عثمان الرحبي) تابعي مشهور[٥]، اتفق جمهور الأئمة على توثيقه، مع تفاوتهم في مرتبة هذا التوثيق، فمنهم من وصفه بأعلى مراتب التعديل، كقول الإمام أحمد في أحد أقواله: " ليس أثبت منه "، وقوله : " ليس بالشام أثبت منه"، وقول الإمام أبي حاتم: " ولا أعلم بالشام أثبت منه "، وزاد على ذلك تكرير لفظ التعديل، بقوله : " ثقة متقن "، وكذا الإمام أحمد بقوله: " ثقة، ثقة، ثقة "، والإمام الخطيب بقوله : " كان ثقة ثبتا " .

ومنهم من وصفه بالمرتبة التي تليها في التوثيق بإفراد لفظ التعديل، كقول الإمام ابن المديني: " لم يزل من أدركناه من أصحابنا يوثقونه "، وهذا إقرار منه بتوثيقه، وقول القطان، وغيره " ثقة "، " ثبت " .

ومنهم من وثقه بتكرير لفظ التعديل، مع الإشارة إلى أنه رمي بالقدر والنصب وبغضه لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومنهم من نفى عنه ذلك، كقول الإمام أحمد: " ولم

---

(١) أحدهما في كتاب المناقب، باب لم يسم : ٤/١٨٠/ح٣٥٠٩، " إن من أعظم الفري أن يدعى الرجل إلى غير أبيه، أو يرى عينه ما لم تر، أو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل " . والثاني: نفس الكتاب: باب صفة النبي ﷺ: ٤/١٨٧/ح٣٥٤٦، حدثنا عصام بن خالد، حدثنا حريز بن عثمان، أنه سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ، قال: أرأيت النبي ﷺ كان شيخا؟ قال: " كان في عنفقته شعرات بيض "، والعنفقة : الشعر الذي في الشفة السفلى، وقيل: الشعر الذي بينها وبين الذقن، وأصل العنفقة: خفة الشئ وقلته. (النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير: ٣/٣٠٩) .

(٢) ينظر: مقدمة فتح الباري، ابن حجر: ص٣٩٦ .

(٣) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادب: ٩/١٨٢/ت٤٣١٨ .

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٢/٢٣٧/ت٤٣٦ .

(٥) مقدمة فتح الباري: ص٣٩٦ .

يكن يرى القدر"، وقول الإمام أبي حاتم: " لم يصح عندي ما يقال في رأيه "، وقول الإمام الخطيب: " وحكي عنه سوء المذهب، وفساد المعتقد ما لم يثبت عليه " .

أما الإمام البخاري: فكان رأيه أعدل الأقوال كما أقر بذلك الحافظ ابن حجر، وهو أن " حريزا كان يتناول رجلا ثم ترك "، وقال الحافظ ابن حجر: " ولعله تاب " ولذلك أخرج له البخاري في صحيحه .

قالت الباحثة: وقد نفى حريز هذا الاتهام عن نفسه، كما قال الإمام يحيى بن معين: " سمعت علي بن عياش يقول: سمعت حريز بن عثمان الرحبي يقول لرجل: ويحك أما تتقي الله؟ تزعم أني شتمت عليا، لا والله ما شتمت عليا قط"[1]، وفي رواية: " أما خفت الله ؟ حكيت عني أني أسب عليا؟ والله ما أسبه، ولا سببته قط "[2].

وأخرج العقيلي بسنده عن شبابة قال: " سمعت حريز بن عثمان قال له رجل يا أبا عثمان بلغني أنك لا تترحم على عليّ، فقال له: اسكت، ما أنت وهذا، ثم التفت إلي فقال ﷺ مائة مرة "[3]، **<u>وعليه فإن:</u>**

<u>خلاصة القول في حال (حريز بن عثمان الرحبي) جمعا بين الأقوال،</u> أنه من الرواة الثقات الأثبات، وإن كان رمي بما رمي به من بغضه لعلي رضي الله عنه وتحامله عليه، إلا أنه والله أعلم ترك ذلك، ورجع عنه، كما أخبر الإمام البخاري عن أبي اليمان، ورجحه الحافظ ابن حجر، هذا إن سلمنا بما رمي به، مع أن حريزا كما بينا قد نفى هذا الاتهام عن نفسه أصلا، كما نفاه عنه كبار أئمة هذا الفن (أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والخطيب)، مع توثيقهم إياه، والثناء عليه ووصفه بأعلى مراتب التعديل، والله تعالى أعلى وأعلم .

---

(1) ينظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري – ٤/٤٧٥/ت٥٣٥٩ .

(2) ينظر: تاريخ بغداد: ١٨٢/٩ .

(3) في الضعفاء الكبير: ١/٣٢١/ت٣٩٧، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل قال : حدثنا الحسن بن علي الحلواني، قال: حدثنا شبابة ... " قالت الباحثة، إسناده حسن، محمد بن إسماعيل بن سالم أبو جعفر الصائغ، صدوق، مات سنة (٢٧٦هـ)، والحسن بن علي بن محمد الهذلي الخلال، أبو علي الحلواني الريحاني، ثقة حافظ، له تصانيف، مات سنة (٢٤٢هـــ)، وشبابة بن سوار الفزاري، ثقة حافظ، رمي بالإرجاء، مات سنة (٢٥٤هـــ) ينظر على الترتيب المذكور: (تقريب التهذيب، ابن حجر: ص٤٦٨/ت٥٧٣١، ص١٦٢/ت١٢٦٢، ص٢٦٣/ت٢٧٣٣) .

١٥ – الحسن بن الحكم النخعي[١]، من أهل الكوفة، يخطئ كثيرا، ويهم شديدا، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد[٢].

أقوال العلماء فيه:

وثقه الإمامان أحمد وابن معين[٣]، وذكره الإمام ابن شاهين في جملة الثقات[٤]، وقال الإمام أبو حاتم: " صالح الحديث "[٥]، وقال الحافظ ابن حجر: " صدوق يخطئ، مات قبيل الخمسين ومائة "[٦]، وذكر الحافظ الذهبي توثيق أحمد، وابن معين له، ثم قال: " وتكلم فيه ابن حبان "[٧]، روى له أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه[٨].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (الحسن بن الحكم النخعي) مختلف فيه :

فمنهم من وثقه توثيقا مطلقا، وهو قول الأئمة : (أحمد، وابن معين، وابن شاهين) هذا مع ما عرف به الإمام ابن معين ﷺ من تشدده في الجرح والتعديل، فتوثيقه معتبر به عند أهل هذا الفن .

ومنهم من نزل بع عن درجة التوثيق المطلق إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية، كقول الإمام أبي حاتم: " صالح الحديث "، وقول الحافظ ابن حجر: " صدوق يخطئ "، والإمام

---

(١) النخعي: بفتح النون والخاء وبعدها عين مهملة، هذه النسبة إلى النخع، وهي قبيلة كبيرة من مذحج، واسم النخع : جسر بن عمرو بن على بن جلد بن مالك بن أدد، وقيل له النخع، لأنه انتخع من قومه أي بعد عنهم، نزل بيشة ونزلوا في الإسلام الكوفة . (اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير: ٣٠٤/٣) .

(٢) ينظر: المجروحين: ٢٧٨/٥/ت٢١٠ .

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم : ٧/٣/ت٢٤ – تهذيب التهذيب : ٢٧١/٢/ت٤٩٠ .

(٤) تاريخ أسماء الثقات: ٦٠/١/ت١٩٥ .

(٥) الجرح والتعديل: ٧/٣/ت٢٤ .

(٦) تقريب التهذيب: ص١٦٠/ت١٢٣٩ .

(٧) ميزان الاعتدال: ٩/٢/ت١٨٣٦ .

(٨) ينظر: تهذيب الكمال، المزي: ١٢٨/٦/ت١٢١٨ .

أبو حاتم ﷺمشهور بتشدده أيضا في الجرح والتعديل، أما الحافظ ابن حجر، فلعله أخذ لفظ " يخطئ" من الإمام ابن حبان، لأنه لم يقل به أحد ممن مرّ ذكره آنفا، وهذا يعني أن حديثه يكون من قبيل (الحسن) **وعليه فإن :**

<u>خلاصة القول في حال (الحسن بن الحكم النخعي)، جمعا بين الأقوال، أنه</u>:

صدوق يحتج به، وأما اتهام الإمام ابن حبان له بقوله: " يخطئ كثيرا، ويهم شديدا "، فهو تشدد منه ﷺ لم يقل به غيره، والله تعالى أعلم .

١٦ – حشرج بن نُباتة الأشجعي[١]، كان قليل الحديث، منكر الرواية فيما يرويه[٢]، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، روى عن ابن جمهان[٣] عن سفينة[٤]: أن النبي ﷺ وضع حجرا، ثم قال: " ليضع أبو بكر حجره إلى جنب حجري، ثم قال: ليضع عمر حجره إلى جنب حجر أبي بكر، ثم قال: ليضع عثمان حجره إلى جنب حجر عمر، ثم قال: هؤلاء الخلفاء من بعدي "[٥].

(١) حشرج بن نباتة : بضم النون، ثم الموحدة، ثم المثناة، الأشجعي: هذه النسبة إلى أشجع بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان، قبيلة مشهورة، من الثامنة . (اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير: ٦٤/١ – تقريب التهذيب: ص١٦٩/ت١٣٦٣) .

(٢) المنكر: هو المنفرد المخالف لما رواه الثقات، وهو الفرد الذي ليس في رواية من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده. (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، عثمان بن الصلاح بن أبي النضر الشافعي (ت٦٤٣هـ): ٢٤٥/١) .

(٣) سعيد بن جمهان: بضم الجيم، وإسكان الميم، الأسلمي أبو حفص البصري، صدوق له أفراد، من الرابعة، مات سنة (١٦٣هـ) . (تقريب التهذيب: ص٢٣٤/ت٢٢٧٩) .

(٤) سفينة مولى رسول الله ﷺ، قيل اسمه مهران، وقيل: طهمان، وقيل مروان، وقيل غير ذلك، وكان أصله من فارس فاشترته أم سلمة ثم أعتقته، واشترطت عليه أن يخدم النبي ﷺ، وقد روى عن النبي ﷺ، وعن أم سلمة وعلي ﷺ. (الإصابة، ابن حجر: ١١١/٣/ت٣٣٤٦) .

(٥) ينظر: المجروحين: ٣٣٨/٧/ت٢٩١ .

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة يحيى بن معين في روايتين له[١]، وفي رواية أخرى: " ليس به بأس "[٢] وهي تعني عنده ثقة، وأحمد بن حنبل، وأبو داود[٣]، ويعقوب بن سفيان[٤]، والعباس بن عبد العظيم العنبري[٥]، وذكره أبو حفص بن شاهين في جملة الثقات[٦]، وقال الإمام أبو زرعة: " لا بأس به مستقيم الحديث"[٧]، وقال الإمام النسائي في رواية: " ليس به بأس"[٨]، وكذا قال الإمام ابن عدي[٩]، وقال الإمام أبو حاتم : " صالح، يكتب حديثه، ولا يحتج به "[١٠]، وقال الحافظ ابن حجر : " صدوق يهم "[١١]، وقال الإمام النسائي في رواية أخرى : " ليس بالقوي"[١٢]، وأخرج له الإمام الترمذي حديثا واحدا، وحسنه[١٣]،

---

(١) ينظر: تاريخ ابن معين – رواية الدارمي – ص١٠٠/ت٢٨٥، ورواية الدوري: ٣/٣١١/ت١٤٧٩، وفي ص٣٣٤/ت١٦١٧ .

(٢) رواية الدوري: ٤/٥٧/ت٣١٢٩ .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي: ٦/٥٠٦/ت١٣٥٢ .

(٤) ينظر: المعرفة والتاريخ: ٢/١٢٨، ٣/١٧٦ .

(٥) هو: العباس بن عبد العظيم بن إسماعيل بن توبة العنبري، أبو الفضل البصري، ثقة حافظ، من كبار الحادية عشرة، مات سنة (٢٤٠هـ) . (تقريب : ٢٩٣/ت٣١٧٦) .

(٦) تاريخ أسماء الثقات: ١/٧٣/ت٣٠١ .

(٧) الضعفاء لأبي زرعة الرازي: ٣/٨٥٨/ت١٣٢ .

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٢/٣٧٧/ت٦٥٠ .

(٩) الكامل في الضعفاء: ٣/٣٧٢/ت٥٥٣ .

(١٠) الجرح والتعديل: ٣/٢٩٦/ت١٣١٩ .

(١١) تقريب التهذيب: ص١٦٩/ت١٣٦٣ .

(١٢) الضعفاء والمتروكون، النسائي : ص٣٤/ت١٥٧ .

(١٣) أخرجه الترمذي في سننه: كتاب الفتن: باب ما جاء في الخلافة: ٤/٤٣٦/ح٢٢٢٦، من حديث سفينة مرفوعا: " الخلافة في أمتي ثلاثون سنة، ثم ملك بعد ذلك "، وقال الترمذي: " وهذا حديث حسن " .

وذكر الإمام البخاري الحديث الذي ذكره ابن حبان وقال: " لم يتابع عليه، لأن عمر بن الخطاب وعليا ﷺ قالا: " لم يستخلف النبي ﷺ "[1]، قال ابن عدي : " قد روي من طريق آخر وساقه، ثم قال: وقد قمت بعذره في الحديث الذي أنكره البخاري فأوردته بإسناد آخر، وغير ذلك الحديث لا بأس به، ثم قال: ولحشرج غير ما ذكرت وأحاديثه حسان وأفراد وغرائب، وقد قدمت ما أنكروه عليه، وعندي لا بأس به ولا برواياته على أن أحمد ويحيى قد وثقاه "[2]، وقد تعقبه الحافظ ابن حجر، فقال: " الإسناد الذي زعم ابن عدي أنه متابع لحشرج أضعف من الأول، لأنه من رواية (محمد بن الفضل بن عطية)، وهو ساقط"، وقال الساجي: " ضعيف "[3].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (حشرج بن نباتة الأشجعي) مختلف فيه :

فمنهم من وصفه بالتوثيق كابن معين في روايتين له، وأحمد وغيرهما كما مر آنفا، ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق المطلق إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية، كقول أبي زرعة، والنسائي في أحد قوليه، وابن عدي: " لا بأس به "، وزاد أبو زرعة أن حديثه مستقيم، وذكر ابن عدي أنه أحاديث حسان ولا يرى بها بأسا، واستشهد على ذلك بتوثيق أحمد، ويحيى له، وهذا يعني أن حديثه (حسن لذلك) في غير ما تفرد به وأنكر عليه ويؤيده تحسين الإمام الترمذي حديثه.

ومنهم من نزل به درجة عن سابقتها كأبي حاتم وابن حجر والرواية الأخرى للنسائي وغيرهم، هذا والله أعلم يحمل على ما تفرد به وأنكر عليه، هذا مع ما سلف بيانه من تعقيب العلماء على قول أبي حاتم " يكتب حديثه ولا يحتج به " بأنه غير قادح، لأن شرطه في التعديل صعب[4]، **وعليه فإن :**

---

(1) التاريخ الكبير، البخاري: ٣/١١٧/ت٣٩٢، الضعفاء الصغير، البخاري: ص٥٤/ت١٠٠.

(2) ينظر: الكامل في الضعفاء: ٣/٣٧٤ .

(3) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٢/٣٧٧/ت٦٥٠ .

(4) ينظر تفصيل القول في ذلك في ترجمة (بهز بن حكيم) .

خلاصة القول في حال (حشرج من نباتة الأشجعي) جمعا بين الأقوال، أنه: صدوق حسن الحديث، في غير ما تفرد به، وأنكر عليه، وقد جمعه الإمام ابن عدي وبينه، وليس كل ما رواه منكر، كما قال الإمام ابن حبان ﷺ، والله تعالى أعلم .

١٧ – خلاس[١] بن عمرو، من أهل البصرة، منكر الحديث فيما يرويه، قال شعبة[٢]: قال لي أيوب[٣]: " لا ترو عن خلاس شيئا "[٤] .

أقوال العلماء فيه:

قال الإمام أحمد بن حنبل: " ثقة، ثقة "[٥]، وعندما سأله عبد الله عن سماعه من علي رضي الله عنه قال: " يقول بعضهم قد سمع منه[٦]، وكان خلاس في شرط علي في الشرطة "، وفي رواية: " ما روى عن غير علي فلم ير به بأسا، وأما ما روى عن علي فليس هي عندي "[٧]، ووثقه أيضا الإمام ابن معين[٨]، وقال الآجري عن أبي داود: " ثقة ثقة "، قيل سمع من علي؟ قال: "لا"، قال أبو داود: " وسمعت أحمد قال: لم يسمع خلاس من أبي هريرة شيئا "[٩]، وتعقبه الحافظ الذهبي بقوله: " لكن روايته عن أبي هريرة في

(١) خلاس: بكسر أوله، وتخفيف اللام، وهو الهجري: بفتح الهاء والجيم وكسر الراء في آخرها، هذه النسبة إلى هجر، وهي بلدة من بلاد اليمن من أقصاها، من الثانية، مات قبل المائة . (الأنساب، السمعاني: ١٣/٣٨٤/ت٥٢٢٨ – تقريب التهذيب، ابن حجر: ص١٩٧/ت١٧٧٠) .

(٢) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة، حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السنة، وكان عابدا، من السابعة، مات سنة (١٦٠هـ) – تقريب التهذيب : ص٢٦٦/ت٢٧٩٠).

(٣) أيوب بن أبي تيمية، كيسان السختياني، أبو بكر البصري، ثقة ثبت حجر، من كبار الفقهاء والعباد، من الخامسة، مات سنة (١٣١هـ) . (المصدر السابق: ص١١٧/ت٦٠٦).

(٤) ينظر: المجروحين، ابن حبان : ٧/٣٤٧/ت٣٠٦ .

(٥) العلل وعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عنه: ٢/٣٤٣/ت٢٥٢٤ .

(٦) المصدر السابق: ١/٤٣٠/ت٩٥٤ .

(٧) المصدر السابق – رواية المروذي وغيره – : ص٤٨/ت٤٥ .

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٣/٤٠٢/ت١٨٤٤ .

(٩) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: ص٣٥٤،٣٤٥ /ت٥٥٢ .

البخاري"[١]، والحافظ ابن حجر بقوله: " أخرج له البخاري حديثين قرنه فيهما معا بمحمد بن سيرين، وليس له عنده غيرهما"[٢]، ووثقه الأئمة: العجلي[٣]، والذهبي[٤]، وابن حجر، وزاد: أنه كان يرسل، وكان على شرطة علي رضي الله عنه، وقد صح أنه سمع من عمار رضي الله عنه[٥]، وذكره ابن شاهين في جملة الثقات[٦]، وقال الإمام أبو زرعة: " سمع من عمار وعائشة وابن عباس ﭫ"[٧]، وقال الإمام البخاري: " روى عن أبي هريرة وعلي ﭬ صحيفة، وذكر أنه سمع عمارا وعائشة ﭫ"[٨]، وقال الإمام ابن عدي: " له أحاديث صالحة، ولم أر بعامة حديثه بأسا "[٩]، وقال الإمام ابن سعد:" روى عن علي، وعمار بن ياسر ﭬ، وكان قديما كثير الحديث، كانت له صحيفة يحدث عنها"[١٠]، وقال الإمام أبو حاتم: " يقال: وقعت عنده صحف عن علي، وليس بالقوي، وكان يحيى القطان يتوقى في حديثه عن علي خاصة[١١]، وقال الجوزجاني: " كان أيوب يقول هو صحفي، وسمعت

(١) ينظر: ميزان الاعتدال: ١/٦٥٨/ت٢٥٣٢ .

(٢) مقدمة فتح الباري، ابن حجر: ص٤٠١، والحديث الأول: أخرجه في كتاب أحاديث الأنبياء: باب حديث الخضر مع موسى ﭪ: ٤/١٥٦/ح٣٤٠٤، والثاني: أخرجه في كتاب الإيمان والنذور: باب إذا حنث ناسيا في الأيمان: ٨/١٣٦/ح٦٦٦٩ .

(٣) تاريخ الثقات: ص١٤٥/ت٣٨٩ .

(٤) ينظر: ديوان الضعفاء: ص١٢٣/ت١٣٠٠، ومن تكلم فيه وهو موثق: ص١٩١/ت١٠٤، قال:"ثقة كبير"، وسير أعلام النبلاء: ٤/٤٩١/ت١٩٠ (ط الرسالة) .

(٥) تقريب التهذيب: ص١٩٧/ت١٧٧٠ .

(٦) تاريخ أسماء الثقات: ص٧٨/ت٣٣٠ .

(٧) ينظر: الجرح والتعديل : ٣/٤٠٢ – تهذيب التهذيب : ٣/١٧٧/ت٣٣٥ .

(٨) ينظر: التاريخ الكبير: ٣/٢٢٧/ت٧٦٤ .

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال: ٣/٥١٩، ٥٢٠/ت٦١٧ .

(١٠) الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد (ت٢٣٠هـ) : ٧/١٠٩/ت٣٠٣٥ (ط العلمية) .

(١١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٣/٤٠٢/ت١٨٤٤ .

أحمد بن حنبل يقول: وروايته عن علي يقال كتاب"[1]، وقال الدارقطني: " خلاس عن علي لا يحتج به لضعفه "[2]، وقال الحاكم عن الدارقطني:

" كان أبوه صحابيا، وما كان من حديثه عن أبي رافع عن أبي هريرة احتمل، وأما عن عثمان وعلي فلا"[3]، وفي رواية عن أحمد بن حنبل أنه لم يسمع من عمر رضي الله عنه[4].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (خلاس بن عمرو الهجري) مختلف فيه :

فمنهم من وثقه توثيقا مطلقا كابن معين، والعجلي، والذهبي، وابن شاهين، وأكثر الأئمة على أنه ثقة إلا في روايته عن علي رضي الله عنه، فإنها مرسلة، لأنها من كتاب ولم يسمع منه، وعليه والله أعلم يحمل قول أبي حاتم " ليس بالقوي "، واختلفوا في سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه، وقد ثبت أن الإمام البخاري روى له مقرونا، كما مر ذكره، ومنهم من نفى سماعه من عمر رضي الله عنه، كما قال الإمام أحمد، ومن عثمان رضي الله عنه، كما قال الإمام الدارقطني .

خلاصة القول في حال (خلاس بن عمرو الهجري) جمعا بين الأقوال، أنه (ثقة) بتوثيق جمهور المحدثين، إلا أنهم اتفقوا على أن روايته عن علي رضي الله عنه مرسلة، لعدم سماعه منه، ويحتاط لروايته عن عمر، وعثمان، وأبي هريرة ﷺ، فإن كانت مقرونة معه بغيره قبلت، هذا وقد صح سماعه من عمار، وعائشة، وابن عباس ﷺ.

وعليه : فإن إطلاق الإمام ابن حبان تضعيف كل مرويات (خلاس بن عمرو)، وجعل حديثه كله منكر، إطلاق غير مسوغ، والله تعالى أعلم .

---

(1) ينظر: أحوال الرجال، السعدي الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) : ص١٩٦/ت١٨٨ .

(2) سنن الدارقطني : ٤/٢٧٥/ح٣٤٥٤ .

(3) سؤالات الحاكم للدارقطني، الدارقطني : ص٢٠٣/ت٣١٤ .

(4) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٣/١٧٨ .

١٨ – زياد بن عبد الله بن طفيل البكائي[١] العامري، من أهل الكوفة، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، كان فاحش الخطأ، كثير الوهم لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات في الروايات فإن اعتبر بها معتبر فلا ضير، وكان يحيى بن معين سئ الرأي فيه[٢].

أقوال العلماء فيه :

قال الإمام أحمد في رواية: " هو ثقة "[٣]، وفي رواية : " ليس به بأس "، وقال هو وأبو داود : " حديثه حديث أهل الصدق"[٤]، وفي رواية لأحمد :" كان صدوقا "، وفي رواية: " ما رأيت كان به بأس، كان عبد الله بن إدريس حسن الرأي فيه "[٥]، وقال الإمام أبو زرعة: " صدوق"[٦]، وعن وكيع بن الجرح: " هو أشرف من أن يكذب"[٧]، وقال الإمام البخاري: " صدوق"[٨]، وقال أبو داود: " سمعت يحيى

بن معين يقول: زياد البكائي في ابن إسحاق ثقة، كان يضعفه في غير ابن إسحاق"، وكان ابن إدريس يقول: " ما أحد أثبت في ابن إسحاق من زياد البكائي، لأنه أملى عليه مرتين"[٩]، وقال الإمام ابن معين في رواية: " لا بأس به في المغازي، وأما في غيره فلا"[١٠]، وقال

---

(١) البكائي: بفتح الباء الموحدة، وتشديد الكاف، وفي آخرها الياء المثناة من تحت، هذه النسبة إلى البكاء، قيل: هوربيعة بن عامر بن صعصعة، وهم من بني عامر بن صعصعة، صاحب ابن إسحاق، وهو أتقن من روى السيرة النبوية عنه، مات سنة (١٨٢٣هـ). (اللباب، ابن الأثير: ١٦٨/١ – تاريخ الإسلام، الذهبي: ٨٥٣/٤/ت١٢١).

(٢) ينظر: كتاب المجروحين، ابن حبان: ٣٨٤/٨/ت٣٦٠ .

(٣) ذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: ١١٣٠٢/٣٠٠/٨ .

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد – رواية ابنه عبد الله : ٢٩٨/٣/ت٥٣٢٥ – ومقدمة فتح الباري: ص٤٠٤.

(٥) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب: ٤٩٩/٩/ت٤٥٤٥ .

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ٥٣٧/٣/ت٢٤٢٥ .

(٧) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري : ٣٦٠/٣/ت١٢١٨ .

(٨) علل الترمذي الكبير= ترتيب علل الترمذي، أبو عيسى الترمذي: ص٣٩٢ .

(٩) ينظر: تاريخ بغداد : ٤٩٩/٩ .

(١٠) تاريخ ابن معين – رواية الدارمي : ص١١٤/ت٣٤٨ .

ابن خلفون في كتاب (الثقات): " هو عندي من أهل الصدق، وحديثه عن منصور، والأعمش، وابن جحادة: حسن، وكان ثبتا في ابن إسحاق"[١]، وقال الإمام ابن عدي: " ما أرى برواياته بأسا "[٢]، وقال صالح جزرة: " هو في نفسه ضعيف، ولكنه أثبت الناس في كتاب المغازي"[٣]، وقال الحافظ ابن حجر: " صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعا كذبه، وله في البخاري موضع واحد متابعة"[٤]، وروى له مسلم، والترمذي، وابن ماجه، وقال ابن معين في رواية : " ليس بشئ، وقد كتبت عنه "[٥]، وفي رواية: " في حديثه ضعف "[٦]، وقال أبو حاتم : " يكتب حديثه ولا يحتج به"[٧]، وقال النسائي: " ليس بقوي"[٨]، وكذا قال الدارقطني[٩]، وضعفه ابن المديني، والنسائي في رواية[١٠]، وقال الترمذي: " كثير الغرائب والمناكير"، وحكى الترمذي عن البخاري عن وكيع قال: " زياد مع شرفه يكذب في الحديث"[١١]، قالت الباحثة: " والذي

(١) ذكره مغلطاي في الإكمال: ٥/١١٤/ت١٧٣٠، ولم أقف على كتاب الثقات لابن خلفون.

(٢) الكامل في الضعفاء: ٤/١٣٦/ت٦٩١ .

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٣/٣٧٥/ت٦٨٥ .

(٤) ينظر: تقريب التهذيب: ص٢٢٠/ت٢٠٨٥، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الجهاد: باب قول الله تعالى:" من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ... " (الأحزاب-٢٣): ٤/١٩/ح٢٨٠٥ .

(٥) تاريخ ابن معين – رواية الدوري : ٣/٢٧٨/ت١٣٣١ .

(٦) المصدر السابق – رواية ابن محرز : ١/٧٣ .

(٧) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم : ٣/٥٣٧/ت٢٤٢٥ .

(٨) الضعفاء والمتروكون: ص٤٥/ت٢٢٦ .

(٩) من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، محمد بن عبد الرحمن الصالحي المعروف بابن أبي زريق: ٢/٥٧/ت١٣٢ .

(١٠) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٣/٣٧٦ .

(١١) ينظر: سنن الترمذي: ٣/٣٩٥/ح١٠٩٧ .

في تاريخ البخاري، قال وكيع: " زياد أشرف من أن يكذب في الحديث " كما مرّ آنفا، قال الحافظ ابن حجر: " فلعل (لا) سقطت من جامع الترمذي "[1].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (زياد بن عبد الله البكائي) مختلف فيه :

فوصفه الإمام أحمد فقط في رواية له بأنه (ثقة)، ولكن اكثر أقواله على أنه " ليس به بأس "، "صدوق"، "حديثه حديث أهل الصدق "، مما يدل والله أعلم أنه رجح ذلك على كونه " ثقة "، ووافقه في هذا الأئمة: أبو زرعة، والبخاري، وأبو داود، وابن خلفون، وابن عدي، ومنهم من وصفه أنه أثبت الناس في المغازي عن ابن إسحاق، أما حديثه في غيره (لين)، وهو قول ابن معين، وابن حجر، وغيرهما، وهو يعد من أول وأخف مراتب الضعيف، فيكتب حديثه، ويعتبر به، ومنهم من أطلق تضعيفه، وهو محمول على هذا التفصيل الذي ذكرته، وكذلك أخرج له البخاري مقرونا بغيره، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (زياد بن عبد الله البكائي) جمعا بين الأقوال، أنه:

" صدوق ثبت " في المغازي عن ابن إسحاق، مختلف فيه في غيرهما، أما تضعيف الإمام ابن حبان ﷺ جميع مروياته دون تفصيل، فهذا يعد إفراط منه كما قال الحافظ ابن حجر ﷺ [2]، والله تعالى أعلم.

([1]) ينظر: موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر (لابن الحاجب)، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني: ٢٦٩/١ .

([2]) ينظر: مقدمة فتح الباري: ص٤٠٤ .

١٩ – سالم بن عجلان الأفطس[١]، من أهل الجزيرة[٢]، مولى محمد بن مروان بن الحكم[٣]، وكان ممن يرى الإرجاء[٤]، يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات، اتهم بأمر فقتل صبرا، عن أبي جعفر النفيلي[٥] قال: " بعث عبد الله بن علي[٦] حين دخلوا

(١) الأفطس: بفتح الألف وسكون الفاء وفتح الطاء المهملة وفي آخرها السين المهملة – هذه الصفة من عيوب الأنف . (اللباب فب تهذيب الأنساب، ابن الأثير: ١/٨٠) .

(٢) هي جزيرة أقور، وهي التي بين دجلة والفرات مجاورة الشام، تشتمل على ديار مضر، وديار بكر .(معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ): ٢/١٣٤) .

(٣) محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، أخو عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان، روى الزهري عنه . (التاريخ الكبير، البخاري: ١/٢٣١/ت٧٢٦) .

(٤) الإرجاء: قال الشهرستاني: الإرجاء على معنيين: أحدهما : بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: " أرجه وأخاه" {الأعراف:١١١}، أي أمهله وأخره، والثاني: إعطاء الرجاء، أما إطلاق إسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون العلمل عن النية والعقد، وأما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم في الدنيا، من كون من أهل الجنة، أو من أهل النار، وقيل: الإرجاء تأخير علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة، وسيأتي تفصيل القول في الإرجاء في ترجمة أبي حنيفة بمشيئة الله تعالى . (الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ): ١/١٣٩) .

(٥) عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل، أبو جعفر النفيلي الحرّاني، ثقة حافظ، مات سنة (٢٣٤هـ) . (تقريب التهذيب: ص٣٢١/ت٣٥٩٤) .

(٦) عبد الله بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، عم جعفر المنصور، ولاه أبو العباس السفاح حرب مروان بن محمد فسار إلى مروان حتى قتله، واستولى على بلاد الشام، ولم يزل عليها مدة خلافة السفاح، فلما ولى المنصور خالف عليه ودا إلى نفسه، فحبسه أبو جعفر المنصور، ولم يزل في حبسه ببغداد حتى وقع عليه البيت الذي حبس فيه وقتله، وذلك سنة سبع وأربعين ومائة هـ. (تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: ١١/٨٧٦/ت٥٠٧١) .

حرّان[1] سنة اثنتين او ثلاث وثلاثين إلى سالم الأفطس، فضرب عنقه عند القناة التي في سوق الجواني "[2].

أقوال العلماء فيه :

قال الإمام أحمد: " جزري ثقة، وهو أثبت حديثا من خصيف"[3]، وفي رواية: " ثقة"[4]، وغي رواية: " ثقة في الحديث، ولكنه مرجئ"[5]، ووثقه الإمامان ابن سعد[6]، والدارقطني[7]، وزاد ابن سعد:

" كثير الحديث"، وأن عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس قتله لما غلب على الشام، ووثقه أيضا الإمام العجلي، وقال: "كان مع بني أمية، وكان رجلا صالحا، فلما وُلي بنو العباس أرسلو إليه رجلا وهو في مسجد حرّان فأخرجه إلى باب المسجد فضرب عنقه"[8]، قال الحافظ الذهبي: " ثقة"[9]،وقال الحافظ ابن حجر: " ثقة رمي بالإرجاء، قتل صبرا"[10]، وقال الإمام أبو حاتم: " صدوق، وكان مرجئا نقي الحديث"[11]، وقال الإمام النسائي:

---

(1) حرّان: بتشديد الراء، وآخره نون، وهي مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور، وهي قصبة ديار مضر، بينها وبين الرّها يوم، وبين الرقة يومان، وهي على طريق الموصل والشام. (معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٢/٢٣٥).

(2) المجروحين: ٩/٤٣٤/ت٤٢٨ .

(3) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم: ١/٣٣٨/٨٠٦ .

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله: ٢/٥٠٨/ت٣٣٤٩ .

(5) المصدر السابق: ٢/٤٧٤/ت٣١١٠ .

(6) الطبقات الكبرى: ٧/٣٣٤/ت٣٩٥٦ .

(7) سؤالات الحاكم للدارقطني: ص٢١٩/ت٣٤٣ .

(8) الثقات : ١/١٧٣/ت٤٩٤ .

(9) ديوان الضعفاء: ص١٥٢/ت١٥٤٧ .

(10) تقريب التهذيب: ص٢٢٧/ت٢١٨٣.

(11) الجرح والتعديل: ١/٣٣٨/ت٨٠٦.

" ليس به بأس"[١]، وقال الذهبي في موضع آخر: "صدوق مشهور مرجئ"[٢]، وفي موضع آخر: "تابعي مشهور، وثقه بعضهم"[٣]، قال الإمام ابن معين[٤]: " صالح"، وقال الإمام الجوزجاني: " كان يخاصم في الإرجاء داعية، وهو في الحديث متماسك"[٥]، وقال أبو داود: "كان يوسف بن عمر أمر أن يضرب أبو حنيفة كل يوم عشرة أسواط، فكلمه فيه سالم الأفطس، فخلى سبيله"[٦].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (سالم بن عجلان الأفطس) مختلف فيه :

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وهذا يعني تصحيح حديثه، ومنهم من وثقه مع الإشارة إلى اتهامه بالإرجاء، ومنهم من نزل به عن مرتبة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، فوصفوه بـ " ليس به بأس"، فهذا يعني تحسين حديثه، ووصفوه بالصدق ونقاء حديثه وتماسكه، مع الإشارة أيضا إلى اتهامه بالإرجاء، وهذا غير قادح، لأنه كان يصحب أبا حنيفة، وكان مذهب أبا حنيفة أقرب فئة المرجئة إلى أهل السنة كما قال الإمام ابن حزم وهو: " أن الإيمان هو التصديق باللسان والقلب معا، وأن الأعمال إنما هي شرائع الإيمان وفرائضه فقط"[٧].

أما الإمام ابن حبان ﷺ فقط أفرط في تضعيفه كما قال الحافظ ابن حجر: " وأفرط ابن حبان فقال: " كان مرجئا يقلب الأخبار، وينفرد بالمعضلات عن الثقات، اتهم بأمر فقتل

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٣/٤٤١/ت٨١٤.
(٢) من تكلم فيه وهو موثق: ص٢١٢/ت١٢١.
(٣) ميزان الاعتدال: ٢/١١٢/ت٣٠٥٦.
(٤) تهذيب التهذيب: ٣/٤٤٢.
(٥) أحوال الرجال: ص٣٠٩/ت٣٢٧.
(٦) تذهيب تهذيب الكمال، الذهبي: ٣/٣٧٧/ت٢١٨١ .
(٧) الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت٤٥٦هـ): ٢/٨٨ .

صبرا"، ثم ذكر كلام ابن سعد في سبب قتل (سالم)، وذكر عن أبي داود أنه قال: " كان إبراهيم الإمام[١]، عند سالم الأفطس محبوسا،

يعني فمات في زمن مروان الحمار[٢]، فلما قدم عبد الله بن علي بن عبد الله بن عباس حرّان دعا به فضرب عنقه"، قال الحافظ ابن حجر: " فهذا هو الأمر السوء الذي زعم ابن حبان أنه اتهم به، وهو كونه مالأ على قتل إبراهيم، وأما ما وصفه به من قلب الأخبار وغير ذلك فمردود بتوثيق الأئمة له، ولم يستطع ابن حبان أن يورد له حديثا واحدا، وليس له عند البخاري سوى حديثين"[٣].

قالت الباحثة: الظاهر من قول الحافظ ابن حجر، وغيره من الأئمة، أن سالما لم يقتل صبرا لاتهامه بأمر سوء، كما زعم الإمام ابن حبان، فقد أجمع العلماء وهو منهم، أن الذي أمر بقتله هو عبد الله بن علي العباس، وذلك لأسباب سياسية لا دخل لها بالعقيدة، ولا بروايته للحديث، **وعليه فإن:**

<u>خلاصة القول في حال (سالم بن عجلان)، جمعا بين الأقوال أنه:</u> مختلف فيه، والعمل على توثيقه، كما قال الحافظ ابن حجر[٤]، أخرج له البخاري في صحيحه، وأن مستند ابن حبان ﷺ في تضعيفه له مردود بتوثيق الأئمة، والله تعالى أعلم .

---

(١) هو: إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان أبو إسحاق المرواني، بويع بالخلافة بعد أخيه يزيد الناقص بعهد منه إليه، وقيل: بويع بلا عهد، فمكث سبعين ليلة، ثم خلع، وولي مروان بن محمد فأمنه، وبقي إبراهيم إلى سنة اثنتين وثلاثين . (تاريخ الإسلام، الذهبي: ٣/٦١١/ت٦) .

(٢).مروان بن محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، الخليفة أبو عبد الملك الأموي، ويلقب بمروان الحمار، ومروان الجعدي، نسبة إلى مؤدبه الجعد بن درهم، ويقال: فلان أصبر من حمار في الحروب، ولهذا قيل له: مروان الحمار ...، وقيل: سمي بالحمار لأن العرب تسمي كل مائة سنة حمارا، فلما قارب ملك بني أمية مائة سنة لقبوا مروان بالحمار لذلك ... . (المصدر السابق: ٣/٧٣٢/ت٢٧٠) .

(٣).ينظر: مقدمة فتح الباري: ص٤٠٤، والحديث الأول: أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الطب: باب الشفاء في ثلاث: ٧/١٢٢/ح٥٦٨٠، والثاني: في كتاب الشهادات: باب من أمر بإنجاز الوعد: ٣/١٨١/ح٢٦٨٤ .

(٤).ينظر: لسان الميزان، ابن حجر: ٩/٣٠٧/ت٨٩٤ .

٢٠ – سعيد بن سالم القداح[١]، كنيته أبو عثمان، أصله من خراسان[٢]، سكن مكة، كان يرى الإرجاء[٣]، وكان يهم في الأخبار حتى يجئ بها مقلوبة[٤] حتى خرج عن حد الاحتجاج به، قال يحيى بن معين: " ليس بشئ "[٥] .

أقوال العلماء فيه :

وثقه الإمام يحيى بن معين في ثلاث روايات عنه[٦]، وقال محمد بن السكري: " هو ثقة عندي"[٧]، وفي رواية أخرى لابن معين: " ليس به بأس"[٨]، وفي رواية " ليس به بأس، صدوق"[٩]، وفي رواية " ليس به بأس، إنما كان يتكلم في رأي أبي حنيفة، ولكنه صدوق"[١٠]،

---

(١).سعيد بن سالم القداح: بفتح القاف وتشديد الدال المهملة، وبعد الألف حاء مهملة، من التاسعة، مات قبل المائتين. (اللباب، ابن الأثير: ٣/١٧ – تقريب التهذيب، ابن حجر: ص٢٣٦/ت٢٣١٥).

(٢).خراسان: بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق أزاذوار، وقصبة جوين، وبيهق، وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان، وغزنة، وسجستان، وكرمان، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها، وتشتمل على أمهات من البلاد منها: نيسابور وهرة ومرو، وغيرها . (معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ):٢/٣٥٠).

(٣) الإرجاء : سبق تعريفه في ترجمة سالم بن عجلان الأفطس.

(٤) المقلوب: تغيير من يعرف برواية ما بغيره عمدا أو سهوا، وقد يقع في المتن كما يقع في الإسناد. (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ) : ١/٣٣٥).

(٥).المجروحين: ٨/٤٠٢/ت٣٨٩ .

(٦).ينظر: سؤالات ابن الجنيد: ص٢٩٨/ت١٠٣، تاريخ ابن معين– رواية الدارمي: ص١١٧/ت٣٦٣، ورواية الدوري: ٤/٨٥/ت٣٢٦١ .

(٧).إكمال مغلطاي: ٥/٢٩٨/ت١٩٥٢، والسكري هو: محمد بن مبمون المروزي، أبو حمزة السكري، ثقة فاضل، من السابعة، مات سنة سبع أو ثمان وستين ومائة. (تقريب التهذيب: ص٥١٠/ت٦٣٤٨) .

(٨).رواية الدوري: ٣/٨٢/ت٣٤٣ .

(٩).رواية ابن محرز: ١/٨٠ .

(١٠).رواية ابن محرز: ١/٩٠ .

وقال الإمام النسائي: " ليس به بأس"[١]، وقال الحافظ الذهبي: " صدوق"[٢]، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له عدة أحاديث مما أنكرت عليه: " ولسعيد بن سالم غير ما ذكرت من الحديث، وهو حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمة، ورأيت الشافعي كثير الرواية عنه، وهو عندي صدوق لا بأس به، مقبول الحديث "[٣].

وقال ابن المديني: " ثقة ولم يكن بالقوي "[٤]، وقال أبو زرعة: " هو عندي إلى الصدق ما هو"[٥]، وقال أبو حاتم: " محله الصدق"[٦]، وقال أبو داود:" صدوق يذهب إلى الإرجاء"[٧]، وقال ابن وضاح: " صالح، لا بأس به"[٨]، وقال ابن حجر:" صدوق، رمي بالإرجاء، وكان فقيها"[٩]، وقال ابن الأثير: " كان مرجئا،يهم في الحديث، ليس به بأس"[١٠]، وقال البخاري:" كان يرى الإرجاء"(١١)، وكذا قال مسلم[١٢]، وقال ابن معين في رواية: " كانوا يكرهونه"[١٣]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: " ليس بذاك في الحديث"(١٤)، وقال العجلي: "كان ممن يرى الإرجاء، ليس بحجة"[١٥]، وقال العقيلي: "كان ممن يغلو

(١).تهذيب الكمال: ١٠/٤٥٤/ت٢٢٧٩ .
(٢).المغني في الضعفاء: ١/٢٦٠/ت٢٣٩٥ .
(٣).الكامل في ضعفاء الرجال: ١/٣٥٢/ت٨٢٣ .
(٤).سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: علي بن عبد الله المديني (٢٣٤هـ): ص١١٥/ت١٣٣ .
(٥).الضعفاء لأبي زرعة في أجوبته على أسئلة البرذعي: ٣/٨٧٢/ت٢٣١ .
(٦).الجرح والتعديل: ٤/٣١/ت١٢٨ .
(٧).ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٤/٣٥/ت٥٤ .
(٨).إكمال مغلطاي: ٥/٢٩٩ .
(٩).تقريب التهذيب: ص٢٣٦/ت٢٣١٥ .
(١٠).اللباب في تهذيب الأنساب: ٣/١٧ .
(١١).التاريخ الكبير: ٣/٤٨٢/ت١٦١١ .
(١٢).الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١هـ): ١/٥٤٩/ت٢٢٠٨ .
(١٣).الإكمال في تهذيب الكمال، مغلطاي: ٥/٢٩٨/ت١٩٥٢ .
(١٤).تاريخ ابن معين – رواية الدارمي : ص١١٧/ت٣٦٣ .
(١٥).تاريخ الثقات (ط الدار): ص١٥٩/ت١٦٠٨ .

في الإرجاء، وفي حديثه وهم"[١]، وقال الساجي: "ضعيف"، وذكره أبو العرب الصقلي، وابن الجارود في جملة الضعفاء[٢].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (سعيد بن سالم القداح) مختلف فيه .

فقد وصفه الإمام ابن معين في ثلاث روايات عنه بالتوثيق المطلق، وكذا وصفه محمد بن السكري، ووصفه أكثر الأئمة بـ "صدوق، لا بأس به"، ومنهم ابن معين في روايات أخرى عنه، واصطلاح ابن معين في قوله " لا بأس به " معروف، فهي تعد عنده بمرتبة ثقة، فتكون عنده أرفع من مرتبة "صدوق" الذي ذكره معه، وقد أوضح مراده بذكره "صدوق" بقوله: "إنما كان يتكلم في رأي أبي حنيفة"، فقص بهذا نفي اتهامه بالكذب لأجل رأيه وفتواه بمذهب الحنفية، وبيان أن ذلك لا ينزله عن مرتبة التوثيق التي أثبتها له في عدة روايات عنه كما مر ذكره، ومن الأئمة من ضعفه تضعيفا مطلقا، ونسبه بعضهم إلى بدعة الإرجاء والغلو فيها، وعلل بعضهم تضعيفه بهذا، لكن أشار أبو داود إلى عدم قدح بدعته في صدقه، فقال: " صدوق يذهب إلى الإرجاء"[٣].

أما ما وصفه به العقيلي بالغلو في الإرجاء، وأن في حديثه وهم، فإنه لم يذكر في ترجمة سعيد القداح شيئا من أوهامه، وكذا يقال فيما وصفه به ابن الأثير لأنه كان يهم في الحديث، ليس به بأس، فيمكن حمل التضعيف المجمل ممن تقدم ذكرهم على وهمه اليسير الذي أنزله عن التوثيق المطلق، وكذا يحمل تضعيف ابن المديني له بقوله: " لم يكن بالقوي"، بعد قوله : " ثقة" .

أما ما وصفه به الإمام ابن حبان من تضعيفه الشديد له حتى أنه خرج عن حد الاحتجاج به، ولم يذكر له إلا حديثا واحدا من أوهامه، وراويه عن القداح هو (محمد بن بحر الهجيمي)، وقد ذكر ابن حبان نفسه في ترجمته له أنه ينفرد عن الضعفاء بأشياء حتى يقع في القلب أنه كان يقلبها عليهم، ولا يدى البلية منه أو منهم، فهو ساقط الاحتجاج بما

---

(١).الضعفاء الكبير: ٢/١٠٨/ت٥٧٩ .

(٢).إكمال مغلطاء: ٥/٢٩٨/ت١٩٥٢ .

(٣).ينظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، أ.د. أحمد معبد: ص٥٩، ٦٠ (بتصرف) .

ينفرد به[١]، وقال عنه العقيلي: " منكر الحديث، كثير الوهم"[٢]، والإمام ابن عدي قد سير أحاديث القداح، ومنها هذا الحديث، وأشار إلى أن ما ينتقد عليه منها ما ينزله عن التوثيق المطلق، ولكن لا يخرجه عن الحجية وحسن حديثه لذاته في غير ما ينكر عليه[٣]، وأن ما ذكره ابن حبان من تضعيف ابن معين له بقوله: " ليس بشئ "، فقد ظهر لنا من خلال أقواله السابقة أن أكثرها على توثيقه، **وعليه فإن:**

خلاصة القول في حال (سعيد بن سالم القداح) جمعا بين الأقوال أنه " صدوق، حسن الحديث في غير ما ينكر عليه "، والله تعالى أعلى وأعلم .

٢١ – سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حميد الجمحي[٤] القرشي، كنيته أبو عبد الله، أصله من المدينة، ولي القضاء ببغداد، يروي عن عبيد الله بن عمر[٥]، وغيره من الثقات أشياء موضوعة يتخايل من يسمعها أنه المتعمد لها[٦].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: ابن معين[٧]، والعجلي[٨]، وابن نمير[٩]،

---

(١).ينظر: المجروحين: ٢/٣٠٠/ت١٠٠٦ .

(٢).الضعفاء الكبير: ٤/٣٨/ت١٥٨٥ .

(٣).ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل، أ.د. أحمد معبد : ص٦١ .

(٤).الجمحي: بضم الجيم، وفتح الميم وفي آخرها الحاء المهملة، هذه النسبة إلى بني جمح، وهم بطن من قريش، وهو جمح بن عمرو بن هصيص، من الخامسة، مات سنة (١٧٦هـ) وله (٧٢). (اللباب،ابن الأثير: ١/٢٩١، تقريب التهذيب: ص٧٣٨/ت٢٣٥٠).

(٥).في المجروحين (ابن عمرو)، والصواب ما أثبته، وهو ما تبين لي من خلال ترجمته، وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم ابن عمر بن الخطاب العمري المدني، أبو عثمان، ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة بضع وأربعين ومائة. (تقريب التهذيب: ص٣٧٣/ت٤٣٢٣) .

(٦).ينظر: المجروحين: ابن حبان : ٨/٤٠٥/ت٣٩٣ .

(٧).تاريخ ابن معين – رواية الدارمي: ١٢٤/ت٣٨٨ .

(٨).الثقات (ط الدار) : ص٤٠١/ت٦٠٥ .

(٩).عبد الله بن نمير الهمداني أبو هشام الكوفي، ثقة صاحب حديث من أهل السنة، من كبار التاسعة، مات سنة (١٩٩هـ). (تقريب التهذيب: ص٣٢٧/ت٣٦٦٨) .

وموسى بن هارون[١]، والحاكم أبو عبد الله[٢]، والذهبي[٣]، وتعقب الذهبي قول ابن حبان بقوله: " وأما ابن حبان، فإنه خساف[٤] قصاب[٥]، فقال: روى عن الثقات أشياء موضوعة"[٦]، وقال الإمام أحمد: " ليس به بأس"[٧]، وقال الإمام النسائي: " لا بأس به"[٨]، وقال الإمام أبو حاتم: " صالح"[٩]، وقال الإمام ابن عدي: " له غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة، وإنما يهم في الشئ بعد الشئ فيرفع موقوفا، ويصل مرسلا لا عن تعمد"[١٠]، وقال الحافظ ابن حجر: " صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه "[١١]، ورمز له ابن حجر بحرف (هـ)، وهي تعني عنده انه " مختلف فيه والعمل على توثيقه"[١٢]، وقال الخزرجي: " وأفرط ابن حبان فكذبه"، وقال الفسوي: " لين الحديث"[١٣].

---

(١).موسى بن هارون بن عبد الله الحمال بالمهملة، ثقة حافظ كبير، بغدادي، من صغار الحادية عشرة، مات سنة (٢٩٤هـ). (المصدر السابق: ص٥٥٤/ت٧٠٢٢) .

(٢).ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: ٥/٣٢٠/ت٢٠٠٣ – تهذيب التهذيب: ٤/٥٥/ت٩٤ .

(٣).المغني في الضعفاء: ١/٢٦٢/ت٢٤٢٣ .

(٤).خساف: خسف الشئ : خرقه، وقطعه، والخسق: النقصان والهوان، والخسف: الهزال والذل، والخسف: الإذلال وتحمل الإنسان ما يكره . (القاموس المحيط: ص٨٠٤، ولسان العرب، ابن منظور: ٩/٦٨).

(٥).قصاب: يقال قصبه يقصبه إذا عابه، وأصله القطع، ومنه القصاب، ورجل قصابة: يقع في الناس. (النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير: ٤/٦٧).

(٦).ينظر: ميزان الاعتدال: ٢/٣٣٨/ت٣٢٢٧ .

(٧).سؤالات أبي داود للإمام أحمد: ص٢٣٤/ت٢٣٢ .

(٨).ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: ١٠/٩٦/ت٤٦٠٧ .

(٩).الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم: ٤/٤١/ت١٧٨ .

(١٠).الكامل في ضعفاء الرجال: ٤/٤٥٤/ت٨٢٤ .

(١١).تقريب التهذيب: ص٧٣٨/ت٢٣٥٠ .

(١٢).ينظر: لسان الميزات (ت أبي غدة)، ابن حجر: ٩/٣١١/ت٩٦٦ .

(١٣).خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، أحمد بن عبد الله الخزرجي (ت٩٢٣هـ): ص١٤٠ .

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (سعيد بن عبد الرحمن الجمحي) مختلف فيه :

فأكثرهم على توثيقه توثيقا مطلقا، وكابن معين وغيره، مع ما عرف به من تشدده في الجرح والتعديل، فتوثيقه معتبر به عند أهل هذا الفن، ومنهم من نزل به عن مرتبة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، فوصفوه بـ " لا بأس به"، وهذا يعني أن حديثه "حسن لذاته"، ومنهم من نزل به مرتبة عن سابقتها فوصفوه بـ " صالح – مقارب الحديث – له أوهام"، وهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه للاعتبار، ومنهم من وصفه بأنه (لين)، فهو أيضا ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا إلا أنه دون الذي قبله[1].

وعليه : فإن خلاصة القول في حال (سعيد بن عبد الرحمن الجمحي) جمعا بين الأقوال، أنه "لا بأس به" فحديثه حسن يحتج به في غير ما وهم فيه ولم يتابع عليه، هذا وقد بين الإمام ابن عدي ﷺ الوهم الذي وقع منه عن غير عمد، وهو أنه كان يهم في الشئ بعد الشئ، فيرفع مرفوعا، ويصل مرسلا، وهذا يعني أن حديثه ليس كله وهم، وأنه كان يضع الأشياء عن الثقات ويتعمد ذلك، كما اتهمه به الإمام ابن حبان، وأفرط في ذلك كما تعقبه به الحافظ ابن حجر، وكذلك الإمام الذهبي بقوله: " وأما ابن حبان فإنه خساف قصاب ... إلخ "، والله تعالى أعلم .

٢٢ – سَلم بن زَرير، أبو بشر[2] العطاردي، شيخ من أهل البصرة، لم يكن الحديث صناعته، وكان الغالب عليه الصلاح، يخطئ خطأ فاحشا، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق الثقات .

(1).ينظر: مقدمة الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم: ٣٧/٢، وتدريب الراوي، السيوطي: ٤٠٧/١ .

(2)."أبو بشر" هكذا ذكره ابن حبان، وابن حجر في التقريب، وصوابه كما في جميع مصادر ترجمته بما فيها (تهذيب الكمال، تهذيب التهذيب) : "أبو يونس" العطاردي، من السادسة، مات في حدود الستين ومائة. (المجروحين: ٤٣٦/٩/ت٤٣٣ – تقريب التهذيب: ص٢٤٥/ت٢٤٦٦) .

أقوال العلماء فيه :

وثقه الإمام أبو حاتم فقال: " ثقة ما به بأس "[١]، ووثقه العجلي[٢]، والذهبي ورمز للعمل على توثيقه بـ (صح) [٣]، وقال أبو زرعة : " صدوق"[٤]، وقال الدارقطني: " ليس به به بأس"[٥]، وقال أبو داود: " ليس بذاك"[٦]، وقال النسائي: "ليس بالقوي"[٧]، وقال ابن معين: "ضعيف، يحيى بن سعيد يضعفه ضعفا شديدا"[٨]، وقال علي بن المديني:" له نحو عشرة أحاديث"[٩]، وقال ابن عدي: " أحاديثه قليلة، وليس في مقدار ما له من الحديث أن يعتبر بحديثه ضعيف هو أو صدوق "[١٠]، وقال الحاكم: " أخرج محمد –أي البخاري – في الأصول[١١]، ومسلم في الشواهد[١٢]، وضعفه يحيى بن معين لقلة اشتغاله بالحديث، وقد

---

(١).الجرح والتعديل: ٤/٢٦٤/ت١١٤٢ .

(٢).تاريخ الثقات: ص١٩٦/ت٥٨٣ .

(٣).ينظر: ميزان الاعتدال: ٢/١٨٤/ت٣٣٧٠، من تكلم فيه وهو موثق: ص٢٣٦/ت١٤٢، المغني في الضعفاء: ١/٢٧٣/ت٢٥٢١ .

(٤).الضعفاء لأبي زرعة الرازي، وأجوبته على البرذعي : ٣/٨٧٦/ت٢٥٥ .

(٥).من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي: ص٢٣٧ .

(٦).سؤالات الآجري: ص٣٠٣/ت٤٤٨ .

(٧).الضعفاء والمتروكون: ص٤٦/ت٢٣٦ .

(٨).سؤالات ابن الجنيد لابن معين: ص٣٠٤/ت١٢٧ .

(٩).تهذيب الكمال، المزي: ١١/٢٢٢/ت٢٤٢٨ .

(١٠).الكامل في الضعفاء: ٤/٣٤٩/ت٧٨٠ .

(١١).قال الحافظابن حجر في مقدمة فتح الباري: ص٤٠٧: " جميع ما له –في الصحيح– عنده ثلاثة أحاديث: أحدها في: ٤/١٩١/ح٣٥٧١، عن أبي رجاء عن عمران بن حصين في قصة نومهم عن الصلاة في الوادي، وهو عنده بمتابعة عوف عن أبي رجاء، ووافقه مسلم ولم يخرج له غيره، والثاني في: ٧/٣١/ح٥١٩٨، بهذا الإسناد والمتابعة حديث اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء ... الحديث، والثالث في ٨/٤٠/ح٦١٧٢، عن أبي رجاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لابن صياد خبأت لك خبيئا، ولم يخرج في الأصل غير هذا الحديث الواحد مع أن لهذا الحديث شةواهد كثيرة، والله الموفق .

(١٢).صحيح مسلم: ١/٤٧٤/ح٦٨٢ .

حدث بأحاديث مستقيمة[١]، وقد ذكره ابن حبان أيضا في الثقات، وسكت عنه[٢]، فتناقض فيه قولاه .

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (سلم بن زرير) مختلف فيه :

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وممن وصفه بذلك الإمام أبو حاتم، مع ما عرف من تشدده في الجرح والتعديل[٣]، فتوثيقه معتبر به عند أهل هذا الفن، ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، فوصفوه بـ " صدوق، ليس به بأس"، وهذا يعني تحسين حديثه، ومنهم من نزل به درجة عن سابقتها، بقوله: " ليس بذاك، وليس بالقوي"، وهي تعد من أخف الضعف[٤]، ومنهم من وصفه بالتضعيف المطلق، وهو الإمام ابن معين، وهو معروف بتشدده في الجرح والتعديل، ولم يفسر سبب تضعيفه إياه، هذا وقد حمل غيره تضعيفه هذا على قلة اشتغاله بالحديث، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (سلم بن زرير) جمعا بين الأقوال، أنه " صدوق، ليس به بأس "، يحتج بحديثه، فكونه كان قليل الاشتغال بالحديث، أو لم يكن الحديث صناعته كما قال الإمام ابن حبان، لا يعد سببا للطعن أو القدح فيه واتهامه بالخطأ الفاحش الذي يخرجه عن الاحتجاج به، وإلا لما أخرج له الإمام البخاري، وقد ذكره ابن حبان أيضا في الثقات، فتناقض فيه قولاه، والله تعالى أعلم .

---

(١).تهذيب التهذيب: ٤/٣٠/٢٢٢٠ .

(٢).الثقات لابن حبان: ٦/٤٢١/ت٨٣٨٤ .

(٣).ينظر تفصيل القول في ذلك في ترجمة (بهز بن حكيم) .

(٤).ينظر : تدريب الراوي، السيوطي : ١/٤٠٥،٤٠٨ .

٢٣ – شهاب بن خراس بن حوشب الحوشبي[١] الشيباني، إبن أخي العوام بن حوشب[٢]، كنيته أبو الصلت، كان رجلا صالحا، وكان ممن يخطئ كثيرا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إلا عند الاعتبار[٣].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: يحيى بن معين في رواية، وعبد الله بن المبارك[٤]، وعلي بن المديني[٥]، والعجلي[٦]، وأبو زرعة الرازي في رواية، وزاده العجلي: " كان صاحب سنة "[٧]، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، وأبو الحسن علي بن محمد المدائني[٨]، وذكره ابن شاهين[٩]، وابن خلفون في الثقات[١٠]، وقال الذهبي في رواية: " ثقة يغرب "[١١]، وقال الأئمة: يحيى بن معين في رواية[١٢]، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم[١٣]،

(١).الحوشبي: بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وفتح الشين المعجمة، وفي آخرها الباء الموحدة، هذه النسبة إلى حوشب وهو جد أبي الصلت شهاب ابن خراس ...، مات سنة ثمانين ومائة. (اللباب، ابن الأثير: ١/٤٠١ – سير أعلام النبلاء، الذهبي: ٨/٢٨٤/ت٧٥)

(٢).العوام بن حوشب بن يزيد الشيباني، ابو عيسى الواسطي، ثقة ثبت فاضل، من السادسة، مات سنة (١٤٨هـ) .(تقريب التهذيب: ص٤٣٣/ت٥٢١١) .

(٣).المجروحين : ٩/٩٥٤/ت٤٧٢ .

(٤).تهذيب الكمال: ١٢/٥٦٨/ت٢٧٧٦ .

(٥).سؤالات السلمي للدارقطني: ص١٩٣/ت١٨١ .

(٦).تاريخ الثقات : صص٢٢٣/ت٦٧٥ .

(٧).أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: ٣/٨٨١/ت٢٩٥ .

(٨).تهذيب الكمال : ١٢/٥٧٠ .

(٩).تاريخ أسماء الثقات : ص١١٤/ت٥٥٧ .

(١٠).إكمال مغلطاي : ٦/٢٩٧/ت٢٤١٩ .

(١١).المغني في الضعفاء : ١/٣٠١/ت٢٧٩٨ .

(١٢).تاريخ ابن معين – رواية الدارمي- : ص١٣٠/ت٤١٣ .

(١٣).الجرح والتعديل ١ك ٤/٣٦٢/ت١٥٨٦ .

وأبو زرعة في رواية[١]، والنسائي: " لا بأس به "[٢]، وزاد أبو حاتم :" صدوق " .

وقال ابن عدي بعد أن ساق له ثلاثة أحاديث: " ولشهاب أحاديث ليست بكثيرة، وفي بعض رواياته ما ينكر عليه، ولا أعرف للمتقدمين فيه كلاما فأذكره"[٣]، يعني بالتليين، وإلا فقد وثقه غيره كما قال الذهبي([٤])، وقال مرة : " صدوق مشهور، له ما يستنكر، وقد وثقوه"[٥]، وقال ابن حجر: " صدوق يخطئ"[٦].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (شهاب بن خراس) مختلف فيه:

فكثير من الأئمة وصفوه بالتوثيق المطلق، وكثير منهم أيضا وصفوه بقولهم: " لا بأس به "، وزاد أبو حاتم على ذلك قوله : " صدوق "، وكذا وصفه الذهبي مع الإشارة إلى توثيق العلماء، مما يوحي إلى أنه يوافقهم الرأي، إلا أنهم أنزلوه عن مرتبة التوثيق المطلق إلى المرتبة التي تليها في الحجية لما وجد له في بعض رواياتهما ينكر عليه، كما قال الإمام ابن عدي، ولعل الحافظ بن حجر قصد هذا المعنى بقوله: " صدوق يخطئ "، ويدل عليه أنه علق على حديث كان "شهاب" أحد رجال سنده، بقوله: " إسناده حسن، فيه (شهاب بن خراس) وقد اختلف فيه، والأكثر وثقوه "[٧]، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (شهاب بن خراس)، جمعا بين الأقوال، أنه

" صدوق، لا بأس به، حسن الحديث في غير ما أنكر عليه"، أما الإمام ابن حبان ﷺ فقد شذ في تضعيفه، والمبالغة في توهينه، كما قال الحافظ ابن حجر، وقال أيضا: " وثقه يحيى بن معين والجمهور"[٨]، والله تعالى أعلم .

([١]).أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية : ٣ / ٨٨١ /ت ٢٩٥.

([٢]).تهذيب التهذيب : ٣٦٦/٤/ ت ٦٣٠.

([٣]).الكامل في ضعفاء الرجال : ٥٣/٥،٥٤/ت٨٩٤ .

([٤]).تاريخ الإسلام : ٦٥٠/٤/ت١٣٣ .

([٥]).ميزان الاعتدال : ٢٨١/٢/ت٣٧٥٠ .

([٦]).تقريب التهذيب : ص٢٦٩/ت٢٨٢٥ .

([٧]).التلخيص الحبير، ابن حجر : ١٥٩/٢ .

([٨]).موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، ابن حجر: ٣٢٩/١ .

٢٤ – شهر بن حوشب الأشعري، كنيته أبو عبد الرحمن، وقد قيل: أبو الجعد، أصله من دمشق، سكن البصرة، مات سنة مئة، كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات، عادل عباد بن منصور[١] في حجة له، فسرق عيبته[٢]، فهو الذي يقول فيه القائل: قد باع شهر دينه بخريطة ... فمن يأمن القراء بعدك يا شهر[٣].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: يحيى بن معين، وقال مرة: "ثبت"[٤]، وفي رواية " ثقة، ليس به بأس"[٥]، وأحمد بن حنبل، وزاد: " ما أحسن حديثه ... وروى عن أسماء بنت يزيد احاديث حسانا"، وكان يثني عليه، ويعقوب بن شيبة[٦]، والعجلي[٧]،

ويعقوب بن سفيان، وقال: " وشهر وإن قال ابن عون: وإن شهرا نزكوه، فهو ثقة"[٨]، وقال أحمد بن حنبل في رواية: " ليس به بأس "[٩]، وفي رواية أخرى: " لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب "، وقال البخاري: " شهر حسن الحديث، وقوي أمره "، وقال: " وإنما تكلم فيه ابن عون، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عنه "[١٠]، وقال أبو زرعة : " لا بأس به، ولم يلق عمرو بن عبسة "[١١]، وقال ابن المديني: " أنا أحدث عنه

---

(١).عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري القاضي بها، صدوق رومي بالقدر، وكان يدلس وتغير بآخره، مات سنة (١٥٢هـ). (تقريب التهذيب: ص٢٩١/ت٣١٤٢) .

(٢).عيبته: العياب : مستودع الثياب . (النهاية في غريب الحديث: ٣٢٧/٣) .

(٣).ينظر: كتاب المجروحين: ٤٥٨/٩/ت٤٧٠

(٤).رواية الدوري : ٤٣٤،٢١٦/٤/ت٥١٥٩،٤٠٣١ .

(٥).من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال : ص٥٤/ت١٠٢ .

(٦).تهذيب الكمال : ٥٨٥/١٢/ت٢٧٨١ .

(٧).الثقات : ص٢٢٣/ت٦٧٧ .

(٨).المعرفة والتاريخ : ٤٢٦/٢ .

(٩).ينظر: تهذيب الكمال: ٥٨٤/١٢ .

(١٠).ينظر: سنن الترمذي: ٣٥٥،٥٨/٥/ح٣٢١٥،٢٦٩٧، وقال: " هذا حديث حسن " .

(١١).الضعفاء لأبي زرعة الرازي : ٨٨٢/٣/ت٢٩٧ .

"، قال: "وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه "[1]، وذكره ابن شاهين في الثقات[2]، وقال ابن حجر: " صدوق، كثير الإرسال والأوهام"[3]، وقال الدارقطني: " يخرج من حديثه ما روى عنه عبد الحميد بن بهرام"، وقد حسن الترمذي حديثه عنه[4]، ورمز له ابن حجر بـ (هـ)، وتعني عنده أنه مختلف فيه والعمل على توثيقه[5]، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وقال الجوزجاني: " أحاديثه لا تشبه أحاديث الناس"، وقال النسائي: " ليس بالقوي"، وقال موسى بن هارون: " ضعيف"، وقال أبو حاتم: " وليس بدون أبي الزبير، ولا يحتج به"، وقال النضر بن شميل، عن ابن عون: " أن شهرا نزكوه"، قال النضر: " نزكوه: أي طعنوا فيه"[6]، قال أبو داود: " وإنما طعنوا فيه لأنه ولي أمر السلطان"[7]، وقال ابن عدي: " ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولا يتدين به"[8]، وذكر الطبري عن أبي بكر الباهلي، أنه قال: " كان شهر على خزائن يزيد بن المهلب، فرفعوا عليه أنه أخذ خريطة، فسأله يزيد عنها فأتاه بها، فدعا يزيد الذي رفع عليه وشتمه، وقال الشهر هي لك، قال: لا حاجة لي بها "[9].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (شهر بن حوشب) مختلف فيه:

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، كالإمام ابن معين، مع ما عرف عنه من تشدده في الجرح والتعديل، فتوثيقه معتبر به عند أهل هذا الفن، وكذا الإمام أحمد،وقد أثنى عليه،

---

(1).تهذيب الكمال: ٥٨٣/١٢ .

(2).ص١١١/ت٥٣٦ .

(3).تقريب التهذيب : ص٢٦٩/ت٢٨٣٠ .

(4).سؤالات البرقاني للدارقطني: ص٣٦/ت٢٢٢ – سنن الترمذي: ٥٨/٥/ح٢٦٩٧ .

(5).لسان الميزان : ٣٢٤/٩/ت١١٤٩ .

(6).الجرح والتعديل: ٣٨٣/٤/ت١٦٦٨ – أحوال الرجال، الجوزجاني: ص١٥٦/ت١٤١ – تهذيب الكمال: ٥٨٣،٥٨٢/١٢ .

(7).ينظر: سنن الترمذي: ٥٨/٥ .

(8).الكامل في الضعفاء: ٦٣/٥/ت٨٩٨ .

(9).تاريخ الطبري، محمد بن جرير (ت٣١٠هـ) : ٥٣٩،٥٣٨/٦ .

وهذا يعني تصحيح حديثه، ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية، ووصفه بأنه " لا بأس به "، وهذا يعني تحسين حديثه، وهو ما قاله الأئمة: البخاري، والترمذي، والذهبي، وابن حجر[1]، ومنهم من وصفه بالتضعيف المطلق، لكن والله أعلم أن تضعيف أكثرهم كان بسبب إتهامه بأخذ الخريطة، وقد اختلفت القصة فيها عما رواها ابن حبان ﷺ، كما جاءت في رواية الطبري، وبنحوها ذكر الذهبي، وقال: " إسنادها منقطع، ولعلها وقعت، وتاب منها أو أخذها متأولا أن له في بيت مال المسلمين حقا، يسأل الله الصفح، فأما رواية يحيى القطان عن عباد بن منصور – أي الذي ذكرها ابن حبان – فما أدري ما أقول!" [2]، ومن الأئمة أيضا من ضعفه لكثرة إرساله، **وعليه فإن:**

<u>خلاصة الأقوال في حال (شهر بن حوشب)، جمعا بين الأقوال:</u>

أنه مختلف في توثيقه، وحديثه حسن في غير ما وهم فيه، أو ثبت إرساله، والله تعالى أعلم.

(1).ينظر: موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر: ١/١٦٠، ٢/٧٨، وتغليق التعليق: ٤/٤٨٣) .

(2).سير أعلام النبلاء: ٤/٣٧٥/ت١٥١ .

٢٥ – عبد الجبار بن العباس الشبامي، الهمداني[١]، من أهل الكوفة، كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الثقات، وكان غاليا في التشيع[٢]، وكان أبو نعيم[٣]يقول: لم يكن في الكوفة أكذب من عبد الجبار بن العباس، وأبي إسرائيل الملائي[٤]،[٥].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الإمامان: أبو حاتم[٦]، ويعقوب بن سفيان[٧]، وقال الأئمة: ابن معين[٨]، وأبو داود[٩]، وابن شاهين[١٠]، والعجلي[١١]: " ليس به بأس " وزاد العجلي: وكان يتشيع، وقال الإمام احمد بن حنبل: " أرجو أن لا يكون به بأس، وكان يتشيع"[١٢]، وقال الذهبي: " شيعي

(١).الشبامي: بكسر الشين، وفتح الباء وبعد الألف ميم، هذه النسبة إلى شبام وهي مدينة باليمن، وقيل: شبام بكسر الشين، جبل عظيم باليمن فيه شجر وعيون، نزله أبو بطن من همدان، فنسب إليه، وبالكوفة طائفة من شبام، منهم عبد الجبار الشبامي الهمداني، مات بعد الستين ومائة أو قبلها . (معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٣١٨/٣ – تاريخ الإسلام، الذهبي: ٤٣٠/٤/ت٢١٥) .

(٢).الشيعة: ينظر ما ذكر في التعريف بها في حاشية ترجمة (جعفر بن زياد الأحمر) .

(٣).أبو نعيم الحافظ الكبير محدث العصر، أحمد بن عبد الله الأصبهاني الصوفي الأحول، مات سنة (٤٣٠هـ). (ينظر: تذكرة الحفاظ، الذهبي: ١٩٥/٣/ت٩٩٣) .

(٤).إسماعيل بن العبسي بالموحدة، أبو إسرائيل الملائي الكوفي، معروف بكنيته، صدوق سئ الحفظ، نسب إلى الغلو في التشيع، من السابعة، مات سنة (١٦٩هـ) . (المصدر السابق: ص١٠٧/٤٤٠).

(٥).المجروحين: ١٤٥/١٣/ت٧٧٧ .

(٦).الجرح والتعديل : ٣١/٦/ت١٦٢ .

(٧).المعرفة والتاريخ : ١٢١/٣ .

(٨).تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز – : ص٨٨ .

(٩).تهذيب التهذيب : ١٠٣/٦/ت٢٠٩ .

(١٠).تاريخ أسماء الثقات : ص ١٦٨/ت٩٩٠ .

(١١).الثقات : ص٢٨٥/ت٩١٧ .

(١٢).العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله : ٣٤١/٢/ت٢٥١٣ .

صدوق"[١]، وقال ابن حجر: " صدوق يتشيع "[٢]، وقال البزار: " أحاديثه مستقيمة إن شاء الله تعالى "[٣]، له عند البخاري في الأدب المفرد حديث " كل معروف صدقة "[٤].

وعند الترمذي حديث " الغلام الذي قتله الخضر"، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب "[٥]، وقال العقيلي: " لا يتابع على حديثه، وكان يتشيع "[٦]، وقال ابن عدي: " عامة ما يرويه مما لا يتابع عليه"[٧]، قال الحافظ ابن حجر: " وروى عن أبي نعيم أنه كذبه، وقال البخاري: ثنا أبو نعيم عنه، وبلغني بعد أنه كان يرميه "[٨].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (عبد الجبار بن العباس بن العباس الشبامي) مختلف فيه :

فوصفه أبو حاتم ويعقوب بن سفيان بالتوثيق المطلق، مع ما عرف به أبو حاتم من تشدده في الجرح والتعديل، فتوثيقه معتبر به عند أهل هذا الفن، ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية فوصفوه بـ " ليس به بأس "، وممن وصفه بذلك يحيى بن معين، وقد تقدم بيان اصطلاحه هذا، وهو يعد عنده بمرتبة ثقة، وهو أيضا معروف بتشدده في الجرح والتعديل، وتوثيقه معتبر به أيضا.

ومنهم من نسبه إلى الصدق مع التشيع، على أن البخاري قد خرج حديثه في (الأدب) وصحح الترمذي حديثه في سننه، ووصف البزار أحاديثه بأنه مستقيمة، مما يدل على أنه

---

(١).الكاشف : ١/٦١٢/ت٣٠٨٥ .

(٢).تقريب التهذيب : ص٣٣٢/ت٣٧٤١ .

(٣).تهذيب التهذيب : ٦/١٠٣/ت٢٠٩ .

(٤).الأدب المفرد : ١/٩٠/ح٢٣١، وإسناده حسن، ولمتنه شاهد صحيح أخرجه البخاري في صحيحه: ٨/١١/ح٦٠٢١.

(٥).سنن الترمذي : ٥/٣١٢/ح٣١٥٠ .

(٦).الضعفاء الكبير : ٣/٨٨/ت١٠٥٨ .

(٧).الضعفاء الكبير : ٣/٨٨/ت١٠٥٨ .

(٨).تهذيب التهذيب : ٦/١٠٣/ت٢٠٩ .

لم يكن داعيا إلى بدعته، فيحتج به، وبه قال أكثر العلماء وهو الأظهر الأعدل[1]، أما عن قول العقيلي، وابن عدي أنه " لا يتابع على حديثه "، فالظاهر والله أعلم أنهما ممن كانوا يرون عدم الاحتجاج بصاحب البدعة مطلقا، وضعف هذا القول باحتجاج صاحبي الصحيحين وغيرهما بكثير من المبتدعة غير الدعاة، كعمران بن حطان، وداود بن الحصين وغيرهما[2]، أما عن اتهام أبي نعيم له بالكذب، فلم يقل به غيره، مع أنه كان يحدث عنه كما قال البخاري، وكذا ما اتهمه به ابن حبان من انفراده بالمقلوبات عن الثقات، فهو غلو منهما رحمهما الله، **وعليه فإن :**

<u>خلاصة القول في حال (عبد الجبار بن العباس الشبامي) جمعا بين الأقوال :</u>

أنه " لا بأس به، حسن الحديث "، والله تعالى أعلم .

٢٦ – عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل[3]، وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة ابن أبي عامر الغسيل، كنيته أبو سليمان، من أهل المدينة، يروي عن أهلها، مات سنة إحدى وسبعين ومائة، وكان ممن يخطئ ويهم كثيرا على صدق فيه، والذي أميل إليه فيه ترك ما خالف الثقات من الأخبار، والاحتجاج بما وافق الثقات من الآثار، وقد مرّض الشيخان القول فيه : أحمد ويحيى، وقالا : " صالح"[4].

(1).ينظر: تدريب الراوي، السيوطي : ٣٨٥/١، فتح المغيث للسخاوي : ٧٠/٢، ٣٦٣ .

(2).تدريب الراوي : ٣٨٦/١ .

(3).الغسيل : هو جده حنظلة بن أبي عامر الراهب، غسلته الملائكة يوم أحد، لأنه استشهد يومئذ وهو جنب، مات عبد الرحمن سنة (١٧٢هـ) . (تهذيب الكمال: ٣٨٤٠/١٥٤/١٧).

(4).المجروحين: ٢٢/١١/ت٥٩٢ .

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة : يحيى بن معين في رواية[١]، وأبو زرعة[٢]، والنسائي في رواية، والدارقطني[٣]، والذهبي في موضع[٤]، وقال ابن معين في رواية أخرى : " ليس به بأس"[٥]، وكذا قال النسائي في موضع آخر[٦]، وقال الذهبي في موضع آخر: " صدوق"[٧]، وقال ابن حجر: " صدوق فيه لين"[٨]، وقال ابن معين في رواية: " صويلح "[٩]، وقال ابن عدي: " هو ممن يعتبر حديثه ويكتب "[١٠]، وقال النسائي مرة : " ليس بالقوي"، وكذا قال الأزدي[١١]، وذكره ابن حبان أيضا في الثقات[١٢].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (عبد الرحمن بن سليمان الغسيل) مختلف فيه: فأكثرهم وثقوه توثيقا مطلقا، ومنهم من نزل به من درجة التوثيق المطلق إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية، فوصفوه بـ " ليس به بأس، صدوق "، وهذا يعني تحسين حديثه

(١).تاريخ ابن معين – رواية الدوري – : ١٥٨/٣/ت٦٧٥ .
(٢).الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على البرذعي: ٨٩٩/٣/ت٤١٤ .
(٣).ميزان الاعتدال، الذهبي : ٤٨٨٣/٢٨٢/٣ .
(٤).ديوان الضعفاء : ص٢٤٢/ت٢٤٥٤ .
(٥).تاريخ ابن معين – رواية الدوري – : ١٨٩/٣/ت٨٤٦ .
(٦).تهذيب التهذيب، ابن حجر : ١٩٠/٦ .
(٧).من تكلم فيه وهو موثق : ص٣٣٣/ت٢١٣ .
(٨).تقريب التهذيب : ص٣٤٢/ت٣٨٨٧ .
(٩).تاريخ ابن معين – رواية الدارمي – : ص١٣٧/ت٤٥٠ .
(١٠).الكامل : ٤٦٣/٥/ت١١١٠ .
(١١).تهذيب التهذيب : ١٩٠/٦/ت٣٨٥ .
(١٢).٨٥/٥/ت٣٩٦٨ .

لذاته،وممن وصفه بذلك الإمام ابن معين في إحدى رواياته، وهي تعني عنده ثقة، كما تقدم بيانه[١]،

أما عن قوله " صالح "، فهي ممن يكتب حديثه للاعتبار، كما قال ابن عدي، ويكون مراده هنا صلاح الدين، لأنه قد أكد على توثيقه بالوصفين السابقين، ومنهم من ضعفه ضعفا خفيفا كقول النسائي والأزدي " ليس بالقوي "، وهي تعد من أخف مراتب ألفاظ الجرح، وهي أيضا ممن يكتب حديثه وينظر اعتبارا[٢]، وسبق أن وثقه النسائي في رواية، وفي رواية أخرى " ليس به بأس "، مما يدل على أنه رجح جانب التوثيق على الجرح، أما أبو الفتح الأزدي، فهو من المتشددين في الجرح كما قال الذهبي: " أبو الفتح يسرف في الجرح "[٣]، وقد لخص الحافظ ابن حجر سبب تضعيفهم له بقوله: " تضعيفهم له إلى غيره ممن هو أثبت منه من أقرانه، وقد احتج به الجماعة سوى النسائي "[٤].

وعليه فإن : خلاصة القول في حال (عبد الرحمن بن سليمان الغسيل) جمعا بين الأقوال:

أنه " ليس به بأس"، يحتج به، خرج له الإمام البخاري في الأصول[٥]، وبه ينتفي ما وصفه به الإمام ابن حبان، مع ذكره له أيضا في الثقات، فتناقض فيه قولاه، والله تعالى أعلم .

٢٧- عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهُذلي[٦]، الذي يقال له : المسعودي، مات سنة ستين ومائة، وكان المسعودي صدوقا إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطا شديدا

(١).ينظر ما ذكر في ترجمة أحمد بن بشير .

(٢).ينظر: تدريب الراوي، السيوطي : ٤٠٤/١ .

(٣).قاله تعقيبا على قول الأزدي في أبان بن إسحاق المدني: (يترك). ينظر: ميزان الاعتدال: ٥/١/ت١.

(٤).مقدمة فتح الباري : ٤١٧/١ .

(٥).ينظر مواضع أحاديثه في صحيح البخاري رقم :
(٩٢٧،٢٩٠٠،٣٦٢٨،٣٨٠٠،٣٩٨٤،٣٩٨٥،٥٦٨٣،٥٧٠٢،٥٧٠٤،٦٤٣٨) .

(٦).عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله المسعودي الهذلي : بضم الهاء وفتح الذال وبعدها لام، هذه النسبة إلى هذيل ابن مُدركة ... بن معد بن عدنان . (الأنساب، ابن الأثير: ٣٨٣/٣ – تاريخ بغداد وذيوله: ٢٠١٦/١٠/ت٥٣٥٥).

حتى ذهب عقله، وكان يحدث بما يجيئه، فحمل فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير، ولم يتميز فاستحق الترك[1].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: يحيى بن معين في رواية[2]، وفي رواية أخرى " ثقة "، وكان يغلط في حديث عاصم بن بهدلة[3]، وسلمة بن كهيل[4]، ويصحح له ما روى عن القاسم[5]، ومعن، وشيوخه الكبار[6]، وفي رواية " أحاديثه عن الأعمش مقلوبة[7]، وعن عبد الملك بن عمير[8] أيضا، وحديثه عن عون[9]، وعن القاسم صحاح، وأما عن أبي حصين[10]، وعاصم فليس بشئ، إنما أحاديثه الصحاح عن القاسم وعون "[11]، وفي رواية: " ثقة يكتب حديثه "، وقال: "

(1).المجروحين : ١٢/١١/ت٥٨٠ .

(2).تاريخ ابن معين – رواية الدارمي – : ص١٨٥/ت٦٧٢ .

(3).عاصم بن بهدلة، صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون، مات (١٢٨هـ). (تقريب التهذيب: ص٢٨٥/ت٣٠٥٤) .

(4).سلمة بن كهيل الحضرمي، ثقة يتشيع، من الرابعة.(المصدر السابق:ص٢٤٨/ت٢٥٠٨).

(5).القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن مسعود المسعودي، ثقة عابد، مات (١٢٠هـ) أو قبلها. (المصدر السابق: ص٤٥٠/ت٥٤٦٩) .

(6).تاريخ ابن معين – رواية الدوري – : ٣٣٣/٣/ت١٦٠٧ .

(7).سليمان بن مهران الأسدي الكوفي الأعمش، ثقة حافظ، ورع لكنه يدلس، مات (١٧٧ أو ١٧٨هـ). (تقرريب التهذيب: ص٢٥٤/ت٢٦١٥) .

(8).عبد الملك بن عمير بن سويد اللخمي، ثقة فصيح عالم، تغير حفظه ورما دلس، مات (١٣٦هـ) . (المصدر السابق: ص٣٦٤/ت٤٢٠٠) .

(9).عون بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود الهذلي، ثقة عابد، مات قبل سنة عشرين ومائة . (المصدر السابق: ٤٣٤/ت٥٢٢٣) .

(10).عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي، أبو حصين، ثقة ثبت سني، ورما دلس، مات سنة (١٢٧هـ) ويقال بعدها . (المصدر السابق: ٣٨٤/ت٤٤٨٤) .

(11).رواية الدوري : ٤٢٩/٣/ت٢١٠٥ .

من سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر[١] فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في زمان المهدي[٢] فليس سماعه بشئ "، ووثقه الإمام أحمد بن حنبل في رواية[٣]، وفي رواية قال: " سماع وكيع[٤] من المسعودي بالكوفة قديما، وأبو نعيم[٥] أيضا، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد "[٦]، وفي رواية: " من سمع منه بالكوفة فهو جيد، مثل وكيع، وأبي نعيم، وأما يزيد بن هارون[٧]، وحجاج[٨]، ومن سمع منه ببغداد وهو في الاختلاط "[٩]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي[١٠]، وابن شاهين[١١]:"ثقة"، وقال ابن سعد: " كان ثقة كثير الحديث، إلا أنه اختلط في آخر عمره، ورواية المتقدمين عنه صحيحة"[١٢]، وقال المديني: " ثقة، وقد كان يغلط فيما روى عن

(١).أبو جعفر المنصور: عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس،ولي الخلافة سنة (١٣٦هـ)، وتوفي سنة (١٥٨هـ)، وفيها تولى المهدي بن منصور أبو عبد الله الخلافة . (السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤): ٢/٥٧١، ٥٧٢)

(٢).أبو جعفر المنصـــور : عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، ولي الخلافة ســـنة (١٣٦هـــ)، وتوفي سنة (١٥٨هـــ)، وفيها تولى المهدي بن منصور أبو عبد الله الخلافة . (السيرة النبوية وأخبار الخلفاء، محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤): ٢/٥٧١، ٥٧٢)

(٣).تاريخ بغداد وذيوله : ١٠/٢١٨، ٢١٩ .

(٤).وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومائة . (تقريب التهذيب: ٥٨١/ت٧٤١٤) .

(٥).الفضل بن دكين الكوفي، أبو نعيم الملائي، ثقة ثبت، مات سنة (٢١٨ أو ٢١٩هـ)، وهو من كبار شيوخ البخاري . (المصدر السابق: ٤٤٦/ت٥٤٠١) .

(٦).العلل ومعرفة الرجال لأحمد – رواية عبد الله : ١/٣٢٥/ت٥٧٥ .

(٧)يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، ثقة متقن عابد، مات (٢٠٦هـ) . (تقريب التهذيب: ٦٠٦/٧٧٨٩).

(٨).حجاج بن محمد المصيصي الأعور، ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، مات (٢٠٦هـ) . (تقريب التهذيب: ١٥٣/ت١١٣٥) .

(٩).العلل لأحمد – رواية ابنه عبد الله: ٣/٣٠٢/ت٥٣٤٥ .

(١٠).تاريخ ابن معين – رواية الدارمي : ص١٨٥/ت٦٧٢ .

(١١).تاريخ أسماء الثقات: ١/١٤٣/ت٧٧٨ .

(١٢).الطبقات الكبرى: ٦/٢١٨/ت٢١١٤ .

عاصم بن بهدلة، وسلمة، ويصحح فيما روى عن القاسم ومعن "، وقال يعقوب بن شيبة: " ثقة صدوق، وقد كان تغير آخره"، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: " كان ثقة، فلما كان بآخره اختلط، سمع منه عبد الرحمن بن مهدي، ويزيد بن هارون أحاديث مختلطة، وما روى عنه الشيوخ فهو مستقيم "، وقال ابن عمار: " المسعودي قبل أن يختلط كان ثبتا، ومن سمع منه ببغداد فسماعه ضعيف "[١]، وقال العجلي: " ثقة إلا انه تغير بآخره "[٢]، وقال النسائي: " ليس به بأس "، وقال شعبة: " صدوق "[٣].

وقال ابن حجر: " صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط "[٤]، وقال أبو زرعة: " أحاديثه عن غير القاسم، وعون مضطربة يهم كثيرا "[٥]، وقال أبو حاتم : " تغير بآخره قبل موته بسنة أو سنتين، وكان أعلم بحديث ابن مسعود من أهل زمانه"[٦]، وقال الذهبي: " سئ الحفظ "[٧]، قال أحمد وطائفة: " مات ببغداد سنة ستين ومائة "، وقيل سنة خمس وستين[٨].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي) مختلف فيه :

فمنهم من أطلق توثيقه، وأكثر الأئمة قالوا بتوثيقه إلا أنه اختلط بآخره، قبل وفاته بسنة أو سنتين، كما قال أبو حاتم ﷺ، وأن من سمع منه بالكوفة، والبصرة، وما كان في زمن أبي جعفر فهو صحيح السماع، أي أن رواية المتقدمين عنه صحيحة كما قال ابن سعد ﷺ،

(١).تهذيب التهذيب، ابن حجر : ٦/٢١٠ : ٢١٢/ت٤٣٠ .
(٢).الثقات : ١/٢٩٤/ت٩٦٢ .
(٣).ميزان الاعتدال، الذهبي : ٢/٥٧٥ .
(٤).تقريب التهذيب : ص٣٤٤/ت٣٩١٩ .
(٥).الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على البرذعي: ٢/٤٢٠/٢٩٩ .
(٦).الجرح والتعديل : ابن أبي حاتم : ٥/٢٥٠/ت١١٩٧ .
(٧).ميزان الاعتدال : ٢/٥٧٤/ت٤٩٠٧ .
(٨).التاريخ الكبير للبخاري : ٥/٣١٤/ت٩٩٤، وتهذيب التهذيب : ٦/٢١٢ .

وأما من سمع منه ببغداد، فسماعه ضعيف، وقدمنا أن أبا جعفر مات سنة (١٥٨هـ)، وكان موت عبد الرحمن سنة (١٦٠هـ).

هذا وقد سمى الأئمة (ابن معين، وأحمد، وابن المديني) رحمهم الله بعض من سمع منه قبل الاختلاط، وكانت روايته عنه صحيحة، كرواية وكيع، وأبي نعيم عنه، وكذا روايته هو عن القاسم، ومعن، وعون، وشيوخه الكبار .

وسموا كذلك بعض من سمعوا منه بعد الاختلاط كسماع يزيد بن هارون، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبي النضر، وحجاج بن محمد، وكذا من سمع هو منهم بعد الاختلاط، كسماعه من عاصم بن بهدلة، وسلمة بن كهيل، والأعمش، وعبد الملك بن عمير، وأبي حصين، والصغار .

ومنهم من نزل به من درجة التوثيق إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية، فوصفه بـ (صدوق، ليس به بأس)، فهذا يعني تحسين حديثه، ومنهم من وصفه بالتضعيف المطلق كقول الذهبي " سئ الحفظ "، فيمكن حمله على ما رواه بعد الاختلاط، والتي تقدر بسنة أو سنتين كما قال الإمام أبو حاتم، **وعليه فإن:**

خلاصة القول في حال (عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي) جمعا بين الأقوال، أنه ثقة في روايته عن المتقدمين كالقاسم، ومعن، وعون، وكذا رواية وكيع، وأبي نعيم عنه، وما عدا هؤلاء ممن مرّ ذكرهم فهي بعد الاختلاط، وبهذا يتميز حديثه الصحيح من غيره، فلا يستحق الترك بالكلية، كما قال ابن حبان ﷺ، والله تعالى أعلم .

٢٨ – عبد العزيز بن أبي رواد: واسم أبي رواد ميمون، وقد قيل أيمن بن بدر، وكنيته أبو عبد الرحمن مولى الأزد، من موالي المهلب ابن أبي صغرة، مات سنة تسع وخمسين ومائة بمكة، ولم يصلّ عليه الثوري لأنه كان يرى الإرجاء[1]، وكان ممن غلب عليه التقشف، حتى كان لا يدري ما يحدث به، فروى عن نافع أشياء لا يشك من الحديث صناعته إذا سمعها أنها موضوعة، كان يحدث بها توهما لا تعمدا، ومن حدث على الحسبان، وروى عن التوهم حتى كثر ذلك منه سقط الاحتجاج به، وإن كان فاضلا في

(١).ينظر : تعريف المرجئة في حاشية ترجمة سالم بن عجلان الأفطس .

نفسه، وكيف يكون التقى في نفسه من كان شديد الصلابة في الإرجاء، كثير البغض لمن انتحل السنن[1].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة : يحيى بن معين[2]، ويحيى القطان، وقال: " ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه، وأبو حاتم، ووصفه بأنه " صدوق ثقة متعبد "[3]، والعجلي[4]، والحاكم، والذهبي، وقال: " ثقة مرجئ عابد "[5]، وقال النسائي: " ليس به بأس "، وقال الساجي: " صدوق يرى الإرجاء "[6]، وقال ابن حجر: " صدوق، ربما وهم، ورمي بالإرجاء "[7]، وقال أحمد: " رجل صالح، وكان مرجئا، وليس هو في التثبت مثل غيره "[8]، وقال الدارقطني: " هو متوسط في الحديث، وربما وهم في الحديث "[9]، وقال الذهبي في موضع آخر: " صالح الحديث، ضعفه علي بن الجنيد "[10]، وتعقب الذهبي تضعيف ابن حبان لعبد العزيز، فقال: " وأما ابن حبان فبالغ في تنقص عبد العزيز، وقال: كيف يكون التقى ... إلخ ما ذكره ابن حبان ؟ "، وتعقب أيضا ابن عدي بعد أن ساق خبرا رواه له ابن عدي، فقال: " هذا من عيوب كامل بن عدي، يأتي في ترجمة الرجل بخبر باطل، لا يكون حدث به قط، وإنما وُضع من بعده، فهذا خبر باطل، وإسناد مظلم "[11]، وكان ابن

(1).المجروحين : ١١٩/١٣/ت٧٣٦ .
(2).سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين : ص٤٢٥/ت٦٣١ .
(3).الجرح والتعديل : ٣٩٤/٥/ت١٨٣٠ .
(4).الثقات : ص٣٠٤/ت١٠١٠ .
(5).الكاشف : ٦٥٥/١/٣٣٨٧ .
(6).تهذيب التهذيب : ٣٣٨/٦،٣٣٩ .
(7).تقريب التهذيب : ص٣٥٧/ت٤٠٩٦ .
(8).العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله : ٤٨٤/٢/ت٣١٧٩ .
(9).سؤالات السلمي للدارقطني : ص٢٥٧/ت٢٨١ .
(10).ديوان الضعفاء : ص٢٥٣/ت٢٥٧١ .
(11).ميزان الاعتدال : ٦٢٨/٢/ت٥١٠١ .

عدي قد ساق له أحاديث وقال: " وفي بعض أحاديثه ما لا يتابع عليه "[١]، وقال حفص بن عمرو بن رفيع: " كنا عند ابن جريج فطلع عبد العزيز، وكان ابن جريج يوقره ويعظمه، فقال له قال : يا أبا عبد المجيد من الرافضي؟ فقال: من كره أحدا من أصحاب النبي ﷺ، فقال ابن جريج: الحمد لله كان الناس يقولون في هذا الرجل، ولقد كنت أعلم"[٢]، وقال ابن سعد: " كان مرجئا، وكان معروفا بالصلاح والورع والعبادة "[٣]، استشهد به البخاري في الصحيح[٤]، وروى له في الأدب، وروى له الباقون سوى مسلم[٥].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال العلماء يظهر لنا أن (عبد العزيز بن أبي رواد) مختلف فيه :

فمنهم من وثقه توثيقا مطلقا، وممن وثقه يحيى بن معين، ويحيى القطان، مع ما عرف من تشددهما رحمهما الله في الجرح والتعديل، فتوثيقهما معتبر به عند أهل هذا الفن، ومنهم من وثقه مع الإشارة إلى إرجائه، ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية، فوصفه بـ " ليس به بأس، صدوق، ربما وهم "، وهذا يعني تحسين حديثه في غير ما وهم فيه، لأنه ليس في التثبت مثل غيره، كما وصفه الإمام أحمد، ومنهم من نزل به درجة عن سابقتها، فوصفوه بـ " صالح الحديث، متوسط في الحديث، ربما وهم"، وهي ممن يكتب حديثهم، وينظر فيه[٦]، ومنهم من أطلق تضعيفه، ومنهم من ضعفه لإرجائه، ولكنهم جميعا اجتمعوا على صلاحه وورعه وعبادته، وأما الأحاديث الذي أنكرها عليه ابن عدي، فبعضها أخطأهو فيها، وبعضها من وضع مَن بعده، كما بين ذلك الحافظ الذهبي، **وعليه فإن :**

---

(١).الكامل في الضعفاء : ٦/٥٠٧/ت١٤٢٩ .

(٢).تهذيب التهذيب : ٦/٣٣٩/ت٦٥٣ .

(٣).الطبقات الكبرى : ٥/٤٩٣ .

(٤).ينظر : صحيح البخاري : كتاب مواقيت الصلاة، باب تضييع الصلاة عن وقتها : ١/١١٢/ح٥٣٠، بسنده عن أنس موقوفا في تضييع الصلاة .

(٥).ينظر : تهذيب الكمال : ١٨/١٣٦/ت٣٤٤٧ .

(٦).ينظر : تدريب الراوي، السيوطي : ١/٤٠٧ .

خلاصة القول في حال (عبد العزيز بن أبي رواد) جمعا بين الأقوال :

أنه " صدوق، ليس به بأس "، حديثه حسن في غير ما وهم فيه، وأن ما رمي به من الإرجاء لا يضره كما قال القطان، لأنه لم يكن داعيا لمذهبه على قول أكثر العلماء، ولذلك استشهد به الإمام البخاري في صحيحه، **وعليه:** فإن الإمام ابن حبان قد بالغ في تنقصه وتضعيفه كما قال الحافظ الذهبي، والله تعالى أعلم .

٢٩ – عبد الله بن بشر، من أهل الرّقة[١]، سكن بغداد، كان ممن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، وينفرد بأشياء يشهد المستمع لها، إذا كان الحديث صناعته أنها مقلوبة "[٢].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: يحيى بن معين[٣]، وأبو حاتم[٤]، وابن شاهين[٥]، والذهبي[٦]، وقال أحمد بن حنبل: " ما أرى كان به بأسا "[٧]، وقال أبو زرعة[٨]، والنسائي: " لا بأس به "[٩]، وقال

(١).هو : عبد الله بن بشر بن النبهان الرّقي، مولى بني يربوع، قاضي الرقة : هذه النسبة إلى الرقة، وهي مدينة على طرف الفرات، من السابعة . (اللباب، ابن الأثير : ٤٣/٢ – تذهيب التهذيب، الذهبي: ١٠١/٥/ت٣٢٢٧) .

(٢).المجروحين : ٥٢٦/١٠/ت٥٥٧ .

(٣).من كلام أبي يحيى بن معين في الرجال : ٩٠/١/ت٢٨٦ – تاريخ ابن معين، رواية الدوري: ٤٥٠/٣/ت٢٢١١ – رواية الدارمي: ص١٦٠/ت٥٦٤ – رواية ابن محرز : ٩٤/١، ١١١) .

(٤).علل الحديث، لابن أبي حاتم: ٦٥١/٥/ت٢٢٣٣ .

(٥).تاريخ أسماء الثقات : ١٢٥/١/ت٦٢٦ .

(٦).الكاشف : ٥٤٠/١/ت٢٦٤٧ .

(٧).سؤالات أبي داود للإمام أحمد : ٢٧٧/١/ت٣٢٣ .

(٨).الضعفاء لأبي زرعة الرازي : ٨٨٧/٣/ت٣٤٠ .

(٩).تهذيب الكمال : ٣٣٨/١٤/ت٣١٨٢ .

ابن عدي: " أحاديثه عندي مستقيمة "[١]، وذكره ابن حبان أيضا في الثقات[٢]، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: " ليس بذاك "[٣]، وقال الدارقطني: " ليس بالحافظ "[٤]، وقال الحاكم:" يحدث عن الأعمش مناكير"[٥]، وتعقبه ابن حجر بقوله : " ثم غفل فأخرج له في المستدرك، وزعم أن مسلما أخرج له وليس كما قال "، وذكره ابن خلفون في الثقات، وقال: " كان عابدا زاهدا إلا أنه ليس بالقوي في الزهري "، وكذا حكى البزار أنه ضعيف في الزهري خاصة "، وذكر الساجي عن ابن معين أنه قال: " عبد الله بن بشر الذي يروي عنه معتمر بن سليمان كذاب، لم يبق حديث منكر رواه أحد من المسلمين إلا وقد رواه عن الأعمش"، وقال ابن حجر:"اختلف فيه قول معين وابن حبان"[٦].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال العلماء يظهر لنا أن (عبد الله بن بشر الرقي) مختلف فيه :

فمنهم من وثقه توثيقا مطلقا، وممن وثقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، مع ما يعرف من تشددهما في الجرح والتعديل، فتوثيقهم معتبر به عند أهل هذا لفن، ومنهم من نزل به درجة عن التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، فوصفوه بـ " لا بأس به "، وهذا يعني تحسين حديثه لذاته، ولذلك وصفه ابن عدي بأن أحاديثه مستقيمة عنده، ومنهم من ضعفه ضعفا خفيفا، فوصفوه بـ " ليس بذاك، ليس بالحافظ، ليس بالقوي "، وهي تعد من أخف أنواع التجريح، وهي ممن يكتب حديثه للاعتبار، ومنهم من ضعف حديثه

في الزهري خاصة، وكذا عن الأعمش، أما ما ذكره الساجي عن ابن معين أنه كذاب، فهو غير مسلم له، ولا يثبت، فقد وثقه ابن معين في أربع روايات له كما هو موضح

---

(١).الكامل في الضعفاء: ٥/٤٠٤/ت١٠٧٤ .

(٢).٧/٥٦/ت٨٩٨٨ .

(٣).تاريخ ابن معين – رواية الدارمي : ص١٦٠/ت٥٦٤ .

(٤).علل الدارقطني : ص١٢٩، ١٧١/ح٧ .

(٥).سؤالات السجزي للحاكم : ص١٢٣/ت١١٥ .

(٦).ينظر: تهذيب التهذيب : ٥/٦٠/٢٧٣، تقريب التهذيب: ص٢٩٧/ت٣٢٣١ .

بالحاشية، وجاء في رواية محرز أنه سأله عنه مرتين، وفي كل مرة يقول: " ثقة صدوق مسلم "، والساجي مشهور بتعنته ونشره في نقد الرجال، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (عبد الله بن بشر الرقي) جمعا بين الأقوال :

أنه " لا بأس به، وأحاديثه مســـتقيمة يحتج بها " ولذلك ذكره ابن حبان في الثقات، ثم غفل وذكره هنا في الضعفاء، والله تعالى أعلم .

٣٠ – عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد المكي، كنيته أبو عبد الحميد، منكر الحديث جدا، يقلب الأخبار ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك، وقد قيل : إنه هو الذي أدخل أباه في الإرجاء، مات قبل المائتين بقليل[١].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: يحيى بن معين في رواية[٢]، وفي رواية: " ثقة ليس به بأس "[٣]، وفي رواية: " ثقة، كان يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكان يعلن بالإرجاء، ولم يكن يبذل نفسه للحديث "[٤]، وفي رواية: " فذكر من نبله وهيبته وقال: وكان صدوقا "[٥]، وقال الإمام أحمد: " ثقة، وكان فيه غلو في الإرجاء، وكان يقول هؤلاء الشكاك"، وقال أبو داود: " ثقة، وكان مرجئا داعية في الإرجاء: " وقال النسائي: " ثقة "، وقال في موضع آخر: " ليس به بأس"[٦]، وقال ابن شاهين: " ثقة، ليس به بأس"[٧]، وقال

(١).المجروحين، ابن حبان : ١٤/١٥٠/ت٧٨٠ .

(٢).تاريخ ابن معين – رواية الدوري : ٣/٦٠/٢٣٥، ورواية الدارمي : ص١٨٥/ت٦٧٦ .

(٣).العلل لأحمد – رواية ابنه عبد الله : ٣/١٨/ت٣٩٥٨ .

(٤).ســـؤالات ابن الجنيـد لأبي زكريـا يحيى بن معين : ص٤٢٥/ت٦٣١، وروايـة الـدوري : ص٨٦/ت٣٦١ .

(٥).رواية ابن محرز : ١/٨٦ .

(٦).ينظر: تهذيب الكمال، المزي : ١٨/٢٧١/ت٣٥١٠ .

(٧).تاريخ أسماء الثقات : ١/١٦٧/ت٩٧٨ .

الذهبي: " ثقة، مرجئ داعية "[١]، وقال في موضع آخر: " صدوق، مرجئ كأبيه "[٢]، وقال ابن حجر: " صدوق يخطئ، وكان مرجئا، أفرط ابن حبان فقال: متروك "[٣]، وقال أحمد في رواية أخرى: " كان مرجئا، قد كتبت عنه، وكانوا يقولون أفسد أباه، وكان منافرا لابن عيينة "، قال المروذي: " وكان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعيا ولا مخاصما "[٤]، وقال أبو حاتم: " ليس بالقوي، يكتب حديثه "[٥]، وقال الدارقطني: " لا يحتج به، يعتبر به"[٦]، وقال البخاري:

" كان يرى الإرجاء، كان الحميدي يتكلم فيه"[٧]، وقال أيضا: " في حديثه بعض الاختلاف، ولا يعرف له خمسة أحاديث صحاح"[٨]، وروى له ابن عدي أحاديث، ثم قال: " كل هذه الأحاديث غير محفوظة، على أنه يثبت في حديث ابن جريج، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء"[٩]، روى له مسلم مقرونا بغيره، والباقون سوى البخاري[١٠].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة في (عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد)، يظهر لنا أنه مختلف فيه:

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وممن وثقه الإمامان يحيى بن معين، والنسائي، مع ما عرف من تشددهما في الجرح والتعديل، فتوثيقهما معتبر به عند أهل هذا الفن، وأكثر

(١).من تكلم فيه وهو موثق : ص٣٤٦/ت٢٢٣ .
(٢).ميزان الاعتدال : ٦٤٨/٢/ت٥١٨٣ .
(٣).تقريب التهذيب : ص٣٦١/ت٤١٦٠ .
(٤).العلل لأحمد، رواية المروذي : ص٩٢/ت٢٠٨ .
(٥).الجرح والتعديل : ٦٤/٦/ت٣٤٠ .
(٦).سؤالات البرقاني للدارقطني: ص٤٧/ت٣١٧ .
(٧).التاريخ الكبير : ١١٢/٦/ت١٨٧٥ .
(٨).ميزان الاعتدال، الذهبي : ٦٤٨/٢ .
(٩).الكامل في الضعفاء : ٤٧/٧/ت١٥٠٠ .
(١٠).ينظر : تهذيب الكمال : ٢٧٦/١٨ .

الأئمة وصفوه بالتوثيق، ونسبوه إلى الصدق، مع اتهامه ببدعة الإرجاء، وأنه كان داعية إلى بدعته، وهو في محل خلاف بين العلماء، والأكثر على عدم قبول روايته، وبعضهم قال بقبولها، وقد أخرج الإمامان البخاري ومسلم عن جماعة قيل عنهم أنهم دعاة[1]، وعلى رأي من قال بعدم قبول روايته يحمل تضعيف أبي حاتم، والدارقطني، وقد وصفاه بأخف ألفاظ التجريح، وهي ممن يكتب حديثهم، ويعتبر به، هذا مع تأكيد ابن معين وابن عدي وغيرهما أنه أثبت الناس وأعلمهم بحديث ابن جريج، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد) جمعا بين الأقوال:

أنه ثقة صاحب بدعة، داعية، يحتج بحديثه عن ابن جريج خاصة، لتثبته فيه، وما عدا ذلك لا يحتج به إلا متابعة، أو مقرونا بغيره، وأما تضعيف الإمام ابن حبان له، فكما قال الحافظ ابن حجر: " فقد أفرط في تضعيفه، فقال: متروك"، والله تعالى أعلم .

(1).كعمران بن حطان الخارجي، وعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ)، ومحاسن الاصطلاح، لعمر بن رسلان البلقيني (ت٨٠٥هـ) ص٢٩٩-٣٠١ .

٣١ – علي بن موسى الرضا[١]، يروي عن أبيه[٢] العجائب، روى عنه أبو الصلت[٣] وغيره، كأنه كان يهم ويخطئ، مات بطوس[٤] يوم السبت آخر يوم من سنة ثلاث ومائتين، وقد سُمَّ من ماء الرمان وأسقى قلبه المأمون[٥].

أقوال العلماء فيه :

قال الحافظان : الذهبي[٦]، وابن حجر[٧]: " صدوق "، وزاد ابن حجر : " والخلل ممن روى عنه "، وتعقب الذهبي قول ابن طاهر: " أنه يأتي عن أبيه بعجائب "، فقال: " إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كذب عليه، ووضع عليه نسخة سائرة، كما كذب على جده جعفر الصادق، فروى عنه أبو الصلت الهروي أحد المتهمين "[٨]، وكذا قال ابن السمعاني: " والخلل في رواياته عن رواته، فإنه ما روى عنه إلا متروك، والمشهور من روايته الصحيفة، ورواويها عنه مطعون فيه، وكان الرضى من أهل العلم والفضل مع شرف النسب "[٩].

---

(١)هو:علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو الحسن الرضى، بكسر الراء وفتح المعجمة، كان سيد بني هاشم، وكان المأمون يعظمه ويجله، وعهد إليه بالخلافة وأخذله العهد . (تقريب التهذيب : ص٤٠٥/ت٤٨٠٤ – خلاصة الخزرجي : ٢٧٨).

(٢).أبوه : موسى بن جعفر المعروف بالكاظم، قال أبو حاتم: " ثقة صدوق، إمام من أئمة المسلمين " . (الجرح والتعديل: ١٣٩/٨/ت٦٢٦) .

(٣).هو: عبد السلام صالح بن سليمان أبو الصلت الهروي، صدوق له مناكير، وكان يتشيع، وأفرط العقيلي فقال: كذاب . (تقريب التهذيب: ٣٥٥/ت٤٨٠٤) .

(٤).هي مدينة بخراسان، بينها وبين نيسابور نحو عشرة فراسخ، تشتمل على بلدتين، يقال لإحداهما الطابران، والأخرة نوقان، ولهما أكثر من ألف قرية، فتحت في أيام عثمان بن عفان رضي الله عنه . (معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٤٩/٤) .

(٥).المجروحين، ابن حبان : ٨١/١٢/ت٦٧٤ .

(٦).ديوان الضعفاء: ص٢٨٦/ت٢٩٦٩ .

(٧).تقريب التهذيب : ت٤٠٧٠ .

(٨).ميزان الاعتدال: ١٥٨/٣/ت٥٩٥٢ .

(٩).تهذيب التهذيب : ٣٨٧/٧/ت٦٢٧ .

قال الذهبي: " وهو برئ من عهدة تلك النسخ الموضوعة عليه، ثم ذكر له ستة أحاديث، وقال: " فهذه أحاديث أباطيل من وضع الضُّلّال "[١]، وقد ذكره ابن حبان أيضا في الثقات، وقال: " من سادات أهل البيت وعقلائهم، وجلة الهاشميين ونبلائهم، يجب أن يعتبر حديثه إذا روى عنه غير أولاده وشيعته، وأبي الصلت خاصة، فإن الأخبار التي رويت عنه وتبين بواطيل، إنما الذنب فيها لأبي الصلت ولأولاده وشيعته، لأنه في نفسه أجلّ من أن يكذب "[٢].

خلاصة القول في حاله :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (علي بن موسى الرضا) يحتج به، فهو " صدوق "، وهذا يعني أن حديثه حسن لذاته، وأن ما نسبه إليه الإمامان ابن حبان من أنه يروي عن أبيه العجائب، فهو برئ من عهدتها، وأن الخلل ممن روى عنه، كما قال الذهبي، وابن حجر وغيرهما، وكما قاله هو أيضا في الثقات ونفى عنه ما رماه به هنا في الضعفاء، والله تعالى أعلم .

٣٢ – علي بن هاشم بن البريد[٣]، من أهل الكوفة، كان غاليا في التشيع، ممن يروي المناكير عن المشاهير حتى كثر ذلك في رواياته مع ما يقلب من الأسانيد[٤].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: يحيى بن معين[٥]، والمديني في رواية، ويعقوب بن شيبة[٦]، والعجلي[٧]،

(١).سير أعلام النبلاء : ٣٨٧/٩/ت١٢٥ .

(٢).ينظر : الثقات: ٤٥٧/٨/ت١٤٤١١ .

(٣).علي بن هاشم بن البريد – بفتح الموحدة، وبعد الراء تحتانية ساكنة، أبو الحسن العائذي، الكوفي، مات سنة (١٨٠هـ)، وقيل في التي قبلها. (تقريب التهذيب: ص٤٠٦/٤٨٠٧) .

(٤) المجروحين : ٨٦/١٢ .

(٥).رواية الدوري : ٢٧٢/٣/ت١٢٩٢ – تاريخ بغداد: ٦٠٦/١٣/ت٦٥١٤ .

(٦).تهذيب التهذيب: ٣٩٢/٧/ت٣٤ .

(٧).الثقات : ٣٥١/١/ت١٢٠١ .

وابن شاهين[١]، وذكره ابن حبان أيضا في الثقات[٢]، وقال أحمد، والنسائي : " ليس به بأس "[٣]، وقال أبو زرعة: " صدوق "[٤]، وقال ابن سعد: " صالح الحديث صدوقا "[٥]، وقال أبو داود: " ثبت يتشيع "[٦]، وقال ابن عدي: " هو إن شاء الله صدوق لا بأس به "[٧]، وقال الذهبي في موضع: " الإمام الحافظ الصدوق"[٨]، وفي موضع آخر: " صدوق شيعي جلد "[٩]، وقد رمز له ابن حجر بـ (صح) [١٠]، وقال ابن المديني في رواية أخرى: " كان صدوقا، وكان يتشيع"[١١]، وقال ابن حجر: " صدوق يتشيع "[١٢]، وقال أبو حاتم: " كان يتشيع ويكتب حديثه "[١٣]، وقال البخاري: " كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما"، وقال ابن نمير: "كان مفرطا في التشيع، منكر الحديث "، وقال الدارقطني: " ضعيف"[١٤]،

(١).تاريخ أسماء الثقات: ص١٤١/ت٧٦٠ .
(٢).٢١٣/٧/ت٩٧٣٧ .
(٣).العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله : ٤٨٩/٢/ت٣٢٢٥، تهذيب الكمال : ١٦٣/٢١/ت٤١٤٧ .
(٤).الضعفاء لأبي زرعة الرازي: ٩١٣/٣/ت٥٠٥ .
(٥).الطبقات الكبرى : ٣٦٣/٦/ت٢٧١٧ .
(٦).ميزان الاعتدال، الذهبي : ١٦٠/٣/ت١٩٦٠ .
(٧).الكامل في الضعفاء : ٣١٧/١٦/ت١٣٤٢ .
(٨).سير أعلام النبلاء : ٣٤٢/٨/ت٩٢ .
(٩).المغني : ٤٥٦/٢/ت٤٣٥٣ .
(١٠).لسان الميزان، ابن حجر: ٣٧٧/٩/ت١٩٧٢ .
(١١).العلل لابن المديني : ص٧٣ .
(١٢).تقريب التهذيب: ص٤٠٦/ت٤٨٠٧ .
(١٣).الجرح والتعديل : ٢٠٧/٦/ت١١٣٧ .
(١٤).ينظر: تهذيب التهذيب : ٣٩٢/٧/ت٣٤ .

وقال الذهبي في موضع آخر: " له ما يستنكر"[1]، وقال اللالكائي: " له في مسلم حديثان"[2].

<u>خلاصة أقوال العلماء ودراستها :</u>

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (علي بن هاشم البريد) مختلف فيه :

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وممن وثقه الإمام ابن معين، مع ما عرف من تشدده في نقد الرجال فتوثيقه معترف به عند أهل هذا الفن، وهذا يعني تصحيح حديثه، ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، فوصفوه بـ " ثبت يتشيع، ليس به بأس، صدوق، صالح الحديث صدوقا، إن شاء الله صدوق، لا بأس به، صدوق يتشيع "، وهذا يعني أن حديثه صحيح من الدرجة الثانية، أي حسن لذاته، وقد رمز له الحافظ ابن حجر بالرمز (صح)، وهو إشارة منه إلى أنه ممن تكلم فيه بلا حجة والعمل على توثيقه[3]، ومنهم من صرح بأنه يكتب حديثه مع تشيعه، ومنهم من ضعفه لمغالاته في التشيع، ومنهم من أطلق تضعيفه وأن له مناكير، قالت الباحثة : " لعل تضعيفهم إياه، وما أنكر عليه بسبب مغالاته في التشيع، لكنه لم يذكر أنه كان داعية "،

وعليه فإن :

<u>خلاصة القول في حال (علي بن هاشم البريد) جمعا بين الأقوال</u>، أنه " صدوق، لا بأس به " يحتج به في غير ما أنكر عليه، وفيما لا يؤيد بدعته، وبرهان ذلك تخريج مسلم لحديثه، أما ما ذكره الإمام ابن حبان من كثرة روايته المناكير عن المشاهير، وقلبه للأسانيد، لم يقل به غيره، مع أنه ذكره في الثقات فتناقض فيه قولاه، والله تعالى أعلم .

---

(1).من تكلم فيه وهو موثق : ص٣٩١/ت٢٥٧ .

(2).إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي : ٣٨٥/٩/ت٣٨٩١، والحديث الأول : أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الرضاع : باب يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة: ١٠٦٨/٢/ح١٤٤٤، والثاني : في كتاب الآداب: باب الاستئذان : ١٦٩٧/٣/ح٢١٥٤.

(3).ينظر: لسان الميزان، ابن حجر: ٢٠٠/١، ٣٧٧/٩ .

٣٣ – عمر بن إبراهيم العبدي[١]، من أهل البصرة، كان ممن ينفرد عن قتادة[٢] بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسا[٣].

أقوال العلماء فيه :

قال يحيى بن معين: " عمر بن إبراهيم في قتادة ثقة "[٤]، ووثقه أحمد بن حنبل، وقال: " لا أعلم إلا خيرا"[٥]، وقال عبد الصمد[٦]: " كان ثقة، وفوق الثقة "[٧]، وقال البخاري: " صدوق"[٨]، وقال الذهبي: "صدوق حسن الحديث، له غلط يسير"[٩]، وقال في موضع آخر: " وُثّق"[١٠]، وأخرج الحاكم له حديثا في المستدرك، ثم قال: " هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأقره الذهبي"[١١]، وقال ابن حجر: " صدوق، في حديثه عن قتادة

(١).عمر بن إبراهيم العبدي، أبو حفص البصري، من السابعة . (تقريب التهذيب: ص٤١٠/ت٤٨٦٣) .

(٢).قتادة بن دعامة بن قتادة الدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، مات سنة بضع عشرة ومائة . (المصدر السابق: ص٤٥٣/ت٥٥١٨) .

(٣).المجروحين: ٦١/١٢/ت٦٤٥ .

(٤).رواية الدارمي: ص٥٠/ت٤١ .

(٥).الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم : ٩٨/٦/ت٥٠٩ .

(٦).عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد الحافظ الحجة أبو سهل التميمي مولاهم البصري، محدث البصرة، قال ابن حجر: صدوق، ثبت في شعبة، مات سنة (٢٠٧هـ) . (تذكرة الحفاظ، الذهبي: ٢٥١/١/ت٣٢٨ – تقريب التهذيب: ٣٥٦/ت٤٠٨٠) .

(٧).تهذيب التهذيب : ٤٢٥/٧/ت٦٩٤ .

(٨).ترتيب علل الترمذي : ص١٨٧/ح٣٣١ .

(٩).ميزان الاعتدال : ١٧٩/٣/ت٦٠٤٢ .

(١٠).الكاشف : ٥٥/٢/ت٤٠٢٢ .

(١١).المستدرك على الصحيحين : كتاب النكاح : ٢٠٧/٢/٢٧٧١ .

ضعف "[1]، وقال يحيى بن معين في رواية أخرى: " صالح"[2]، وكذا قال الذهبي في موضع آخر[3]، وقال أبو حاتم: " يكتب حديثه، ولا يحتج به"[4]، وذكره ابن حبان أيضا في الثقات، وقال: " يخطئ ويخالف "[5]، وقال أبو بكر البزار: " ليس بالحافظ "[6]، وقال الدارقطني: " لين يترك "[7].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (عمر بن إبراهيم) مختلف فيه:

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وهذا يعني تصحيح حديثه، ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق المطلق إلى الدرجة الأدنى منها في الحجية، فوصفوه بالصدق، والصلاح، وحسن الحديث، وهذا يعني تحسين حديثه، ومنهم من ضعف حديثه عن قتادة خاصة، مع أن الإمام ابن معين لما سئل عنه في قتادة،

قال: " ثقة "، وكذا عندما سأل الإمام الترمذي، الإمام البخاري عن حديث له عن قتادة، قال : " صدوق "، وقد صحح الإمام الحاكم حديثه عن قتادة وأقره الحافظ الذهبي عليه، فهذا يدل على أنه حديثه عن قتادة ليس كله ضعيف .

أما قول أبي حاتم الرازي : " يكتب حديثه، ولا يحتج به "، فقد سبق أن ذكرنا تعقيب ابن تيمية، والزيلعي على قولته هذه، وأنها غير قادحة لأنه لم يذكر السبب، وأن هذه اللفظة قد تكررت منه في كثير من رجال الصحيحين الثقات الأثبات، وذلك أن شرطه في التعديل صعب[8].

---

(1).تقريب التهذيب : ص٤١٠/ت٤٨٦٣ .

(2).تهذيب التهذيب : ٤٢٦/٧ .

(3).من تكلم فيه وهو موثق : ص٣٩٦/ت٢٦٠ .

(4).الجرح والتعديل : ٩٨/٦/ت٥٠٩ .

(5).٤٤٦/٨/ت١٤٣٤٦ .

(6).تهذيب التهذيب : ٤٢٦/٧ .

(7).سؤالات البرقاني للدارقطني: ص٥١/ت٣٤٩ .

(8).ينظر ما سبق ذكره في ترجمة: بهز بن حكيم .

ومنهم من وصفه بالتضعيف المطلق كقول البزار: " ليس بالحافظ "، وقول الدارقطني : "لين يترك"، قالت الباحثة : كيف يترك وقد وثقه ابن معين، وأحمد وغيرهما، ومعلوم أنه لا يترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، كما قال العلماء، وقالوا: " قد يقال: فلان ضعيف، فأما أن يقال: فلان متروك فلا، إلا أن يجتمع الجميع على ترك حديثه "[1]، **وعليه فإن :**

<u>خلاصة القول في حال (عمر بن إبراهيم العبدي) جمعا بين الأقوال،</u> أنه " صدوق " يحتج به، في غير حديثه عن قتادة، فلا يقبل منه إلا ما وافق الثقات، وعليه يحمل كلام ابن حبان هنا، وفي الثقات أيضا، مع العلم أنه لم يذكر له حديثا واحدا مما أخطأ فيه كما قال، والله تعالى أعلم .

٣٤ – عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي : كنيته أبو إبراهيم، وكان أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن إبراهيم يحتجون بحديثه، وتركه ابن القطان، وأما يحيى بن معين مرّض القول فيه، سئل عنه فقال : " ليس بذاك " .

قال أبو حاتم ابن حبان: " إذا روى عمرو بن شعيب عن طاوس، وابن المسيب عن الثقات غير أبيه فهو ثقة يجوز الاحتجاج بما يروى عن هؤلاء، وإذا روى عن أبيه عن جده ففيه مناكير كثيرة، لا يجوز الاحتجاج عندي بشئ رواه عن أبيه عن جده، لأن هذا الإسناد لا يخلو من أن يكون مرسلا[2] أو منقطعا[3]، لأنه عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، فإذا روى عن أبيه، فأبوه شعيب، وإذا روى عن جده وأراد (عبد الله بن عمرو) جد شعيب، فإن شعيبا لم يلق عبد الله ابن عمرو، والخبر بنقله هذا منقطع، وإن أراد بقوله "عن جده" جده الأدنى فهو محمد بن عبد الله بن عمرو، ولا

(1).ينظر: الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي : ص١١٠، مقدمة ابن الصلاح : ص٣١٠ .

(2).المرسل: هو ما رواه التابعي، وقال فيه: قال رسول الله ﷺ دون ذكر الصحابي . (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ٢٠٢/١) .

(3).المنقطع : الإسناد الذي فيه قبل الوصول إلى التابعي راوٍ لم يسمع من الذي فوقه، والساقط بينهما غير مذكور لا معينا ولا مبهما، ومنه الإسناد الذي فيه بعض رواية بلفظ مبهم نحو: رجل،أو شيخ، أو غيرهما. (المصدر السابق: ٢١٣/١).

صحبة له، فيكون مرسلا، فلا تخلو رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من أن يكون مرسلا أو منقطعا...، فليس الحكم عندي في عمرو بن شعيب إلا مجانبة ما روى عن أبيه عن جده والاحتجاج بما روى عن الثقات غير أبيه ...، ومات عمرو بن شعيب بالطائف سنة ثمان عشرة ومائة، ثم ذكر جملة من أخباره التي رواها عن أبيه عن جده، وقال: " لا ينكر من هذا صناعته أن هذه الأحاديث موضوعة أو مقلوبة، وقال: والصواب في أمر عمرو بن شعيب أن يحول إلى تاريخ الثقات، لأن عدالته قد تقدمت، فأما المناكير في حديثه إذا كان في رواية أبيه عن جده، فحكمه حكم الثقات إذا روى المقاطيع والمراسي، بأن يترك من أحاديثهم المرسل والمقطوع، ويحتج بالخبر الصحيح، هذا حكم عمرو بن شعيب وغيره من المحدثين الذين تقدمت عدالتهم[1].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: يحيى بن معين في رواية[2]، وابن المديني، وزاد: " وكتابه صحيح، قد سمع أبوه شعيب من جده عبد الله بن عمرو"، وقال يعقوب بن شيبة: " ما رأيت أحدا من أصحابنا ممن ينظر في الحديث، وينتقي الرجال يقول في عمرو بن شعيب شيئا، وحديثه عندهم حديث، وهو ثقة ثبت، والأحاديث التي أنكروا من حديثه إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، وما روى عنه الثقات فصحيح "[3]، وقال أبو زرعة: "روى عنه الثقات، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقال: إنما سمع أحاديث يسيرة وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها، وعامة المناكير تروى عنه إنما هي عن المثنى بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء، وهو ثقة في نفسه، إنما تكلم فيه بسبب كتاب عنده، وما أقل ما نصيب عنه مما روى عن غير أبيه عن جده من المنكر"[4]، وقال إسحاق بن راهوية: " إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر "، قال النووي: " وهذا التشبيه نهاية في الجلالة من مثل إسحاق"، وقال أيضا: " إن الاحتجاج به هو الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أهل الحديث، وهم أهل هذا الفن، وعنهم

(1).المجروحين : ٣٧/١١/ت٦١٦ .

(2).رواية الدوري : ١٩٢/٣/ت٨٧٤ .

(3).تهذيب التهذيب،ابن حجر: ٥٥،٤٥/٨/ت٨٠ .

(4).الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي : ٩١٧،٩١٦/٣/ت٥٣٠ .

يؤخذ"[١]، وذكره ابن شاهين في الثقات، وقال عن أحمد بن صالح المصري: عمرو سمع من أبيه عن جده، وكله سماع، وعمرو ثبت، وأحاديثه تقوم مقام الثبت "[٢].

وقال أبو جعفر أحمد بن سعيد الدارمي: " ثقة، روى عنه الذين نظروا في الرجال مثل أيوب، والزهري، والحكم بن عتيبة، واحتج أصحابنا بحديثه، وسمع أبوه من عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس ﷺ "[٣]، ووثقه العجلي[٤]، والنسائي، وصالح جزرة، وقال أبو بكر بن زياد النيسابوري: " صح سماع عمرو عن أبيه، وصح سماع شعيب عن جده "، وقال يحيى بن سعيد القطان: " إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به"[٥]، وقال البخاري: "رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، والحميدي، وإسحاق بن راهويه، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين، قال البخاري: من الناس بعدهم "[٦]، وقال أيضا: " وشعيب قد سمع من جده"[٧]، وقال مرة: " اجتمع علي وابن معين وأحمد وأبو خيثمة وشيوخ من أهل العلم يتذاكرون حديث عمرو بن شعيب، فثبتوه وذكروا أنه حجة"[٨]، وقال الذهبي: " كان ثقة صدوقا، كثير العلم، حسن الحديث"[٩]، وقال في موضع آخر: " أحد علماء زمانه "[١٠]، وفي موضع آخر: " مختلف فيه، وحديثه حسن وفوق الحسن "[١١]، وفي موضع آخر: "

---

(١).ينظر: المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين شرف النووي (ت٦٧٦هـ) : ٦٥/١، الباعث الحثيث شرح اختصارعلوم الحديث، ابن كثير، أحمد محمد شاكر: ص٤٠١ .

(٢).تاريخ أسماء الثقات : ص١٥١/ت٨٤١ .

(٣).ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر : ٥٠/٨/ت٨٠ .

(٤).الثقات : ص٣٦٥/ت١٢٦٦ .

(٥).تهذيب التهذيب : ٤٨/٨، ٥٠ .

(٦).التاريخ الكبير : ٣٤٢/٦/ت٢٥٧٨ .

(٧).المصدر السابق : ٢١٨/٤/ت٢٥٦٢، العلل الكبير للترمذي : ص١٠٨/ح١٨٦ .

(٨).فتح المغيث، السخاوي : ١٨٨/٤، تدريب الراوي : ٧٣١/٢ .

(٩).تاريخ الإسلام (ت بشار) : ٢٨٨/٣/ت٢١٠ .

(١٠).ميزان الاعتدال : ٢٦٣/٣/ت٦٣٨٣ .

(١١).المغني : ٤٨٤/٢/ت٤٦٦٢ .

وحديثه صحيح أو حسن "[1]، وقال النسائي أيضا: " ليس به بأس "، وقال ابن حجر: " صدوق "[2].

وقال ابن معين في رواية أخرى: " هو ثقة في نفسه، وما روى عن أبيه عن جده لا حجة فيه وليس بمتصل، وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل، وجد شعيب كتب عبد الله ابن عمرو فكان يرويها عن جده إرسالا وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو غير أنه لم يسمعها "، قال ابن حجر معقبا على هذا: " فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح غير أنه لم يسمعها وصح سماعه لبعضها، فغاية الباقي أن يكون وجادة[3] صحيحة وهو أحد وجوه التحمل والله أعلم "[4]، وقال أبي بكر ابن أبي خيثمة: " قلت ليحيى بن معين: أليس قد سمع من أبيه؟ قال: بلى، قلت : إنهم ينكرون ذلك، فقال: قال أيوب حدثني عمرو فذكر أبا عن أب إلى جده، قد سمع من أبيه، ولكنهم قالوا حين مات، عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، إنما هذا كتاب"[5]، قال ابن حجر: " لم يأت التصريح باسم محمد بن عبد الله بن عمرو إلا في هذين الحديثين – وقد ذكرهما – فيما وقفت عليه، وذلك نادر لا تعويل عليه، لكن استدل ابن معين بذلك على صحة سماع عمرو من أبيه في الجملة[6]، وقال

(1).ديوان الضعفاء: ٣٠٣/١/ت٣١٨٤ .

(2).تقريب التهذيب : ص٤٢٣/ت٥٠٥٠ .

(3).الوجادة : هي أن يقف على أحاديث بخط راويها لا يرويها الواجد، فله أن يقول : وجدت أو قرأت بخط فلان أو في كتابه بخطه حدثنا فلان، ويسوق الإسناد والمتن، أو قرات بخط فلان عن فلان، قال الإمام النووي: " هذا الذي استقر عليه العمل قديما وحديثا، وهو من باب المنقطع، وفيه شوب اتصـــال، وجازف بعضـــهم فأطلق فيه حدثنا وأخبرنا، وأنكر عليه، وأما العمل بالوجادة، فنقل عن معظم المحدثين المالكيين وغيرهم أنه لا يجوز، وعن الشافعي ونظار أصحابه جوازه، وقطع بعض المحققين الشـافعيين بوجوب العمل بها عند حصـول الثقة، وهذا هو الصـحيح الذي لا يتجه هذه الأزمان غيره " . (تدريب الراوي: ٤٨٧/١) .

(4).تهذيب التهذيب، ابن حجر : ٥٤/٨ .

(5).التاريخ الكبير، تاريخ ابن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ) السفر الثالث : ٢٦٧٨/٢٤١/٢ .

(6).تهذيب التهذيب : ٥٣/٨ .

أبو حاتم: " عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أحب إلي من بهز بن حكيم عن أبيه عن جده "[١] .

وقال الجوزجاني: " قلت لأحمد عمرو سمع من أبيه شيئا، قال: يقول حدثني أبي، قلت: فأبوه سمع من عبد الله بن عمرو؟ قال: نعم أراه قد سمع منه"، وقال ابن عدي: " عمرو بن شعيب في نفسه ثقة إلا أنه إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلا، لأن جده محمد لا صحبة له "[٢]، وتعقبه الذهبي أيضا كما تعقب ابن حبان، فقال: " هذا لا شئ لأن شعيبا ثبت سماعه من عبد الله، وهو الذي رباه حتى قيل إن محمد مات في حياة أبيه عبد الله، فكفل شعيبا جده عبد الله، فإذا قال: عن أبيه، ثم قال: عن جده، فإنما يريد بالضمير في جده أنه عائد إلى شعيب ... وصح أيضا أن شعيبا سمع من معاوية، وقد مات معاوية قبل عبد الله بن عمرو ﷺ بسنوات، فلا ينكر له السماع من جده، سيما وهو الذي رباه وكفله، أما رواية شعيب عن أبيه محمد بن عبد الله، فما علمتها صحت، فإن محمد قديم الوفاة، كأنه مات شابا في حياة أبيه "[٣]، وكذا عقب أبو الحسن الدارقطني على قول أبي حاتم ابن حبان: " لم يصح سماع شعيب والد عمرو، ومن جده عبد الله بن عمرو، بأنه خطأ، ثم ذكر رواية تجزم بصحة سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو وضبطه عنه"[٤]، وقال أيضا: " لعمرو بن شعيب ثلاثة أجداد، الأدنى منهم محمد، ومحمد لم يدرك النبي ﷺ، ومن جده عبد الله، فإذا بينه وكشفه فهو صحيح حينئذ، ولم يترك حديثه أحد من الأئمة[٥].

وقال أحمد بن حنبل: " سمع شعيب من عبد الله بن عمرو"، وقال أيضا: " أصحاب الحديث إذا شاءوا احتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإذا شاءوا تركوه"[٦]، وقال أيضا: " وأنا أكتب حديثه وربما احتججنا به، وربما وجس في القلب منه شيئ، مالك

(١).الجرح والتعديل : ٦/٢٣٨/ت١٣٢٣ .
(٢).الكامل في الضعفاء : ٦/٢٠٥/ت١٢٨١ .
(٣).ميزان الاعتدال : ٣/٢٦٦،٢٦٧ .
(٤).تهذيب التهذيب : ٨/٥٣ .
(٥).تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان : ص١٦٨ .
(٦).سؤالات أبي داود للإمام أحمد : ص١٧٥،٢٣٠/ت٤١،٢١٦ .

يروي عن رجل عنه "[1]، وقال أحمد أيضا: " له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه لنعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا "[2]، وقال ابن المديني أيضا: " ما روى عنه أيوب وابن جريج فذاك له صحيح، وما روى عن أبيه عن جده فهو كتاب وجده فهو ضعيف"[3]، وقال يحيى القطان في رواية اخرى: " حديثه عندنا واهي"[4]، وقال ابن معين في رواية: " ليس بذاك "[5]، وقال أبو داود: " ليس بحجة "[6].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة، يظهر لنا أن (عمرو بن شعيب) مختلف فيه:

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وهم جمهور المحدثين الذين يعتبر بتوثيقهم عند أهل هذا الفن، واحتجوا بحديثه حملا له، أي: لجده في الإطلاق (على الجد الكبير الأعلى)، وهو الصحابي دون ابنه محمد والد شعيب لما ظهر لهم من إطلاقهم ذلك، ومنهم من وصفهم بالتوثيق لكنهم ضعفوه في خصوص روايته عن أبيه عن جده، وقالوا: " يحتمل أن يكون الضمير في قوله: عن جده، عائدا إلى جده الأقرب، وهو محمد، فيكون الخبر مرسلا، ويحتمل أن يكون جده الأعلى عبد الله، فشعيب لم يلقه، فيكون منقطعا، وهذا القول (لا شئ) كما قال الحافظ الذهبي، لأنه قد ثبت يقينا مما مر ذكره سماع شعيب من عبد الله، وهو الذي رباه، حتى قيل إن محمدا مات في حياة أبيه عبد الله، وكفل شعيبا جده عبد الله، فإذا قال عن أبيه عن جده، فإنما يريد بالضمير في "جده" أنه عائد إلى شعيب، وكذا أخذُ ولد عمرو عنه فثابت أيضا.

ومنهم من وصفه بالتضعيف المطلق، وهذا الإطلاق أيضا يمكن حملهه على روايته عن أبيه عن جده، على أن بعض العلماء وجدوا مناكير في هذه الرواية مما لا يتفق مع ما

---

(1).سؤالات الأثرم لحمد : ص٣٩/ت٤٥ .

(2).ميزان الاعتدال : ٢٦٥/٣ .

(3).سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني : ص١٠٤/ت١١٦ .

(4).تهذيب التهذيب : ٤٩/٨ .

(5).سؤالات ابن الجنيد : ص٤٣١/ت٦٥٤ ..

(6).تهذيب التهذيب : ٥٠/٨ ..

سبق من توثيق العلماء له، لكن العلماء بينوا أن هذه المناكير ليست فيه، إنما هي لقوم ضعفاء رووها عنه، أما ما رواه عنه الثقات فصحيح، **وعليه فإن :**

<u>خلاصة القول في حال (عمرو بن شعيب) جمعا بين الأقوال :</u>

أنه ثقة في نفسه، إلا أنه مختلف في روايته عن أبيه عن جده، والتحقيق انها من أصح الأسانيد كما قال العلامة أحمد شاكر ﷺ [١]، وأن الاحتجاج به كما قال الإمام النووي: هو الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أهل الحديث، وهم أهل هذا الفن، وعنهم يؤخذ، فحديثه حسن لذاته، بل جعله الحافظ الذهبي من أعلى مراتب الحسن[٢]، لثبوت سماع عمرو من أبيه شعيب، وسماع شعيب من جده عبد الله بلا ريب، كما قال الإمام البخاري وغيره، لكن ليس كل ما روى عنه قد سمعه منه، وإنما سمع بعضه، وغاية الباقي ان يكون وجادة صحيحة، كما قال الإمام ابن معين، والحافظ ابن حجر، اما قول الإمام ابن حبان، أن شعيبا لم يلق عبد الله، فقد أبطله الدارقطني وغيره، وأثبتوا سماع شعيب من عبد الله وبينوه[٣]، والله تعالى اعلم .

٣٥ – القاسم بن عبد الرحمن : مولى يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، كنيته أبو عبد الرحمن[٤]، كان يزعم أنه لقي أربعين بدريا، روى عنه أهل الشام، كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها[٥].

(١).الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ص٧٩، ٤٠١ .

(٢).الموقظة في علم مصطلح الحديث : ص٣٢ .

(٣).المجموع شرح المهذب، النووي : ٦٥/١ .

(٤).وهو: القاسم بن أبي القاسم، مات سنة (١١٢هـ) . (تاريخ الإسلام، الذهبي: ٢٩٩/٣/ت٢٢٦) .

(٥).المجروحين : ٢١٤/١٥/ت٨٧٣ .

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: يحيى بن معين في رواية[١]، وزاد في رواية أخرى: " إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء"[٢]، وزاد في موضع آخر: " الثقات يروون عنه هذه الأحاديث لا يرفعونها، ثم قال: " يجئ من المشايخ الضعفاء ما يدل حديثهم على ضعفهم "[٣]، ووثقه أيضا: البخاري[٤]، والعجلي[٥]، ويعقوب بن شيبة[٦]، ويعقوب بن سفيان[٧]، والترمذي، وأبو إسحاق الحربي[٨]، وزاد العجلي: " يكتب حديثه، وليس بالقوي "، وقال يعقوب بن شيبة في موضع آخر: " قد اختلف الناس فيه، فمنهم من يضعف روايته، ومنهم من يوثقه"، وقال الجوزجاني: "كان خيارا فاضلا، أدرك أربعين رجلا من المهاجرين والأنصار"، وقال أبو حاتم: " حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء "[٩]، وقال الذهبي: " صدوق "[١٠]، وقال ابن حجر: " صدوق يغرب كثيرا "[١١]، وذكره أبو حفص ابن شاهين في جملة الثقات[١٢]، وقال ابن سعد: " له حديث كثير، قال بعض الشاميين أنه أدرك أربعين بدريا "[١٣]، وقال البخاري أيضا: " سمع عليا، وابن مسعود،

(١).رواية الدوري : ٤/٤٢٨/ت٥١٢٠ .

(٢).سؤالات ابن الجنيد : ص٣٩٦/ت٥١٤ .

(٣).المصدر السابق : ص٤٠٩/ت٥٧١ .

(٤).التاريخ الأوسط، البخاري : ١/٢٢٠/ت١٠٤٦، العلل الكبير للترمذي= ترتيب علل الترمذي : ص١٨٩/ح٣٣٥ .

(٥).الثقات : ص٣٨٨/ت١٣٧٥ .

(٦).تهذيب الكمال : ٢٣/٣٨٩/ت٤٨٠٠ .

(٧).المعرفة والتاريخ : ٣/٣٧٥ .

(٨).تهذيب التهذيب : ٨/٣٢٣/ت٥٨٣ .

(٩).تهذيب الكمال : ٢٣/٣٨٩ ، تهذيب التهذيب : ٨/٣٢٤ .

(١٠).الكاشف : ٢/١٢٩/ت٤٥١٧ .

(١١).تقريب التهذيب : ص٤٥٠/ت٥٤٧٠ .

(١٢).تاريخ اسماء الثقات : ص١٨٩/ت١١٥٠ .

(١٣).الطبقات الكبرى : ٧/٣١٢/ت٣٨٤٠ .

وأبا أمامة، روى عنه العلاء بن الحارث، وابن جابر، وكثير بن الحارث، ويحيى بن الحارث، وسليمان بن عبد الرحمن أحاديث مقاربة[١]، وأما من يتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير، وبشر بن نمير، وعلي بن زيد، وغيرهم، ففي حديثهم عنهم مناكير واضطراب "[٢]، وتعقب الذهبي قول البخاري " أنه سمع عليا، وابن مسعود "، فقال: " وهذا من وهم البخاري"[٣]، وقال أبو حاتم: " روايته عن علي، وابن مسعود، وعائشة ﷺ مرسلة "[٤]، وقال أحمد بن حنبل: " في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات "[٥]، وقال أيضا: " روى عنه علي بن يزيد أعاجيب، وما أُرها إلا من قبل القاسم"، وفي رواية: " وما أرى البلاء إلا من القاسم "، وقال المفضل بن غسان الغلابي: " منكر الحديث"، قال المزي: " روى له البخاري في الأدب، والباقون سوى مسلم "[٦].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة، يظهر لنا أن (القاسم بن عبد الرحمن) مختلف فيه :

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق كابن معين والبخاري وغيرهما، وهذا يعني أن حديثه صحيح، ومنهم من نزل به عن درجة التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، فنسبوه إلى الصدق، وهذا يعني تحسين حديثه، ومنهم من ضعفه ووصف حديثه بالمنكر، وقد بين العلماء كابن معين، والبخاري، وأبي حاتم، أن المناكير في حديثه ليس منه، وإنما تجئ من رواية الضعفاء عنه، أما حديث الثقات عنه فهو مستقيم لا بأس به قال أبو

(١).قال الإمام السيوطي : " وهذه الألفاظ الثلاثة – أي : فلان روى عنه الناس، وسط، مقارب الحديث– من المرتبة التي يذكر فيه (شيخ)، وهي الثالثة من مراتب التعديل فيما ذكره المصنف – النووي –، وهي ممن يكتب حديثه وينظر فيه، كما قال ابن أبي حاتم " . (تدريب الراوي: ٤٠٧،٤٠٩، ٤١٠) .

(٢).التاريخ الكبير : ١٥٩/٧/ت٧١٢، الأوسط : ٢٢٠/١ .

(٣).سير أعلام النبلاء : ١٩٤/٥/ت٧٢ .

(٤).الجرح والتعديل : ١١٣/٧/ت٦٤٩ .

(٥).العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله : ٥٦٥/١/ت١٣٥٣ .

(٦).ينظر: تهذيب الكمال : ٣٨٩/٢٣، ٣٩١ .

حاتم، وبنحوه قال البخاري، على أنه روايته عن كثير من الصحابة مرسلة، فقد قيل: إنه لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة[1]، **وعليه فإن:**

<u>خلاصة القول في حال (القاسم بن عبد الرحمن) جمعا بين الأقوال</u> :

أنه يحتج به في غير ما أنكر عليه، أما ما قاله ابن حبان ﷺ بأنه كان يروي المعضلات عن أصحاب رسول الله ﷺ .. إلخ، تعقبه الحافظ الذهبي فقال : " قلت : قد وثقه ابن معين من وجوه عنه، ثم ذكر باقي توثيق من مر ذكره من العلماء له، والله تعالى أعلم .

٣٦ – كلثوم بن جوشن القشيري[2]: شيخ، يروي عن الثقات المقلوبات[3]، وعن الأثبات الموضوعات[4]، لا يحل الاحتجاج به بحال، روى عن أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ، قال:" التاجر الصدوق الأمين المسلم، مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة"[5]،[6].

---

(١).ينظر: تذهيب تهذيب الكمال، الذهبي : ٣٦٩/٧/ت٥٥١٥ .

(٢).القشيري : بضم القاف وفتح الشين وسكون الياء تحتها نقطتان، وفي آخرها راء، هذه النسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء، قال ابن حجر: " من السابعة" . (اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير: ٣٧/٣ – تقريب التهذيب : ص٤٦٢/ت٥٦٥٥) .

(٣).تعريف المقلوب : سبق في ترجمة (سعيد بن سالم القداح) .

(٤).الموضوع: هو الكذب المختلق المصنوع، ولا تحل روايته مع العلم به في أي معنى كان، إلا مقرونا ببيان وضعه . (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح : ٢٧٩/١ – تدريب الراوي: ٣٢٣/١) .

(٥).المجروحين : ٢٣٥/١٥/ت٩٠٢ .

(٦).الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه : أبواب التجارات: باب الحث على المكاسب: ٢٧٢/٣/ح٢١٣٩، قال: " حدثنا أحمد بن سنان، حدثنا كثير بن هشام، حدثنا كلثوم بن جوشن القشيري، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا، وجميع رواته ثقات عدا كلثوم بن جوشن مختلف فيه، يحتج به في المتابعات والشواهد كما هو مبين في ترجمته، وأحمد بن سنان، ثقة حافظ، مات سنة (٢٥٩هـ) وقيل قبلها، وكثير من هشام الكلابي: ثقة، مات سنة (٢٠٧هـ) وقيل ثمان، وأيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني: ثقة ثبت حجة، مات سنة (١٣١هـ)، ونافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر: ثقة ثبت فقيه مشهور، مات (١١٧هـ) أوبعد ذلك. (ينظر: تقريب التهذيب على الترتيب : ص٨٠/ت٤٤، ص٤٦٠/ت٥٦٣٣، ص١١٧/ت٦٠٥، ص٥٥٩/ت٧٠٨٦)، وأخرجه الحاكم في المستدرك : كتاب البيوع: ٢/٧/ح٢١٤٢، وقال: كلثوم هذا بصري قليل الحديث، ولم يخرجاه، وله شاهد في مراسيل الحسن، وقال الذهبي: كلثوم بن جوشن ضعفه أبو حاتم، وله شاهد عن أبي سعيد رضي الله عنه، أخرجه الترمذي في سننه: ٥٠٧/٣/ح١٢٠٩، وقال: " هذا حديث حسن"، وله شاهدان عن أبي نضرة المنذر بن مالك مرسلا، وعن الحسن مرسلا، أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه:٥٥٥/٤/ح٢٣٠٨٨، ٢٣٠٨٩.

أقوال العلماء فيه :

وثقه الإمام البخاري، وقال الإمام ابن معين: " لا بأس به "[١]، وذكره ابن شاهين في جملة الثقات[٢]، وذكره ابن حبان أيضا في الثقات[٣]، فتناقض فيه قولاه، وقال أبو داود : " منكر الحديث "[٤]، وقال أبو حاتم : " ضعيف الحديث "[٥]، وقال ابن حجر: " ضعيف"[٦]، وعلق الحافظ الذهبي على الحديث الذي أورده ابن حبان، فقال : " لم يذكر ابن حبان له سواه، وهو حديث جيد الإسناد، صحيح المعنى، ولا يلزم من المعية أن يكون في درجتهم، ومنه قوله تعالى : " ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا "[٧]،[٨].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة، يظهر لنا أن (كلثوم بن جوشن) مختلف فيه :

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، كما قال البخاري، وابن معين، أن لفظ " لا بأس به " في اصطلاح ابن معين يعد بمرتبة (ثقة) كما سلف ذكره[٩]، ومنهم من وصفه بالتضعيف المطلق، لكن ضعفه محتمل، يصلح في المتابعات والشواهد، وقد مر تعقيب الحافظ الذهبي على الحديث الذي استشهد به ابن حبان على أنه لا يحل الاحتجاج بـ (كلثوم) لأنه يروي الموضوعات عن الأثبات، بأنه حديث جيد الإسناد، صحيح المعنى...إلخ، قالت الباحثة: والحديث له شواهد كما هو مبين بالحاشية، **وعليه فإن:**

---

(١).ينظر: التاريخ الكبير: ٢٢٨/٧/ت٩٨٤، تهذيب الكمال : ٢٠٢/٢٤/ت٤٩٨٦ .

(٢).تاريخ أسماء الثقات: ص١٩٤/ت١١٨٣ .

(٣).٣٥٦/٧/ت١٠٤٢٢ .

(٤).تهذيب التهذيب : ٤٤٢/٨/ت٨٠٣ .

(٥).الجرح والتعديل: ١٦٤/٧/ت٩٢٨ .

(٦).تقريب التهذيب : ص٤٦٢/ت٥٦٥٥ .

(٧).سورة النساء : آية ٦٩ .

(٨).ميزان الاعتدال : ٤١٣/٣/ت٦٩٦٨ .

(٩).ينظر: ترجمة أحمد بن بشير .

خلاصة القول في حال (كلثوم بن جوشن) جمعا بين الأقوال،

مختلف فيه، يحتج به في الشواهد والمتابعات، لأن ضعفه محتمل، أما قول الإمام ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به ..، فهو مردود بما قاله الأئمة، ولم يقل به غيره، وقد ذكره أيضا في الثقات فتناقض فيه، والله تعالى أعلم .

٣٧ – كميل بن زياد النخعي[١]: وهو الذي يقال له: كميل بن عبد الله، من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان من المفرطين في علي ممن يروي عنه المعضلات وفيه المعجزات، منكر الحديث جدا، تتقى روايته ولا يحتج به [٢].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: يحيى بن معين[٣]، وابن سعد، وزاد: "كان قليل الحديث، وكان شريفا مطاعا في قومه"[٤]، والعجلي[٥]، وابن حجر، وزاد: "رمي بالتشيع "[٦]، وقال ابن عمار: "رافضي ثقة من أصحاب علي"، وقال مرة: "كان من رؤساء الشيعة "، وقال أبو الحسن المدائني: " وفيهم – يعني أهل الكوفة – من العبّاد، وعد جماعة منهم كميل بن زياد النخعي"[٧]، وذكره ابن حبان أيضا في الثقات، فتناقض فيه قولاه[٨].

(١).هو: كميل بن زياد بن نهيك النخعي، شهد مع علي رضي الله عنه صفين، قتله الحجاج سنة (٨٢هـ) . (الطبقات الكبرى، ابن سعد: ٢١٧/٦/ت٢١٠٦) .

(٢).المجروحين : ٢٢٥/١٥/ت٨٨٨ .

(٣).الجرح والتعديل: ١٧٤/٧/ت٩٩٥ – ميزان الاعتدال: ٤١٥/٣/ت٦٩٧٨ .

(٤).الطبقات الكبرى : ٢١٧/٦/ت٢١٠٦، وليس فيه " ثقة، قليل الحديث"، ونقل عنه في: تهذيب الكمال: ٢١٩/٢٤/ت٤٩٩٦ – ميزان الاعتدال: ٤١٥/٣ – تهذيب التهذيب: ٤٤٧/٨/ت٨١٣ .

(٥).الثقات : ٣٩٨/١/ت١٤٢٣ .

(٦).تقريب التهذيب : ص٤٦٢/ت٥٦٦٥ .

(٧).ينظر: تهذيب التهذيب : ٤٤٨/٨ .

(٨).٥٤١/٥/ت٥١٣٤ .

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة في (كميل بن زياد النخعي)، يظهر لنا أنه ثقة، فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق كابن معين، وابن سعد، والعجلي، ومنهم من وصفه بالتوثيق مع اتهامه بالتشيع، والتشيع كما سبق بيانه[1]: هو محبة علي ﷺ وتقديمه على الصحابة ﷺ، فمن قدمه على أبي بكر وعمر، فهو غالٍ في تشيعه ... إلخ، وقد ذكر العلماء أنه قد روى عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود، وأبي هريرة ﷺ، وغيرهم من الصحابة، ولم يثبت عنه سبا أو بغضا لأحدهم، ولم يثبت انه كان داعية إلى رأيه، بل كان من العبّاد كما قال ابن المديني، وكان شريفا مطاعا في قومه كما قال ابن سعد، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (كميل بن زياد النخعي)، جمعا بين الأقوال:

أنه ثقة يحتج به، وأنه مستند الإمام ابن حبان في تضعيفه، واتهامه بالنكارة في الحديث، وعدم الاحتجاج به مردود بتوثيق الأئمة، وقد ذكره أيضا في الثقات فتناقض فيه قولاه، والله تعالى أعلم .

٣٨ – محمد بن راشد الشامي الخزاعي[2]: كنيته أبو يحيى، كان من اهل الورع والنسك، ولم تكن صناعة الحديث من بزه[3]، فكان يأتي بالشئ على الحسبان ويحدث عن التوهم، فكثر المناكير في روايته فاستحق ترك الاحتجاج به[4].

(1).في حاشية ترجمة (عبد الجبار بن العباس الشبامي) .

(2).هو: محمد بن راشد المكحولي الخزاعي الدمشقي، نزيل البصرة، من السابعة، مات بعد سنة ستين ومائة. (تقريب التهذيب: ص٤٧٨/ت٥٨٧٥) .

(3).البزّ: الثياب، وقيل: البزّ من الثياب أمتعة البزّاز، والبزّاز: بائع البزّ وحرفته البزازه، والبزّة، بالكسر: الهيئة والشارة واللبسة. (لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ) : ٣١٢/٥) .

(4).المجروحين : ٢٦٢/١٥/ت٦٢٦ .

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: أحمد بن حنبل بقوله: " ثقة ثقة "[١]، وفي رواية: " ثقة ليس به بأس"[٢]، وفي موضع آخر: " ثقة"[٣]، وابن معين بقوله: " ثقة صدوق"[٤]، وفي رواية أخرى: " ثقة"[٥]، وفي رواية أخرى: " ثقة، وكان قدريا"[٦]،[٧]، وابن المديني[٨]، والنسائي، وقال في موضع آخر: " لا بأس به"[٩]، وقال أبو زرعة الدمشقي:" قلت لعبد الرحمن بن صالح: ما تقول في محمد بن راشد؟ قال: ثقة، وكان يميل إلى هوى"[١٠]، وقال أبو حاتم: " كان صدوقا، حسن الحديث"[١١]، وقال يعقوب بن شيبة: " صدوق"[١٢]، وقال عبد الرزاق:" ما رأيت اورع في الحديث منه" [١٣]، وقال الجوزجاني: " كان مشتملا على غير بدعة، وكان فيما سمعته متحريا للصدق في حديثه"[١٤]، وقال ابن عدي: " ليس برواياته بأس، وإذا

---

(١).تهذيب الكمال: ١٨٩/٢٥/ت٥٢٠٨ .

(٢).العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله: ٥٠٤/٢/ت٣٣٢٢ .

(٣)العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله : ١٥٦/٣/ت٤٦٩٣ .

(٤) سؤالات ابن الجنيد : ص٣٣٧/ت٢٦١ .

(٥) رواية الدوري : ٤٦٥/٤/ت٥٣٢٢ .

(٦) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان) : ص٣٦/ت٣٤ .

(٧).القدر: هو زعم أن الشر من خلق العبد، وهذا يخالف مذهب السلف في أن القدر خيره وشره من الله تعالى. (ينظر: الملل والنحل، الشهرستاني : ٤٧/١، تدريب الراوي، السيوطي: ٣٨٩/١، وينظر ترجمة حريز بن عثمان الرحبي) .

(٨).سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: ص١٦١/ت٢٣٢ .

(٩).تهذيب الكمال: ١٩٠/٢٥ .

(١٠).تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ) : ص٤٠١ .

(١١).الجرح والتعديل : ٢٥٣/٧/ت١٣٨٥ .

(١٢).تهذيب التهذيب: ١٥٩/٩/ت٢٣٤ .

(١٣).العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله : ٤٠٩/٢/ت٢٨٢٩ .

(١٤).أحوال الرجال، الجوزجاني: ص٢٧٨/ت٢٨٧ .

حدث عنه ثقة فحديثه مستقيم"[١]، وقال شعبة: " صدوق، ولكنه شيعي أو قدري"، وقال عبد الله بن المبارك: " صدوق اللسان، وأراه اتهم بالقدر"[٢]، وقال دحيم: " كان يذكر بالقدر إلا أنه مستقيم الحديث "[٣]، وقال الساجي: " صدوق، اتهم بالقدر"[٤]، وقال ابن حجر: " صدوق يهم، ورمي بالقدر"[٥]، وقال الدارقطني: " يعتبر به"[٦]، وقال النسائي في موضع آخر: " ليس بالقوي"[٧]، وقال أبو مسهر: "كان يرى الخروج على الأئمة "[٨].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة في (محمد بن راشد الشامي) يظهر لنا أنه مختلف فيه:

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وهذا يعني تصحيح حديثه، ومنهم من زاد على توثيقه أنه قدري، أو شيعي، ومنهم من نزل به عن التوثيق المطلق إلى الأدنى منها في الحجية، فوصفه بالصدق، وحسن الحديث واستقامته، وأنه لا بأس به، ومنهم من زاد على ذلك أيضا أنه قدري أو شيعي، وهذا يعني تحسين حديثه، ولم يصفه أحد بالتضعيف المطلق إلا ما كان من الإمام النسائي في إحدى رواياته أنه (ليس بالقوي)، مع أنه كان ممن وثقه توثيقا مطلقا، على أن هذه اللفظة " ليس بالقوي"، تعد من أخف مراتب الضعف، وأن من وصف بها يكتب حديثه للاعتبار، فيحمل وصفه بهذا والله أعلم على ما اتهم به من القدر أو التشيع، وهذا لا يضره مع توثيق العلماء له، وكما قال عبد الرحمن بن مهدي[٩]، **وعليه فإن:**

---

(١).الكامل في الضعفاء : ٤٢١/٧/ت١٦٧٦ .

(٢).تهذيب التهذيب: ١٥٩/٩ .

(٣).المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان : ٣٩٥/٢.

(٤).تهذيب التهذيب :١٦٠/٩ .

(٥).تقريب التهذيب : ص٤٧٨/ت٥٨٧٥ .

(٦).سؤالات البرقاني للدارقطني : ص٥٩/ت٤٣١ .

(٧).الضعفاء والمتروكون للنسائي : ص٩٥/ت٥٤٨ .

(٨).تاريخ أبي زرعة الدمشقي: ص٤٠١ .

(٩).ينظر : ميزان الاعتدال، الذهبي : ٥٤٤/٣/ت٧٥٠٨ .

خلاصة القول في حال (محمد بن راشد الشامي)، جمعا بين الأقوال أنه:

مختلف في توثيقه، يحتج به، وحديثه حسن لذاته، وأن مستند الإمام ابن حبان في اتهامه بكثرة المناكير في روايته، وتركه الاحتجاج به مردود بتوثيق الأئمة له، والله تعالى أعلم .

٣٩ – مسحاج[١] بن موسى الضبي[٢]، من اهل الكوفة، سكن واسط[٣]، روى حديثا واحدا منكرا في تقديم صلاة الظهر قبل الوقت للمسافر، لا يجوز الاحتجاج به[٤].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الإمامان : ابن معين، وأبو داود[٥]، وقال الإمام أبو زرعة: " لا بأس به"[٦]،

وقال الحافظ ابن حجر: " مقبول"[٧]،

وقال ابن المبارك: " ما المسحاج حتى أقبل منه؟ "، قالت الباحثة: روى عنه جمع من الثقات[٨].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (مسحاج) مختلف فيه:

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وهذا يعني تصحيح حديثه، ومنهم من نزل به إلى المرتبة الدنى منها في الحجية، فوصفه بانه "لا بأس به"، وهذا يعني أن حديثه حسن

---

(١).مسحاج: بكسر أوله وسكون ثانيه، ثم مهملة وآخره جيم، من الخامسة. (تقريب التهذيب: ص٥٢٧/ت٦٥٩٧) .

(٢).الضبّي: بفتح الضاد وتشديد الباء الموحدة – هذه النسبة إلى ضبة بن أد ...، وضبة قرية بالحجاز على ساحل البحر مما يلي طريق الشام . (اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير الجزري: ٢٦١/٢).

(٣).واسط: مدينة بالعراق، سبق في ترجمة أصبغ بن زيد الوراق .

(٤).المجروحين : ٣٧١/١٧/ت١٠٧٤ .

(٥).ينظر: الجرح والتعديل: ٤٣٠/٨/ت١٩٦٥، تهذيب الكمال: ٤٤٣/٢٧/ت٥٨٩٨، تهذيب التهذيب: ١٠٧/١٠/ت٢٠١.

(٦).الضعفاء لأبي زرعة: ٩٣٨،٨٧٩/٣/ت٦٧٣،٢٧٨ .

(٧).تقريب التهذيب: ص٥٢٧/ت٦٥٩٧ .

(٨).ينظر: التاريخ الكبير، البخاري: ٦٧/٨/ت٢١٨٥ – تهذيب الكمال: ٤٤٣/٢٧ .

لذاته، وقد وصفه الحافظ ابن حجر بقوله "مقبول"، ومعلوم أنه يقول هذا فيمن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله حيث يتابع...، ومسحاج ليس له إلا حديثا واحدا عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: " كنا إذا كنا مع رسول الله ﷺ في السفر، فقلنا: زالت الشمس[1]، أو لم تزل صلى الظهر ثم ارتحل"[2]، وهو حديث حسن، جميع رواته ثقات، عدا مسحاج مختلف فيه كما مر ذكره، وهو الحديث الذي وصفه الإمام ابن حبان بالنكارة، وبه ضعف مسحاج تبعا للإمام ابن المبارك .

وقال صاحب (عون المعبود) [3] تعليقا على قول أنس ﷺ: " زالت الشمس أو لم تزل"، أي: لم يتيقن أنس وغيره بزوال الشمس ولا بعدمه، وأما النبي ﷺ فكان أعرف الناس للأوقات، فلا يصلي الظهر إلا بعد الزوال، فلا اعتبار لشك أحد، وأن الاعتماد في معرفة الأوقات على الإمام، فإن تيقن الإمام على مجئ الوقت فلا يعتبر بشك بعض الأتباع " .

قالت الباحثة: وهو ما يؤكد صحة الحديث، وأن النبي ﷺ تعجل بصلاة الظهر في أول الوقت بحيث إن بعض الناس لم يظهر لهم زوال الشمس بنظرهم، فلما أمر النبي ﷺ مؤذنه بالأذان وصلى، زال شكهم، وهذا ظاهر، **وعليه فإن :**

<u>خلاصة القول في حال (مسحاج بن موسى الضبي) جمعا بين الأقوال:</u>

مختلف في توثيقه، يحتج به، وحديثه حسن لذاته، ولا وجه لاستنكار الإمام ابن حبان

---

(1).زوال الشمس: هو ظهور حركتها بعد الوقوف . (مشارق النوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي (ت٥٤٤هـ) : ٣١٣/١) .

(2).أخرجه ابو داود في سننه : أبواب صلاة السفر: باب المسافر يصلي وهو يشك في الوقت: ٤٠٢/٢/ح١٢٠٤، عن مسدد، عن أبي معاوية، عن المسحاج بن موسى عن أنس رضي الله عنه، وجميع رواته ثقات، عدا مسحاج مختلف فيه كما مر ذكره، ومسدد بن مسرهد، ثقة حافظ، مات سنة (٢٢٨هـ)، وأبو معاوية الضرير محمد بن خازم: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، مات سنة (١٩٥هـ)، وقد رمي بالإرجاء (ينظر: تقريب التهذيب :على الترتيب : ص٥٢٨/ت٦٥٩٨، ص٤٧٥/ت٥٨٤١)، وأخرجه ايضا الإمام أحمد في مسنده: ١٦٤/١٩/ح١٢١١١ .

(3).ينظر: عون المعبود شرح سنن ابي داود، لأبي عبد الرحمن شرف الحق الصديقي العظيم أبادي (ت١٢٢٩هـ): ٥١،٥٠/٤.

وغيره للحديث الذي رواه مسحاج عن أنس بن مالك ﷺوتضعيفه بسببه، والله تعالى أعلم.

٤٠ – نافع أبو غالب الباهلي[١]: شيخ يروي عن أنس بن مالك رضي الله عنه، منكر الحديث، يروي عن أنس بن مالك ما لا يتابع عليه على قلة روايته، وهو الذي روى عن أنس عن النبي ﷺ، قال: " يبعث الناس يوم القيامة، والسماء تطش[٢] عليهم "[٣].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: يحيى بن معين في رواية[٤]، والدارقطني[٥]، وموسى بن هارون الحمال[٦]، وابن حجر[٧]، وذكر الحافظ ابن حجر عن ابن أبي حاتم أنه قال: " سألت أبي عن نافع

(١).الباهلي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، وكسر الهاء واللام، هذه النسبة إلى باهلة، وهي باهلة بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر، كان العرب يستنكفون من الانتساب إلى باهلة، كأنها ليست فيما بينهم من الأشراف. (اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير: ١/١١٦) .

(٢).تطشُّ: طشُّ المطر: هو الضعيف القليل منه. (النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير: ٣/١٢٤) .

(٣).المجروحين: ١٧/٤٠٣/ت١١٢٢، والحديث أخرجه أحمد في مسنده : ٢١/٣٢٠/ح١٣٨١٤، قال: حدثنا أحمد بن عبد الملك، حدثنا عبد الرحمن بن أبي الصهباء، حدثنا نافع أبو غالب الباهلي، قال: حدثنب أنس بن مالك مرفوعا، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني: ثقة، تكلم فيه بلا حجة، مات سنة (٢٢١هـ)، وعبد الرحمن بن أبي الصهباء: ذكره ابن حبان في الثقات:٧/٨٥/ت٩١١٦، وفي المجروحين:٩/٤٣١، وقال:"صدوق"، وذكره البخاري في التاريخ الكبير: ٥/١٤٦/ت١١٧٥، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ٥/٢٤٦/ت١١٧٥، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، ونافع أبو غالب : مختلف في توثيقه كما مر ذكره، والحديث بهذا الإسناد حسن، ولمتنه شاهد صحيح أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب تفسير القرآن: باب "يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجا" {النبأ: ١٨} : ٦/١٦٥/ح٤٩٣٥، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، " ما بين النفختين أربعون ... قال: ثم ينزل الله من السماء ماء فينبتون كما ينبت البقل... الحديث"، وآخر من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ أخرجه مسلم في صحيحه:٤/٢٢٥٨/ح٢٩٤٠، بلفظ " .. ثم يرسل الله – أو ينزل الله – مطرا كأنه الطل، أو الظل، فتنبت منه أجسام الناس " .

(٤).ينظر: تهذيب التهذيب: ١٢/١٩٧/ت٩٠٣ .

(٥).سؤالات البرقاني للدارقطني: ص٦٨/ت٥٢٢ .

(٦).تهذيب التهذيب: ١٢/١٩٧، وموسى بن هارون بن عبد الله الحمال، ثقة حافظ كبير، بغدادي، مات سنة (٢٩٤هـ) . (تقريب التهذيب : ص٦٦٤/ت٨٢٩٧)

(٧).تقريب التهذيب: ص٦٦٤/ت٨٢٩٧ .

أبي غالب الباهلي، فقال: ثقة "[1]، قالت الباحثة: لم أقف على قول أبي حاتم هذا، بل قال: " شيخ "[2]، وقال يحيى بن معين في رواية أخرى: "صالح"[3]، وذكره ابن حبان أيضا في الثقات، وقال: "لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[4]، وقال الذهبي: "صويلح"[5]، وقال في موضع آخر: "لم يصح حديثه"[6]، وقال في موضع آخر:" عن أنس له حديث منكر"[7] .

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة، يظهر لنا أن (نافع أبا غالب الباهلي)، مختلف فيه : فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وهذا يعني تصحيح حديثه، ومنهم من وصفه بـ "شيخ"،وهي عند ابن أبي حاتم ممن يكتب حديثه وينظر فيه[8]، ومنهم من وصفه بـ "صالح – صويلح"، فهي ممن يكتب حديثه للاعتبار[9]، ومنهم من وصفه بالتضعيف المطلق، كقول الذهبي في أحد أقواله:" لم يصح حديثه"، فيحمل والله أعلم على حديثه عن أنس رضي الله عنه الذي وصفه في موضع آخر بأنه منكر، وهو نفس الحديث الذي ذكره ابن حبان، وهذا الحديث إسناده حسن، ولمتنه شاهد صحيح بمعناه، كما هو موضح في الحاشية، **وعليه فإن :**

(1).تهذيب التهذيب: ١٩٧/١٢ .
(2).الجرح والتعديل : ٤٥٥/٨/ت٢٠٨٦ .
(3).ذكره المزي في تهذيب الكمال : ٧٥٦٠/٦٩/٣٤ .
(4).٤٧١/٥/ت٥٧٧٢ .
(5).الكاشف: ٤٤٩/٢/ت٦٧٧٥ .
(6).ميزان الاعتدال: ٢٤٤/٤/ت٩٠٠٣ .
(7).ديوان الضعفاء: ص٤٠٧/ت٤٣٤٤ .
(8).الجرح والتعديل: ٣٧/٢ .
(9).ينظر: تدريب الراوي، السيوطي : ٤٠٧/١ .

خلاصة القول في حال (نافع أبي غالب الباهلي)، جمعا بين الأقوال أنه:

مختلف في توثيقه، يحتج به، وحديثه حســن في غير ما ينكر عليه، وهو أقرب لما ذكره ابن حبان في الثقات منه مما ذكره هنا في المجروحين، والله تعالى أعلم .

٤١ – النعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي: صاحب الرأي، كان مولده سنة ثمانين في سوا الكوفة، ومات أبو حنيفة سنة خمسين ومائة ببغداد، وقبره في مقبرة الخيزران، وكان رجلا جدلا ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدث بمائة وثلاثين حديثا مسانيد، ما له حديث في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مائة وعشرين حديثا، إما أن يكون أقلب إسناده أو غير متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار .

ومن جهة أخرى لا يجوز الاحتجاج به لأنه كان داعيا إلى الإرجاء، والداعية إلى البدع لا يجوز أن يحتج به عند أئمتنا قاطبة، لا أعلم بينهم فيه خلافا على أن أئمة المسلمين وأهل الورع في الدين في جميع الأمصار وسائر الأقطار جرحوه، وأطلقوا عليه القدح إلا الواحد بعد الواحد، قد ذكرنا ما روي فيه من ذلك في كتاب (التنبيه على التمويه)، فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب غير اني أذكر منها جملا يستدل بها على ما وراءها ... ثم ذكر أقوالا كثيرة، وأخبارا عديدة في تضعيف أبي حنيفة والنيل منه[1] .

أقوال العلماء فيه :

وثقه الإمام ابن معين في أكثر من رواية، فعن صالح بن محمد جزرة قال: " سمعت يحيى بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقة في الحديث "، وعن محمد بن سعد العوفي قال: " سمعت يحيى بن معين يقول: " كان أبو حنيفة ثقة لا يحدث بالحديث إلا ما يحفظ، ولا يحدث بما لا يحفظ"، وعن أحمد بن السلط الحماني، قال: " سمعت يحيى بن معين وهو يسأل عن أبي حنيفة: أثقة هو في الحديث؟ قال: نعم، ثقة ثقة، كان والله أورع من أن يكذب، وهو أجل قدرا من ذلك"، وعن احمد بن عطية قال: " سئل يحيى بن معين: هل حدث سفيان عن أبي حنيفة؟ قال: نعم، كان أبو حنيفة ثقة صدوقا في الحديث والفقه،

(1).المجروحين: ٧/٧٠٥/ت١١٢٥ .

مأمونا على دين الله"[١]، وعن عبد الله بن أحمد الدورقي عن يحيى بن معين قال: " ثقة ثقة، ما سمعت أحدا ضعفه، هذا شعبة يكتب إليه أن يحدثه، وشعبة شعبة"، وكان شعبة بن الحجاج حسن الرأي فيه[٢]، وعن القاسم بن محرز عن يحيى بن معين قال: " لا بأس به، لم يكن يتهم .. "، قال: " وسمعت يحيى مرة أخرى يقول: " أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب، ولقد ضربه يزيد بن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضيا"[٣]،عن عباس بن محمد الدوري، قال: " سمعت يحيى بن معين يقول: وقال له رجل: أبو حنيفة كذاب؟ قال: كان أبو حنيفة أنبل من أن يكذب، كان صدوقا، إلا أن في حديثه ما في حديث الشيوخ"[٤]، وقال يحيى بن سعيد القطان: " لا نكذب الله ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله"[٥]، وقال الحسن بن صالح: " كان النعمان بن ثابت فهما عالما متثبتا في علمه، إذا صح عنده الخبر عن رسول الله ﷺ لم يعده إلى غيره"[٦]، وقال الكاساني: " وحديث صححه أبو حنيفة لم يبق لأحد فيه مطعن[٧]، وقال أيضا: " أنه كان من صيارفة الحديث، وكان مذهبه تقديم الخبر، وإن كان في حد الآحاد على القياس بعد أن كان راويه عدلا ظاهر العدالة[٨].

---

(١).ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: ٥٨١/١٥/ت٧٢٤٩، تهذيب الكمال، المزي: ٤٢٤/٢٩/ت٦٤٣٩، تاريخ الإسلام، الذهبي: ٩٩١/٣/ت٤٤٥ .

(٢).إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: ٥٦/١٢/ت٤٨٤٠، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة ﷺ، أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت٤٦٣هـ): ١٢٦/١ .

(٣).تاريخ ابن معين – رواية ابن محرز : ٧٩/١ .

(٤).ينظر: تاريخ بغداد: ٥٨٠/١٥ .

(٥).تاريخ ابن معين – رواية الدوري : ٥١٧/٣/ت٢٥٣٠، ٤٣٩٨، تهذيب الكمال: ٤٣٣/٢٩ .

(٦).الانتقاء، ابن عبد البر: ١٢٨/١ .

(٧).ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر الكاساني الحنفي (ت٥٨٧هـ): ٩٠/٢، قال: " وروي عن أبي حنيفة انه قال: لا قضاء على الناس للأثر المروي عن النبي ﷺ: " من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه ..."، والقياس أن يقضي ذلك ولكن اتباع الأثر أولى إذا كان صحيحا ... " .

(٨).المصدر السابق : ١٨٨/٥ .

وقال الذهبي: " كان إماما ورعا عالما عاملا متعبدا كبير الشأن، لا يقبل جوائز السلطان بل يتجر ويتكسب"[١]، وذكره العجلي[٢]، وابن شاهين[٣] في جملة الثقات، وقد أثنى عليه وزكاه الجم الغفير من الأئمة والعلماء، قال إسماعيل بن داود: " كان عبد الله بن المبارك يثني عليه، ويزكيه ويقرظه"[٤]، قال ابن المبارك: " ما رأيت في الفقه مثله"، وقال الشافعي: " الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة"، وقال الذهبي بعد ذكره قول الشافعي هذا: " قلت: الإمام في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه"[٥]، وقد أثنى عليه أيضا: (ابن عيينة، وابن الجريج، والوزاعي، وأستاذه حماد بن أبي سليمان، والأعمش، وسفيان الثوري، ويزيد بن هارون، وعبد الله بن داود الخريبي، وخلق كثير) [٦]، وقال ابن حجر: " فقيه مشهور"[٧].

وقد تكلم فيه بعض العلماء، قال سفيان الثوري: " ليس بثقة"، وقال يحيى بن معين في رواية: " لا يكتب حديثه"، قال ابن سعد: " هو ضعيف في الحديث، وكان صاحب رأي"[٨]، وقال البخاري: " كان مرجئا، سكتوا عن رأيه وحديثه"[٩]، وقال مسلم: " صاحب الرأي مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح"[١٠]، قال أبو حفص عمرو بن علي: "صاحب الرأي، ليس بالحافظ، مضطرب الحديث، واهي الحديث، وصاحب هوى"[١١]،

(١).تذكرة الحفاظ: ١/١٢٦/ت١٦٣ .
(٢).الثقات : ص٤٥٠/ت١٦٩٤ .
(٣).تاريخ أسماء الثقات: ص٢٤١/ت١٤٧٧ .
(٤).إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: ١٢/٥٦/ت٤٨٤٠ .
(٥).ينظر: تهذيب الكمال: ٢٩/٤٢٤، ٤٣٣، وسير أعلام النبلاء، الذهبي: ٦/٤٠٣ .
(٦).ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي: ١٢/٥٧ .
(٧).تقريب التهذيب: ص٥٦٣/ت٧١٥٣ .
(٨).الطبقات الكبرى: ٧/٢٣٣/ت٣٤٥٣ .
(٩).التاريخ الكبير: ٨/٨١/ت٢٢٥٣ .
(١٠).الكنى والأسماء: ١/٢٧٦/ت٩٦٣ .
(١١).تاريخ بغداد، الخطيب: ١٥/٥٨٢ .

وقال إبراهيم الجوزجاني: " لا يقنع بحديثه ولا برأيه"[١]، وقال النسائي: " ليس بالقوي في الحديث"[٢]، وقال ابن عدي: " عامة ما يرويه غلط وتصحيف وزيادات، وله أحاديث صالحة، وليس من أهل الحديث"[٣]، وقال علي بن المديني: " ضعيف جدا"، وقال أحمد بن حنبل: " حديث أبي حنيفة ضعيف، ورأيه ضعيف"[٤]، وقال أبو حفص ابن شاهين في موضع آخر بعد ذكره جملة من أقوال الطاعنين فيه: " وهذا الكلام في أبي حنيفة طريق ثقة الروايات واضطرابها وما فيها من الخطأ، لا أنه كان يضع حديثا ولا يركب إسنادا على متن، ولا متنا على إسناد، ولا يدعي لقاء من لم يلقه، كان أرفع من ذلك وأنبل، وقد فضله العلماء في الفقه، ولكن حديثه فيه اضطراب، وكان قليل الرواية، وكان بالرأي أبصر من الحديث، وإنما طعن عليه من طعن من الأئمة في الرأي[٥].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة، يظهر لنا أن (الإمام أبا حنيفة النعمان بن ثابت)، مختلف فيه:

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، ومن وصفه بذلك الإمام يحيى بن معين في كثير من الروايات عنه، بل قد أكد توثيقه في بعضها بتكرار لفظ التعديل " ثقة ثقة"، ونفى عنه الكذب في أكثر من رواية، وأثنى عليه بقوله: " هو أجل قدرا من ذلك"، وفي بعض رواياته جمع بين وصفين له فقال: " ثقة صدوق"، وفي بعضها وصفها بقوله: " لا بأس به"، وقد تقدم المعنى الاصطلاحي لهذه اللفظة عنده وهي تعني ثقة[٦]، ونسبه أيضا إلى الصدق في بعض رواياته، وهذا يعني تصحيح حديثه، حتى وإن اعتبر انه من قبيل الحسن لذاته، جمعا بين أقوال ابن معين ﷺ، وما استقر عليه رأي فيه .

(١).أحوال الرجال، الجوزجاني: ص١١٧/ت٩٥ .

(٢).الضعفاء والمتروكون: ص١٠٠/ت٥٨٦ .

(٣).الكامل في ضعفاء الرجال : ٢٤٦/٨/ت١٩٥٤ .

(٤).ينظر: تاريخ بغداد: ٥٧٩/١٥ .

(٥).ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: ص٩٦، ٩٧ /ت٥١ .

(٦).ينظر ترجمة: أحمد بن بشير .

ووصفه الحسن بن صالح بن حي، بأنه كان عالما متثبتا في علمه، وأنه إذا صح عنده الخبر لم يعده إلى غيره، مما يبرهن على صحة حديثه، ووصفه الإمام الكساني بأنه كان من صيارفة الحديث ...، وقد أثنى عليه الحافظ الذهبي عندما ترجم له في (تذكرة الحفاظ) ووصفه بالإمام الأعظم ...،وقد قال في مبدأ كتابه: " هذه تذكرة بأسماء معدلي حملة العلم النبوي، ومن يرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف..."، لذلك لم يترجم له في (ميزان الاعتدال) على أصح الأقوال، فقد صرح بذلك في مقدمة (الميزان) بقوله: " ... وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في (الفروع) احدا لجلالتهم في الإسلام، وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة، والشافعي، والبخاري، فإن ذكرت أحدا منهم أذكره على الإنصاف، وما يضره ذلك عند الله ولا عند الناس"[1]، وأما عن وجود ترجمته في الميزان[2]، ونقله – أي الذهبي – عن النسائي، وابن عدي تضعيفه، فقد نفى ذلك الشيخ اللكنوي، وذكر وجوها كثيرة في تعزيز نفيها من الميزان، ومما قاله ﷺ : " إن هذه العبارة ليست لها أثر في بعض النسخ المعتبرة على ما رأيتها بعيني"[3]، وأكد ذلك أيضا الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وذلك بعد قيامه بمراجعة بعض النسخ النادرة في عالم المخطوطات، فلم يجد فيها ترجمة الإمام أبي حنيفة، وقال: " وهذا مما يقطع معه بأن الترجمة المذكورة في بعض نسخ (الميزان) ليست من قلم الذهبي، وإنما هي دخيلة على الكتاب بيد بعض الحانقين على الإمام أبي حنيفة "[4].

هذا وقد عدّ الإمام السخاوي تبعا للحافظ الذهبي، الإمام أبا حنيفة ممن تكلموا في الرجال، وقال: " ... فلما كان عند آخر عصر التابعين وهو في حدود الخمسين ومائة، تكلم في

(1).ميزان الاعتدال (المقدمة): ١ / ٢، ٣ .

(2).٤/٢٦٥/ت٩٠٩٢ .

(3).ينظر: حاشية سير أعلام النبلاء، الذهبي: ٦/٣٩٠/ت١٦٣، ذكره الشيخ شعيب الأرناؤوط، وعزاه لكتاب (غيث الهمام على حواشي الكلام، محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ): ص١٤٦)، ولم أقف عليه.

(4).ذكره في حاشية الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، اللكنوي: ص١٢٥، وهو ما أكده د. بشار عواد محقق تهذيب الكمال: ٢٩/٤٤٥، أن في خزانة كتبه نسخة الذهبي التي بخطه مصورة وليس فيها ترجمته .

التوثيق والتضعيف طائفة من الأئمة: فقال أبو حنيفة: " ما رأيت أكذب من جابر الجعفي"[١].

قالت الباحثة: وقد أثنى على فقهه وورعه وزهده ووفور علمه، وعنايته بطلب الآثار، وارتحاله في ذلك كما قال الحافظ الذهبي[٢]:" ولولا معرفته بالحديثه واعتنائه به ما تهيأ له استنباط مسائل الفقه المأثورة عنه"رحمه الله.

ومن الأئمة من طعن فيه ووصفه بالتضعيف المطلق، ووصفوه بأنه: "مضطرب في الحديث، او ليس بالقوي، أو ليس بالحافظ، ..."، وقد رده الإمام ابن عبد البر بقوله:" فهذا ومثله لا يخفى على من أحسن النظر والتأمل"، ورد الشيخ اللكنوي تضعيف النسائي للإمام أبي حنيفة، بقوله:" لم يقبل جرح النسائي في أبي حنيفة، وهو ممن له تعنت وتشدد في جرح الرجال"[٣].

ومن الأئمة من وصفه بأنه كان من أصحاب الرأي والقياس وكان لا يعمل بالحديث، قالت الباحثة: قد روى سفيان الثوري عن أبي حنيفة ما يرد هذا القول، قال سفيان وقد اتاه رجل فقال: " ما تنقم على أبي حنيفة، قال: وما له ؟، سمعته يقول آخذ بكتاب الله، فإن لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد فبقول الصحابة آخذ بقول من شئت منهم، ولا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم، والشعبي، وابن سيرين، وعطاء فقوم اجتهدوا، فأجتهد كما اجتهدوا[٤] .

وعلق الحافظ بن عبد البر على غمز أبي حنيفة بهذا فقال: " أفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة، وتجاوزوا الحد في ذلك، لتقديمه الرأي والقياس على الآثار، وأكثر أهل العلم يقولون:" إذا صح الأثر بطل الرأي والقياس، وكان رده لما رد من الأحاديث بتأويل محتمل، وكثير منه قد تقدمه إليه غيره، وتابعه عليه مثله ممن قال بالرأي ... "[٥]، ومع

(١).فتح المغيث: ٣٥٢/٤، ٣٥٣ .

(٢).ينظر: سير أعلام النبلاء: ٣٩٢/٦ .

(٣).الرفع والتكميل: ص١٢١ .

(٤).ينظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري : ٦٣/٤/ت٣١٦٣، تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٤٥١/١ .

(٥).ينظر: جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر: ١٠٧٩/٢، ١٠٨٠ (بتصرف يسير) .

هذا فقد خطأ الإمام ابن تيمية ﷺ من ضعفه لهذا السبب، فقال: " ومن ظن بأبي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين، أنهم يتعمدون مخالفة الحديث الصحيح لقياس أو غيره، فقد أخطأ عليهم، وتكلم إما بظن، وإما بهوى، فهذا أبو حنيفة يعمل بحديث التوضي بالنبيذ في السفر مخالفة للقياس، وبحديث القهقهة في الصلاة مع مخالفته للقياس، لاعتقاده صحتهما، وإن كان أئمة الحديث لم يصححوهما "[١]، وكذا قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري)[٢]: " وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي، لرواية أبي هريرة رضي الله عنه وأمثاله، كما في الوضوء بنبيذ التمر ..."، وقال الإمام ابن القيم: " وأصحاب أبو حنيفة ﷺ مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس والرأي، وعلى ذلك بنى مذهبه[٣].

ومن الأئمة من طعن في عقيدته ورماه بالإرجاء، قال الإمام ابن عبد البر: " ونقموا أيضا على أبي حنيفة الإرجاء، ومن أهل العلم من ينسب إلى الإرجاء كثير، لم يعن أحد بنقل قبيح ما قيل فيه كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته، وكان أيضا مع هذا يحسب وينسب إليه ما ليس فيه ويختلق عليه ما لا يليق به، وقد أثنى عليه جماعة من العلماء وفضلوه"[٤].

قالت الباحثة: وقد سبق تعريف الإرجاء، وقول الإمام ابن حزم أن أقرب فرق المرجئة إلى أهل السنة ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة[٥]، وذكر الإمام اللكنوي أن المرجئة فرقتان، مرجئة الضلالة، ومرجئة أهل السنة، وقد نص على أن الإمام أبا حنيفة وتلاميذه وشيوخه وغيرهم من الرواة الأثبات، إنما عدوا من مرجئة أهل السنة لا من مرجئة الضلالة [٦].

وقال الإمام الشهرستاني: " .. لعمري كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة، وعده كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة، ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول: " الإيمان هو التصديق بالقلب، وهو لا يزيد ولا ينقص"، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان

(١).ينظر: مجموع الفتاوى: ٣٠٤/٢٠، ٣٠٥ .

(٢).ينظر: فتح الباري: ٣٦٤/٤، ٣٦٥ .

(٣).إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) : ١٤٥/٢ .

(٤).جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر: ١٠٨٠/٢ .

(٥).ينظر ما سبق ذكره في ترجمة سالم بن عجلان الأفطس، وحاشيتها .

(٦).الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، اللكنوي: ص٣٦١.

(والرجل مع تبحره بالعلم) [1] كيف يفتي بترك العمل؟ وله سبب آخر، وهو أنه كان يخالف القدرية، والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول، والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئا، وكذلك الوعيدية من الخوارج، فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقي المعتزلة والخوارج، والله أعلم.

ثم عدد رجال المرجئة من الأئمة، وكان الإمام أبو حنيفة ﷺ منهم، ثم قال: " وهؤلاء كلهم أئمة الحديث لم يكفروا أصحاب الكبائر بالكبيرة، ولم يحكموا بتخليدهم في النار خلافا للخوارج والقدرية "[2]، **وعليه فإن:**

<u>خلاصة القول في حال الإمام (أبي حنيفة النعمان بن ثابت) جمعا بين الأقوال، هو:</u> أني لا أستطيع القول إلا بأنه : الإمام الأعظم، العالم العامل الورع، الفقيه المشهور،

كما قال الحافظان الذهبي، وابن حجر، وهو الثقة الصدوق كما وصفه إمام أهل هذا الفن يحيى بن معين مع ما عرف به ﷺ من تشدده في نقض الرجال، أما عن اتهامه بالضعف، فيمكن حمله والله أعلم على تشدده في قبول الأخبار، فعن سفيان الثوري أن أبا حنيفة كان لا يستحل أن يأخذ إلا بما صح عنده من الاثار عن النبي ﷺ، مما دعاه إلى القياس وإعمال الرأي، وقد أفاض الله ﷻ عليه بهذه الموهبة التي لا مثيل لها[3]، وعن اتهامه بقلة بضاعته في الحديث، فقد ناقش د. مصطفى السباعي هذه المسألة في مبحث مطول موثقا بالأدلة والشواهد على أن الإمام أبا حنيفة وإن لم يجلس للتحديث كعادة المحدثين، وإن لم يصنف في الأخبار والآثار كما ألف الإمام مالك، إلا أن تلاميذه جمعوا أحاديثه في كتب ومسانيد بلغت بضعة عشر مسندا[4]، وأما عن اتهامه بالإرجاء، فهو لا يضره لأنه كما

---

(1).جاءت هذه العبارة في (الملل والنحل): ١٤١/١، بلفظ " والرجل مع تخريجه في العمل "، وما أثبته من (الرفع والتكميل للكنوي) : ص٣٦١، وقال محققه الشـــيخ عبد الفتاح أبو غدة: " العبارة هنا مستقيمة وواضحة "، وما وقع في (الملل والنحل) تحريف ظاهر.

(2).الملل والنحل، الشهرستاني: ١٤١/١، ١٤٦ .

(3).ينظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الحسين بن علي أبو عبد الله الصيمري (ت٤٣٦هـ): ص٧٥، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي (ت١٣٨٤هـ) : ص٤٠٤، ٤٠٥ (بتصرف) .

(4).السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي: ص٤١١ : ٤١٥ .

مر تقريره أنه من مرجئة أهل السنة لا من مرجئة أهل الضلالة، وقد ختم الحافظ ابن حجر ﷺ ترجمته بقوله: " ومناقب الإمام أبي حنيفة كثيرة جدا فرضي الله عنه وأسكنه الجنة آمين "[١].

ومثلي لا يمكن التجاسر بإطلاق الحكم على إمام من كبار أئمة المسلمين، صاحب مذهب من أوسع المذاهب الفقهية، يدين بمذهبه عشران الملايين من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، إلا بما ذكرت طالبة العون من الله ﷻ، ثم من شيوخي وعلمائي الأجلاء للتعليق على ما ذكر، كي تستفيد الباحثة وطلاب العلم من فيض علمهم، سائلة الله ﷻ أن ينفع بهم وبعلمهم الإسلام والمسلمين .

٤٢ – هارون بن سعد العجلي[٢]، من أهل الكوفة، كان غاليا في الرفض، وهو رأس الزيدية، كان ممن يعتكف عند خشبة زيد بن علي[٣]، وكان داعيا إلى مذهبه، لا تحل الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال[٤].

أقوال العلماء فيه :

قال شعبة: " من خيار المسلمين – مرارا"[٥]، وقال ابن معين في رواية: " ليس به بأس"[٦]، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"[٧]،

(١).تهذيب التهذيب: ٤٥٢/١٠ .
(٢).هو: هارون بن سعد العجلي أو الجعفي الكوفي الأعور، من السابعة (تقريب التهذيب: ص٥٦٨/ت٧٢٢٧).
(٣).زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ثقة، من الرابعة، وهو الذي ينسب إليه الزيدية، خرج في خلافة هشام بن عبد الملك فقتل بالكوفة سنة (١٢٢هـ)، وكان مولده سنة (٨٠هـ) . (المصدر السابق: ٢٢٤/ت٢١٤٩) .
(٤).المجروحين: ٤٤٣/١٨/ت١١٦٣ .
(٥).ينظر: مقدمة الجرح والتعديل: ١٥٦/١ .
(٦).رواية الدارمي: ٢٢٤/ت٨٥٤ .
(٧).الجرح والتعديل: ٩٠/٩/ت٣٧٤ .

وقال الذهبي في موضع: " صدوق"[١]، وفي موضع آخر: " صدوق لكنه رافضي ثقل"[٢]، وفي موضع آخر: " صدوق في نفسه، لكنه رافضي بغيض"[٣]، وقال ابن حجر: " صدوق رمي بالرفض، ويقال رجع عنه"[٤]، وقال ابن عدي:" وليس في حديثه حديث منكر فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به"[٥]، وقال أحمد بن حنبل: " روى عنه الناس، وهو صالح أظنه كان يتشيع"[٦]، وذكره ابن شاهين في جملة الثقات[٧]، وذكره ابن حبان أيضا في الثقات[٨]، وروى له مسلم حديثا واحدا[٩]، وقال الساجي:" كان ممن يغلو في الرفض"[١٠]، وقال ابن معين في رواية أخرى:" كان من المغلية في التشيع"[١١]، وذكره ابن الجوزي في جملة الضعفاء[١٢].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها:

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (هارون بن سعد العجلي) مختلف فيه، فقد وصفه أكثرهم بالصدق، وأنه لا بأس به، ولفظة "لا بأس به" عند ابن معين من مرتبة الثقة كما تقدم[١٣]، ووصفه شعبة بأن ه " من خيار المسلمين"، وهي من مرتبة (صدوق)، وهذا

(١).الكاشف: ٣٢٩/٢/ت٥٩٠٨ .
(٢).المغني في الضعفاء: ٧٠٤/٢/ت٦٦٩٧ .
(٣).ميزان الاعتدال: ٢٨٤/٤/٩١٥٩ .
(٤).تقريب التهذيب: ٥٦٨/ت٧٢٢٧ .
(٥).الكامل في الضعفاء: ٤٣٩/٨/ت٢٠٤٣ .
(٦).العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله: ٤٧٥/٢/ت٣١١٧ .
(٧).تاريخ أسماء الثقات : ٢٤٩/ت١٥٢٠ .
(٨).٥٧٩/٧/ت١١٥٥٧ .
(٩).أخرجه مسلم في صحيحه : ٢١٨٩/٤/ح٢٨٥١ .
(١٠).تهذيب التهذيب : ٦/١١/ت٩ .
(١١).رواية الدوري: ٣٥٩/٣/ت١٧٤٤ .
(١٢).الضعفاء والمتروكون : ١٧٠/٣/ت٣٥٧١ .
(١٣).ينظر: ترجمة أحمد بن بشير.

يعني تحسين حديثه، وقد كرر شعبة قوله هذا مرارا في وصف (هارون) مما يرجح أنه يريد بذلك توثيقه، وإن كان بدرجة أقل من وصفه الصريح بثقة، وهو بذلك يتفق مع ابن معين في توثيقه له بقوله : " لا بأس به"، ويبدو أن سبب تكرير شعبة لهذا اللفظ الرد على ما نسب إليه هارون من بدعة الرفض والدعوة إليها[١]، وقد دفع الحافظ الذهبي أيضا ذلك عنه، وتعقب ابن حبان، فقال: " وقد شذ ابن حبان – كعوائده – فقال: لا تحل الرواية عنه... إلخ، قلت (أي الذهبي): لم يكن غاليا في رفضه، فإن الرافضة رفضت زيد بن علي وفارقته، وهذا قد روى له مسلم"[٢]، مما يدل على أنه رأى أن (هارون) رجع عن الرفض، ولذلك أطلق وصفه بالصدق في أحد أقواله كما تقدم، وقد رمز له الحافظ ابن حجر بـ (هـ)، مما يدل على أنه مختلف فيه، والعمل على توثيقه عنده، وحكى أبو العرب الصقلي عن ابن قتيبة أنه أنشد له شعرا يدل على نزوعه عن الرفض[٣]، **وعليه فإن :**

<u>خلاصة القول في حال (هارون بن سعد العجلي) جمعا بين الأقوال:</u>

أنه لا بأس به، يحتج به، وحديثه حسن لذاته، وأن مستند الإمام ابن حبان في تضعيفه وعدم الاحتجاج به مردود بأقوال العلماء واحتجاج الإمام مسلم به، والله تعالى أعلم .

٤٣ – هشام بن سلمان المجاشعي[٤]: من أهل البصرة، كنيته أبو يحيى، يروي عن يزيد الرقاشي[٥]، منكر الحديث جدا، ينفرد عن الثقات بالمناكير الكثيرة، وعن الضعفاء بالأشياء المقلوبة على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق، فكيف إذا انفرد به؟[٦].

(١).ينظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل: أ.د. أحمد معبد: ص٤٧، ٤٨ (بتصرف) .

(٢).ينظر: تاريخ الإسلام: ٣/٩٩٧/ت٤٥١ .

(٣).تهذيب التهذيب: ١١/٦/ت٩ – ولسان الميزان: ٩/٤٣٨/ت٢٨٩٦ .

(٤).المجاشعي: بضم الميم وفتح الجيم وسكون الألف وكسر الشين المعجمة والعين المهملة، هذه النسبة إلى مجاشع بن دارم بن مالك بن زيد مناة بن تميم، وهم خلق كثير. (اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير: ٣/١٦٤) .

(٥).يزيد بن أبان الرقاشي، زاهد ضعيف، من الخامسة، مات قبل العشرين ومائة. (تقريب التهذيب: ص٥٥٩/ت٧٦٨٣) .

(٦).المجروحين: ١٨/٤٣٧/ت١١٥١ .

أقوال العلماء فيه :

قال الإمام ابن معين: " ليس به بأس"[١]، وقال الحافظ الذهبي:" صدوق"[٢]، وذكره العجلي[٣]، وابن شاهين[٤] في جملة الثقات، وقال أبو حاتم: "شيخ"[٥]، وقال موسى بن إسماعيل المنقري[٦]: " ضعيف"[٧]، وقال الإمام مسلم: " منكر الحديث"[٨]، وقال ابن عدي بعد سرده أحاديث له: " وله غير ما ذكرت وأحاديثه عن يزيد غير محفوظة "[٩].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة، يظهر لنا أن (هشام بن سلمان المجاشعي) مختلف فيه :

فوصفه ابن معين بـ " لا بأس به"، وقد سلف أن هذا المصطلح يعني عنده (ثقة) [١٠]، لكن يحمل هنا على المرتبة الأدنى من التوثيق المطلق في الحجية، وهي تماثل قول الذهبي: " صدوق"، مما يعني تحسين حديثه، ووصفة الإمام أبو حاتم بـ "شيخ" وهي كما قال ابن أبي حاتم: " ممن يكتب حديثه، وينظر فيه"[١١]، ومنهم من وصفه بالتضعيف المطلق، لكنه ضعف محتمل لا يخرج صاحبه عن الاحتجاج في المتابعات والشواهد، ولذلك لم يجزم الإمام ابن عدي بتضعيفه، **وعليه فإن :**

---

(١).رواية الدوري: ٤/١١١/ت٣٤١٥ .

(٢).ميزان الاعتدال: ٤/٢٩٩/ت٩٢٢٦ .

(٣).الثقات: ص٤٥٧/ت١٧٣٥ .

(٤).تاريخ أسماء الثقات: ص٢٥١/ت١٥٣٣ .

(٥).الجرح والتعديل: ٩/٦٢/ت٢٤٢ .

(٦).موسى بن إسماعيل المنقري: بكسر الميم وسكون النون، أبو سلمة التبوذكي، ثقة ثبت، ولا التفات إلى قول ابن خراش تكلم الناس فيه، مات سنة (٢٢٣هـ) . (تقريب بالتهذيب: ٥٤٩/ت٦٩٤٣) .

(٧).ينظر: ميزان الاعتدال: ٤/٢٩٩ .

(٨).الكنى والأسماء: ٢/٩٠٨/ت٣٦٩٣ .

(٩).الكامل في الضعفاء: ٨/٤٠٩/ت٢٠٢٤ .

(١٠).ينظر ترجمة : أحمد بن بشير .

(١١).ينظر: الجرح والتعديل: ٢/٣٧ .

خلاصة القول في حال (هشام بن سلمان المجاشعي)، جمعا بين الأقوال أنه :

يحتج به في المتابعات والشواهد، ولا يترك الاحتجاج به بالكلية كما قال الإمام ابن حبان ﷺ، والله تعالى أعلم .

٤٤ – هشام بن عبيد الله الرازي السني[١]: كان يهم في الروايات، ويخطئ إذا روى عن الأثبات، فلما كثر مخالفته الأثبات بطل الاحتجاج به، روى عن مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه مرفوعا: "مثل امتي مثل المطر لا يدري أوله خيرا أم آخره "، حدثناه جعفر بن إدريس القزويني بمكة، فقال: حدثنا حمدان بن المغيرة عنه، وروى عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ رفعه : " الدجاج غنم فقراء أمتي، والجمعة حج فقرائها"، أخبرناه عبد الله بن محمد القيراطي، قال: حدثنا عبد الله بن يزيد بن محمش، عنه"، أما حديث الأخير فهو موضوع لا أصل له، وحديث الأول قد روي عن أنس رضي الله عنه ولم يصح من غير حديث الزهري[٢].

أقوال العلماء فيه :

قال ابن أبي حاتم: " ثقة، يحتج به"، وقال أبو حاتم: "صدوق"[٣]، وقال الذهبي: "كان داعية إلى السنة، محطا على الجهمية[٤]، وقد لينوه في الحديث"[٥]،

وكان أحمد بن حنبل لا يكتب عنه[٦]، وقال العجلي: "ضعيف"[٧].

---

(١).السني: بضم السين المهملة وتشديد النون المكسورة، هذه النسبة إلى السنة التي هي ضد البدعة، ولما كثر أهل البدع خصوا جماعة بهذا الانتساب . (الانساب، السمعاني: ٢٧٨/٧) .

(٢).المجروحين: ٤٣٨/١٨/ت١١٥٣ .

(٣).الجرح والتعديل: ٦٧/٩/ت٢٥٦ .

(٤).الجهمية: من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول إن القرآن مخلوق. (ينظر: مقدمة فتح الباري، ابن حجر: ص٤٥٩) .

(٥).تذكرة الحفاظ، الذهبي: ٢٨٤/١/ت٣٨٧ .

(٦).ينظر: الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على البرذعي: ٧٥٧/٢ .

(٧).الثقات : ص٤٥٨/ت١٧٣٩ .

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة يظهر لنا أن (هشام بن عبيد الله الرازي) مختلف فيه :

فقد وصفه ابن أبي حاتم بالتوثيق المطلق، ووصفه ابو حاتم بالصدق، مما يعني أن حديثه يكون حسن لذاته، ومن الأئمة من وصفه بالتضعيف المطلق، لكن ضعفه محتمل كما قال الذهبي بانهم لينوه، واللين من أخف مراتب التجريح، أما عن الحديثين الذين استشهد بهما ابن حبان على تضعيفه، قال الذهبي :" كلاهما باطلان"، وعلق الدارقطني على الحديث الأول بقوله:" أخطأ فيه هشام بن عبيد الله، أو رواه عنه، وهو حمدان بن المغيرة الهمداني، والخطأ بحمدان في هذا الحديث أشبه"[1]، وبنحوه قال الحافظ ابن حجر[2].

وأما الحديث الثاني: حديث ابن أبي ذئب، عن نافع، فهو كذب موضوع، والحمل فيه على محمش هذا، وعبد الله بن يزيد بن محمش النيسابوري، قال الدارقطني: "كان يضع الحديث على الثقات"[3]، وقال الذهبي: " كذاب"[4]، وقال ابن حجر: " فبرئ هشام من عهدته"[5]، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (هشام بن عبيد الله الرازي)، جمعا بين الأقوال أنه:

صدوق، يحتج بحديثه، وأن مستند الإمام ابن حبان في تضعيفه وإبطال الاحتجاج به مردود بأقوال الأئمة، والله تعالى أعلم .

---

(1).لم أقف على ترجمة لحمدان بن المغيرة فيما توفر لي من كتب التراجم .

(2).لسان الميزان، ابن حجر: ٨/٣٣٥/ت٨٢٦٤ .

(3).عند الدارقطني: محمد بن يزيد السلمي، من أهل نيسابور، والصواب ما أثبته، وهو المثبت في كل ما ترجم له، وهو الموصوف بالكذب والمتهم بالوضع، أما الآخر، فقد ذكره ابن حبان في الثقات: ٩/١٤٥/ت١٥٦٧٧، ولم يذكره من تلاميذ هشام كما ذكره هنا . (ينظر: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان: ص٢٧٦،٢٧٧/ت٣٨٢).

(4).تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، الذهبي: ص٢٢٨/ح٥٧٤ .

(5).ينظر: لسان الميزان: ٨/٣٣٥ – وتهذيب التهذيب: ١١/٤٨/ت٨٨ .

٤٥ – هلال بن خباب أبو العلاء العبدي: مولى زيد بن صوحان[١]، من أهل الكوفة، قد انتقل إلى البصرة وسكنها، كان ممن اختلط في آخر عمره، فكان يحدث بالشئ على التوهم، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات، فإن احتج به محتج أرجو أن لا يجرح في فعله ذلك[٢].

أقوال العلماء فيه:

وثقه الأئمة: يحيى بن معين[٣]، وأحمد بن حنبل، وقال مرة: " شيخ ثقة"[٤]، ووثقه عفان بن مسلم[٥]، وابن عمار الموصلي، والمفضل بن غسان الغلابي[٦]، وقال أبو حاتم: " ثقة صدوق، وكان يقال تغير قبل موته من كبر السن "[٧]، قال يعقوب بن سفيان: " ثقة "، وقال في موضع آخر: " ثقة إلا أنه تغير، عمل فيه السن"[٨]، وقال ابن شاهين : "ثقة"[٩]، وقال الذهبي: " ثقة "[١٠]، وقال في موضع آخر: " صدوق"[١١]، وقال ابن عدي: "أرجو

(١).زيد بن صوحان بن حجر بن الحارث بن الهجرس بن صبرة العبدي أبو سليمان، ويقال أبو عائشة، يقال ان له صحبة، ادرك النبي ﷺ وصحبه، وقيل: لا يعلم له صحبة، وإنما أدرك، وكان فاضلا دينا سيدا في قومه، وكان من الأمراء يوم الجمل. (الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر: ٢/٥٠٤، ٥٣٢/ت٢٩١٧، ٣٠٠٤) .

(٢).المجروحين: ١٨/٤٣٤/ت١١٤٨ .

(٣).ينظر: رواية الدارمي: ص٢٢٣/ت٨٤٣ ، ورواية الدوري: ٤/٨٣/ت٣٢٤٧ .

(٤).العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله: ٢/٤٩٣، ٦٠٠/ت٣٢٥١، ٣٨٤٥ .

(٥).ينظر: الإكمال في تهذيب الكمال، مغلطاي: ١٢/١٧٤/ت٤٩٧٥ .

(٦).ينظر: تهذيب التهذيب: ١١/٧٨/ت١٢٣ .

(٧).الجرح والتعديل: ٩/٧٥/ت٢٩٤ .

(٨).المعرفة والتاريخ: ٣/٩٠، ١٩٨ .

(٩).تاريخ أسماء الثقات: ص٢٥٣/ت١٥٤٤ .

(١٠).الكاشف : ٢/٣٤٠/ت٥٩٩٥ .

(١١).المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، الذهبي: ص١٣٥/ت١٠٤٤ .

أنه لا بأس به"[١]، وقال ابن حجر: " صدوق، تغير بآخره"[٢]، وقال يحيى بن سعيد القطان: " أتيت هلال بن خباب، وكان قد تغير"[٣]، ونفى ابن معين قوله هذا، عندما سأله إبراهيم بن الجنيد، وقال له أن يحيى القطان يزعم أنه تغير قبل أن يموت واختلط، فقال يحيى: " لا ما اختلط ولا تغير، بل هو ثقة مأمون"[٤]، وقال الساجي، والعقيلي: " في حديثه وهم، وتغير آخره"[٥]، وذكره بان حبان أيضا في الثقات، وقال: "يخطئ ويخالف"[٦].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من أقوال الأئمة، يظهر لنا ان (هلال بن خباب)، مختلف فيه:

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وهذا يعني تصحيح حديثه، ومنهم من وثقه مع الإشارة إلى تغيره قبل موته، وعزا ذلك إلى كبر سنه، وقولهم "قبل موته" يدل على أن فترة تغيره واختلاطه كانت يسيرة، والظاهر

والله أعلم ان احدا لم يرو عنه في هذه الفترة، مما جعل الإمام ابن معين يجزم بعدم اختلاطه وتغيره، بل أكد توثيقه بقوله: " بل هو ثقة مأمون"، مع ما عرف به الإمام ابن معين من تشدده في الجرح والتعديل، وتوثيقه معتبر به عند أهل هذا الفن، فضلا عن توثيق من مر ذكرهم من الجهابذة لهلال بن خباب، وكانت وفاته سنة (١٤٤هـ) [٧]، **وعليه فإن :**

خلاصة القول في حال (هلال بن خباب العبدي)، جمعا بين الأقوال أنه:

ثقة، يحتج به في غير ما وهم فيه أو اختلط عليه إن وجد ذلك، والله تعالى أعلم .

---

(١).الكامل في الضعفاء: ٨/٤٣٠/ت٢٠٣٨ .

(٢).تقريب التهذيب: ٥٧٥/ت٧٣٣٤ .

(٣).التاريخ الكبير، البخاري: ٨/٢١٠/ت٢٧٤٦ .

(٤).سؤالات ابن الجنيد: ص٣٤٢/ت٢٨٨ .

(٥).الضعفاء الكبير، العقيلي: ٤/٣٤٧/ت١٩٥٤ .

(٦).٧/٥٧٤/ت١١٥٣٥ .

(٧).تقريب التهذيب: ٥٧٥/ت٧٣٣٤ .

٤٦ – أبو بكر بن عبد الله بن أبي القطاف النهشلي[١]، من أهل الكوفة، كان شيخا صالحا فاضلا، غلب عليه التقشف حتى صار يهم ولا يعلم، ويخطئ ولا يفهم، فبطل الاحتجاج به وإن ظاهر الصلاح، لأن قبول الأخبار يوافق الشهادات في معاني، ويخالفها في معاني، فكما لا يجوز قبول شهادة الشاهد إذا كان فاضلا دينا وهو لا يعقل كيفية الشهادة، ولا يدري كيف يؤديها، كذلك لا يجوز قبول الأخبار عن الدين الفاضل إذا كان لا يعلم ما يؤدي ولا يعقل ما يحيل المعنى إذا حدث من حفظه، فأما إذا حدث من كتابه وضبط في الكتابة، فحينئذ يجوز قبول روايته إذا كان عدلا عاقلا، وأبو بكر النهشلي وإن كان فاضلا فهو ممن كثر خطؤه، وبطل الاحتجاج به إذا انفرد، وإن اعتبر معتبر بما وافق الثقات لم يجرح في فعله ذلك[٢].

أقوال العلماء فيه :

وثقه الأئمة: عبد الرحمن بن مهدي[٣]، ويحيى بن معين[٤]، وأحمد بن حنبل[٥]، ويعقوب بن سفيان[٦]، والدارقطني[٧]،

---

(١).النهشلي: فتح النون وسكون الهاء وفتح الشين المعجمة، وبعدها لام، هذه النسبة إلى نهشل بن دارم بن مالك ... بن زيد مناة بني تميم، بطن كبير من تميم ينسب إليه جمع كثير. (اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير: ٣/٣٣٨)، وفي اسمه أقوال، ولا يكاد يعرف إلا بكنيته، قيل: اسمه عبد الله بن قطاف، وقيل: عبد الله بن معاوية بن قطاف، وقال وكيع مثلما قال ابن حبان، وهو ما رجحه ابن أبي حاتم، فقال: قول وكيع أشبه، وقال الذهبي: وأصح ما قيل في اسمه: عبد الله . (ينظر: الجرح والتعديل: ٩/٣٤٤/ت١٥٣٦، وسير أعلام النبلاء: ٧/٣٣٣/ت١١٧) .

(٢).المجروحين : ١٨/٤٩٩/ت١٢٥٢ .

(٣).تهذيب التهذيب: ١٢/٤٤/ت١٧٩ .

(٤).رواية الدارمي : ص٢٤٠/ت٩٤٢، ورواية الدوري: ٣/٣٣٤، ٤٨٠/ت١٦١٣، ٢٤٣٨ – وسؤالات ابن الجنيد: ص٣٥٨/ت٣٥٠ .

(٥).العلل لأحمد رواية ابنه عبد الله: ٣/٩٩/ت٤٣٧١، وسؤالات أبي داود لأحمد: ص٣١٤/ت٤١٥ .

(٦).المعرفة والتاريخ: ٣/١٨٠ .

(٧).السنن: ٣/٤٦/ح٢٢٥٤ .

وابن شاهين[١]، والذهبي في أحد أقواله[٢]، وقال ابن عبد البر: "وثقوه"[٣]، وهذا إقرار منه بتوثيقه، والعجلي، وزاد: " من أنفسهم، وكان يرى الإرجاء"[٤]، وقال أبو داود: " ثبت إلا أنه مرجئ"[٥]، وقال الذهبي في موضع آخر: " هو حسن الحديث صدوق"[٦]، وتعقب ابن حبان فقال: " بل هو صدوق، احتج به مسلم وغيره"[٧]، وقال في موضع آخر: " رجل صالح، تكلم فيه ابن حبان بلا وجه"[٨]، وقال أبو حاتم: " شيخ صالح يكتب حديثه"[٩]، وقال ابن حجر: " صدوق رمي بالإرجاء"[١٠]، وقال ابن سعد: " من بني تميم من أنفسهم، وكان مرجيا، وكان عابدا ناسكا، وكانت له أحاديث، ومنهم من يستضعفه "[١١].

خلاصة أقوال العلماء ودراستها :

مما تقدم من اقوال الأئمة، يظهر لنا أن (أبا بكر النهشلي) مختلف فيه:

فمنهم من وصفه بالتوثيق المطلق، وهم أئمة الجرح والتعديل المعتبر بتوثيقهم عند أهل الفن، كابن معين، وأحمد بن حنبل، وابن مهدي، وغيرهم، وهذا يعني أن حديثه صحيح، ومنهم من وصفه بالتوثيق مع الإشارة إلى اتهامه بالإرجاء، وهذا لا يضره، فلم يثبت عنه أنه كان داعيا أو روى ما يقوي بدعته كما هو الظاهر من ترجمته، فيحتج به على المذهب

(١).تاريخ أسماء الثقات: ص١٣١/ت٦٨٥ .
(٢).الكاشف: ٤١٤/٢/ت٦٥٤٨ .
(٣).الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، ابن عبد البر: ١٠٧٧/٢/ت١٣٦٩ .
(٤).الثقات: ص٤٩٣/ت١٩١٦ .
(٥).سؤالات الآجري: ص٢٠٨/ت٢٣٤ .
(٦).ميزان الاعتدال: ٤٩٦/٤/ت١٠٠٠٤ .
(٧).سير أعلام النبلاء: ٣٣٣/٧/ت١١٧ .
(٨).ديوان الضعفاء: ٤٥٣/ت٤٨٧١ .
(٩).الجرح والتعديل: ٣٤٤/٩/ت١٧٩ .
(١٠).تقريب التهذيب: ص٦٢٥/ت٨٠٠١ .
(١١).الطبقات الكبرى :٣٥٥/٦/ت٢٦٥٦ .

المختار كما تقدم[1]، بل وصفه العلماء بما فيهم ابن حبان بالصلاح والعبادة والنسك، وبرهان ذلك احتجاج الإمام مسلم به في صحيحه .

ومنهم من نزل به إلى الدرجة الأدنى من التوثيق المطلق في الحجية، فوصفوه بـ " حسن الحديث، صدوق، صدوق رمي بالإرجاء"، وهو ما يفيد تحسين حديثه لذاته، ومنهم من نزل به درجة عن سابقتها، فوصفه أبو حاتم بـ " شيخ صالح يكتب حديثه"، وهذا أيضا لا يخرجه عن الاحتجاج به في المتابعات، مع ما عرف به الإمام أبو حاتم من تعنته في نقض الرجال، وأما قول ابن سعد بعد ثناءه عليه " ومنهم من يستضعفه"، عله يقصد بذلك تضعيف الإمام ابن حبان، فلم يتكلم فيه غيره بلا وجه كما قال الحافظ الذهبي، ووصف عبارته التي أتى بها بانها عبارة " طويلة ثقيلة "، **وعليه فإن :**

<u>خلاصة القول في حال (أبي بكر النهشلي) جمعا بين الأقوال :</u>

أنه مختلف فيه، والعمل على توثيقه، كما قال الحافظ ابن حجر[2]، احتج به مسلم وغيره[3].

(1).ينظر حاشية ترجمة (حريز بن عثمان الرحبي) .

(2).ينظر: لسان الميزان، ابن حجر: ٩/٤٦٢/ت٣٢٠٦ .

(3).ينظر حديثه في صحيح مسلم : ١/٤٠٢/ح٥٧٢، ٢/٧٧٨/ح١١٠٦ .

الخاتمة

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، فبعد أن منّ الله عز وجل عليّ بتوفيقه على إتمام هذا البحث، أعرض أهم النتائج التي توصلت إليها **وهي على النحو التالي: -**

* أهمية علم الجرح والتعديل وعظيم قدره، إذ بقواعده يتميز من يجب الاحتجاج بخبره، ومن لا يجب، وذلك بألفاظ مخصوصة، وبيان مراتب تلك الألفاظ، وعليه: يتميز صحيح الرواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم من سقيمها.

*** أنه قد تبين لي من خلال ما سبق دراسته:**

١.الدور العظيم الذي قام به علماء الجرح والتعديل للحفاظ على السنة النبوية التي هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي.

٢.أن الكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث، وعلله، ورجاله. [١]

٣.أن الإمام ابن حبان كان من أئمة زمانه، صنف تصانيف لم يكن لها مثيل.

٤.أن كتاب" المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين " للإمام ابن حبان من أمهات الكتب التي اعتمد عليها المصنفون في علم الجرح والتعديل.

٥.أنه مما يؤخذ به الإمام ابن حبان أنه قد ذكر في كتاب (المجروحين) خلقا كثيرا ادعى ضعفهم، كان قد سبق أن ذكرهم في كتابه (الثقات)، وذلك عده العلماء من تناقضه وغفلته.

٦.الذين قبل الناس قولهم في الجرح والتعديل، من ناحية شدتهم، أو تساهلهم، أو اعتدالهم على ثلاثة أقسام:

- قسم منهم متعنت في الجرح متثبت في التعديل.
- وقسم منهم متساهل.

(١).الموقظة في علم مصطلح الحديث للحافظ الذهبي: ص ٨٣.

•وقسم معتدل ومنصف.

٧.أن الإمام ابن حبان قد جمع في نقده للرجال بين التعصب والتعنت البالغ في باب الجرح، والتساهل في باب التوثيق.

٨.أن مجرد وجود الراوي في كتاب " المجروحين " لا يفيد الجزم بالقدح فيه، ما لم يفسر جرحه بما يقدح حقيقة.

٩.أن الكلام في الجرح والتعديل قائم على الاجتهاد وبذل الوسع في الحكم على الرواة.

١٠.إن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح.

١١.إن مجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبر ذلك لذهب جملة من الآثار النبوية، وهي مفسدة بينة[١].

ولكن هذا الدين (كما قال الحافظ الذهبي) مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالة لا عمدا ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة، أو مراتب الضعف، والواحد منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه، فإن قُدّر خطؤه في نقده، فله أجر واحد[٢].

وختاماً : فهذا جهد المقل، وأسأل الله عز وجل أن يتقبل منى، وأن ينفعني والمسلمين بهذا العمل المتواضع، ولا أدعى العصمة من الخطأ والزلل، فالكمال لله وحده، وأرجو منه سبحانه وتعالى أن يغفر لي الزلل، وأن يثيبني على ما وفقني إليه من عمل،فهو سبحانه وتعالى من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١).ينظر: ميزان الاعتدال: ٥/١، ذكره الحافظ الذهبي في ترجمة (أبان بن تغلب) .

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص ٨٣.

فهرس الرواة المترجم لهم

إسم الراوي	خلاصة حاله
١ . أبان بن عبد الله البجلي	مختلف فيه، حديثه حسن لذاته في غير ما ينكر عليه .
٢ . أحمد بن بشير	صدوق، يحسن حديثه فيما لم ينكر عليه ويخالف الحفاظ فيه، أخرج له البخاري حديثا واحدا .
٣ – أحمد بن عبد الرحمن بن وهب	صدوق، يحتج به فيما رواه قبل الاختلاط .
٤– إسماعيل بن عياش	مختلف فيه، رواياته عن الشاميين قوية، وعن غيرهم ضعيفة .
٥– إســـماعيل بن محمد بن جحادة اليامي	لا بأس به، صدوق، حسن الحديث في غير ما يهم فيه .
٦– أشعث بن سوّار	صدوق فيه لين .
٧– أصبغ بن زيد الوراق	ثقة، حديثه صحيح، يحتج به في غير ما انكره عليه ابن عدي، وهي ثلاثة أحاديث فقط .
٨– أصبغ مولى عمرو بن حريث	ثقة تغير، يحتج به فيما يعرف من حديث ويتابع عليه .
٩– أيمن بن نابل بن أبوعمران	صدوق لا بأس به، يحتج به في غير ما أخطأ فيه.
١٠– بحر من مرّار	صدوق لا بأس به، تغير بآخره، رواية يحيى القطان عنه صحيحة.
١١– بكير بن أبي السميط	صدوق، يحتج به .

إسم الراوي	خلاصة حاله
١٢- بهز بن حكيم	صدوق لا بأس به .
١٣- جعفر بن زياد الأحمر	صدوق فيه تشيع، حديثه حسن لذاته في غير ما يتفرد به .
١٤- حريز بن عثمان الرحبي	ثقة، نفى العلماء ما اتهم به من بغضه لعلي ﷺ، أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث .
١٥- الحسن بن الحكم النخعي	صدوق، يحتج به .
١٦- حشرج بن نباتة الأشجعي	صدوق، حسن الحديث في غير ما تفرد به وأنكر عليه .
١٧- خلاس بن عمرو	ثقة، روايته عن علي ﷺ مرسلة، أخرج له البخاري حديثين .
١٨- زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي	صدوق ثبت في المغازي عن ابن إسحاق، مختلف فيه في غيرها، أخرج له البخاري مقرونا .
١٩- سالم بن عجلان الأفطس	مختلف فيه والعمل على توثيقه .
٢٠- سعيد بن سالم القداح	صدوق يحتج به في غير ما ينكر عليه
٢١- سعيد بن عبد الرحمن الجمحي	لا بأس به، يحتج به في غير ما وهم فيه ولم يتابع عليه .
٢٢- سلم بن زرير، أبو بشر العطاردي	صدوق، ليس به بأس، أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث .
٢٣- شهاب بن خراش بن حوشب	صدوق، لا بأس به، حسن الحديث في غير ما أنكر عليه

إسم الراوي	خلاصة حاله
٢٤- شهر بن حوشب الأشعري	مختلف في توثيقه، يحتج به في غير ما وهم فيه، روى له مسلم مقرونا.
٢٥- عبد الجبار بن العباس الشبامي	لا بأس به، حسن الحديث .
٢٦- عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل	ليس به بأس، يحتج به، خرج له الإمام البخاري في الأصول.
٢٧- عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي	ثقة في روايته عن المتقدمين، اختلط بآخره .
٢٨- عبد العزيز بن أبي رواد	صدوق، ليس به بأس يحتج به في غير ما وهم فيه،لا يضره ما رمي به من الإرجاء، أخرج له البخاري حديثا واحدا .
٢٩- عبد الله بن بشر	لا بأس به، واحاديثه مستقيمة يحتج بها .
٣٠- عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد	ثقة، صاحب بدعة، داعية، يحتج بحديثه عن ابن جريج خاصة لتثبته فيه وما عدا ذلك فلا يحتج به إلا متابعة .
٣١- علي بن موسى الرضا	صدوق، يحتج به .
٣٢- علي بن هاشم بن البريد	صدوق، لا بأس به، يحتج به في غير ما أنكر عليه، أخرج له مسلم حديثان .
٣٣- عمر بن إبراهيم العبدي	صدوق، يحتج به، مختلف في روايته عن قتادة .
٣٤- عمرو بن شعيب	ثقة في نفسه، مختلف في روايته عن أبيه عن جده، وأن الاحتجاج بها هو الصحيح المختار.

إسم الراوي	خلاصة حاله
٣٥- القاسم بن عبد الرحمن مولى يزيد بن معاوية	مختلف في توثيقه، يحتج به في غير ما أنكر عليه .
٣٦- كلثوم بن جوشن القشيري	مختلف فيه، يحتج به في المتابعات والشواهد .
٣٧- كميل بن زياد النخعي	ثقة يحتج به .
٣٨- محمد بن راشد الشامي الخزاعي	مختلف في توثيقه، يحتج به، حديثه حسن لذاته .
٣٩- مسحاج بن موسى الضبي	مختلف في توثيقه، يحتج به، حديثه حسن لذاته .
٤٠- نافع أبو غالب الباهلي	مختلف في توثيقه، يحتج به، وحديثه حسن في غير ما ينكر عليه.
٤١- النعمان بن ثابت أبو حنيفة	إمام عالم، فقيه مشهور، وثقه الإمام يحيى بن معين .
٤٢- هارون بن سعد العجلي	لا بأس به، يحتج به، أخرج له مسلم حديثا واحدا .
٤٣- هشام بن سلمان المجاشعي	يحتج به في المتابعات والشواهد .
٤٤- هشام بن عبيد الله الرازي	صدوق يحتج بحديثه .
٤٥- هلال بن خباب أبو العلاء العبدي	ثقة، يحتج به في غير ما وهم فيه أو اختلط عليه إن وجد.
٤٦- أبو بكر بن عبد الله بن أبي القطاف النهشلي	مختلف فيه، والعمل على توثيقه، احتج به الإمام مسلم .

فهرس المصادر والمراجع

(١)القرآن الكريم .

(٢)أحوال الرجال المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ) المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي دار النشر: حديث اكادمي، فيصل آباد، باكستان

(٣)الإصابة في تمييز الصحابة المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ.

(٤)الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط المؤلف: برهان الدين الحلبي (المتوفى: ٨٤١هـ) المحقق: علاء الدين علي رضا، الناشر: دار الحديث – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٩٨٨م عدد الأجزاء: ١.

(٥)إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال . المؤلف: مغلطاي بن قلج بن عبد الله البكجري المصري (المتوفي: ٧٦٢هـ) . الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والناشر . الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

(٦)الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١١هـ–١٩٩٠م .

(٧)ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي، المؤلف: أ.د. أحمد معبد عبد الكريم، الطبعة: مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م .

(٨)الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار المؤلف: أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ) المحقق: سعود بن

عبد العزيز الخلف الناشر: أضواء السلف، الرياض، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م

(٩)الأنساب . المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى ٥٦٢هـ) . المحقق: عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني وغيره . الناشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد . الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ .١٩٦٢م.

(١٠)الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، المؤلف: عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير – أبو الأشبال أحمد محمد شاكر ،عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، إشراف: د. علي محمد ونيس، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع،الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ.

(١١)بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس المؤلف: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (المتوفى: ٥٩٩هـ) الناشر: دار الكاتب العربي – القاهرة عام النشر: ١٩٦٧م

(١٢)تاريخ ابن معين وذيوله: المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، ١- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) – المحقق: د. أحمد محمد نور سيف – الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، ٢- الكتاب: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) – المحقق: د. أحمد محمد نور سيف –الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة – الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩، ٣- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز – المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار – الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق – الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ٤- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان) –المحقق: د. أحمد محمد نور سيف – الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، ٥. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين . المحقق: أحمد محمد نور سيف . دار النشر: مكتبة الدار –المدينة المنورة ـ الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

(١٣)تاريخ ابن يونس المصري –المؤلف: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى:٤٧هـ) –الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت –الطبعة الأولى ١٤٢١.

(١٤)تاريخ أبي زرعة الدمشقي –المؤلف: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، المشهور بأبي زرعة الدمشقي، الملقب بشيخ الشباب (المتوفي:٢٨١هـ) – دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني– الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق.

(١٥)تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلم . المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق : الدكتور / بشار عواد معروف . الناشر : دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

(١٦)تاريخ أسماء الثقات –المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ) الناشر: الدار السلفية –الكويت –الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

(١٧)تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين –لابن شاهين – المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري –الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

(١٨)التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)المؤلف:محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي , مكتبة دار التراث – حلب, القاهرة الطبعة: الأولى، ١٣٩٧– ١٩٧٧.

(١٩)تاريخ بغداد المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م .

(٢٠)تاريخ بغداد وذيوله – المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى ٤٦٣هـ) – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – دراسة وتحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا – الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

(٢١)تاريخ الثقات –المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفي: ٢٦١هـ) الناشر: دار الباز – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.

(٢٢)تاريخ دمشق –المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفي: ٥٧١هـ) – الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – عام النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

(٢٣)تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، المتوفى: ٣٦٩هـ) الناشر: دار التراث – بيروت الطبعة: الثانية – ١٣٨٧ هـ .

(٢٤)التاريخ الكبير – لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري _المتوفي: ٢٥٦هـ) – طبعة دائرة المعارف الثمانية – حيدر أباد –الدكن.

(٢٥)الكتاب: التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث . المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ) . الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م

(٢٦)دريب الراوي في شرح تقريب النواوي المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة .

(٢٧)تذكرة الحفاظ – لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفي: ٧٤٨هـ) – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.

(٢٨)تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله المحقق: غنيم عباس غنيم – أيمن سلامة وآخرون، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٤٢٥ – ٢٠٠٤.

(٢٩)التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح – المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي

(المتوفي: ٤٧٤هـ) – المحقق: د/ أبو لبابة حسين – الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

(٣٠)تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان –المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (المتوفي٣٨٥هـ) – الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة – الطبعة الأولى ٤١٤هـ -١٩٩٤م.

(٣١)تقريب التهذيب المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: محمد عوامة الناشر: دار الرشيد – سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

(٣٢)التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

(٣٣)تهذيب التهذيب المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ .

(٣٤)تهذيب الكمال في أسماء الرجال – المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج جمال الدين المزي (المتوفي ٧٤٢هـ) – المحقق: د/ بشار عواد معروف – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م).

(٣٥)الثقات – المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان أبو حاتم التميمي البُستي (المتوفي: ٣٥٤هـ)،تحقيق: د/ محمد بن المعيد خان – الناشر: دائرة المعارف العثمانية – الطبعة الأولى: ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.

(٣٦)الجرح والتعديل – للإمام الحافظ شيخ الإسلام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس ابن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (المتوفي ٣٢٧هـ)، طبع: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

(٣٧)جواب الحافظ أبى محمد عبد العظيم المنذري المصري عن أسئلة فى الجرح والتعديل المؤلف: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين

المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ) . المحقق: عبد الفتاح أبو غدة . الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

(٣٨)خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال –المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (المتوفى : بعد ٩٢٣هـ)– المحقق: عبد الفتاح أبو غدة – الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر –حلب / بيروت –الطبعة: الخامسة ، ١٤١٦هـ.

(٣٩)ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين – للحافظ الذهبي (المتوفي: ٧٤٨هـ) – الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة – الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ –١٩١٧م.

(٤٠)ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث») –المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة –الناشر: دار البشائر – بيروت –الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

(٤١)رجال صحيح مسلم –المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن مَنْجُويَه (المتوفى: ٤٢٨هـ) –المحقق: عبد الله الليثي –الناشر: دار المعرفة – بيروت –الطبعة: الأولى، ١٤٠٧.

(٤٢)الرفع والتكميل في الجرح والتعديل –المؤلف: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، أبو الحسنات (المتوفى: ١٣٠٤هـ) –المحقق: عبد الفتاح أبو غدة – طبع: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – الطبعة السادسة.

(٤٣)سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧/٢٧٥هـ) . تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي طبع دار إحياء الكتب العربية.

(٤٤)سنن أبي داود المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) المحقق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي الناشر: دار الرسالة العالمية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م.

(٤٥)سنن الترمذي(ومعه العلل الصغير) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٩٧/٢٠٩هـ). تحقيق: أحمد محمد شاكر. طبع دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان.

(٤٦)سنن الدارقطني . المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) . حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٤ م.

(٤٧)السنن الكبرى المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.

(٤٨)سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ). الناشر: مكتبة العلوم والحكم –المدينة المنورة الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

(٤٩)سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) ـ الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

(٥٠)سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ) الناشر: كتب خانه جميلي –لاهور، باكستان ـ الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/٢٠٠٣م.

(٥١)سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي . المؤلف: يوسف بن محمد الدّخيل النجدي ثم المدني (المتوفى: ١٤٣١هـ) . الناشر : عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ.

(٥٢)سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني . المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) . الناشر: مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ -١٩٨٤.

(٥٣)سؤالات مسعود بن علي السجزي، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

(٥٤)سؤالات السلمي للدارقطني . المؤلف: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ).تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي . الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

(٥٥)سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ) المحقق: موفق عبد الله عبد القادر الناشر: مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٤.

(٥٦)سير أعلام النبلاء المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ) المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر : مؤسسة الرسالة الطبعة : الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٥٧)السيرة النبوية وأخبار الخلفاء المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) صحّحه، وعلق عليه الحافظ السيد عزيز بك وجماعة من العلماء الناشر: الكتب الثقافية – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٧هـ.

(٥٨)شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى:

٨٠٦هـ) المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م .

(٥٩)شرح مشكل الآثار المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤.

(٦٠)صحيح البخاري المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .

(٦١)صحيح مسلم للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(٢٠٦-٢٦١) –تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي–طبع دار إحياء الكتب العربية.

(٦٢)الضعفاء: لأبي زرعة الرازي . أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية . الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي . الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية . الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

(٦٣)كتاب الضعفاء المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين الناشر: مكتبة ابن عباس الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥مـ .

(٦٤)الضعفاء الكبير المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ) المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي . الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت . الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ –١٩٨٤م.

(٦٥)الضعفاء والمتروكون المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

(٦٦)الضعفاء والمتروكون . المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) . المحقق:

د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٦٧)الضعفاء والمتروكون المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: عبد الله القاضي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٦.

(٦٨)طبقات الشافعيين المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب الناشر: مكتبة الثقافة الدينية تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .

(٦٩)الطبقات الكبرى . المؤلف: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ). الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

(٧٠)العلل المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ) المحقق: محمد مصطفى الأعظمي الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٨٠ .

(٧١)علل الترمذي الكبير. المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي الناشر: عالم الكتب, مكتبة النهضة العربية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

(٧٢)العلل الواردة في الأحاديث النبوية. المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٧٣)العلل ومعرفة الرجال المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: وصي الله بن محمد عباس . الناشر: دار الخاني، الرياض الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ -٢٠١ م .

(٧٤)عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته المؤلف: محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ .

(٧٥)فتح الباري شرح صحيح البخاري المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩.

(٧٦)فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي . المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) الناشر: مكتبة السنة – مصر . الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م .

(٧٧)الفصل في الملل والأهواء والنحل المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى:٤٥٦هـ) الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة .

(٧٨)القاموس المحيط المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (المتوفى: ٨١٧هـ). الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان . الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

(٧٩)القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٠١.

(٨٠)الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية –مؤسسة علوم القرآن، جدة الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ –١٩٩٢م.

(٨١)الكامل في ضعفاء الرجال . المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ). الناشر: الكتب العلمية –بيروت–لبنان . الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

(٨٢)الكفاية في علم الرواية المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة .

(٨٣)الكنى والأسماء المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(٨٤)لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار المعارف.

(٨٥)لسان الميزان . المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: دار البشائر الإسلامية . الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.

(٨٦)اللباب في تهذيب الأنساب . المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ) الناشر: دار صادر –بيروت.

(٨٧)المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

(٨٨)المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، المؤلف: الحافظ الذهبي (المتوفى: ٧٤٨ هـ)، تحقيق وتعليق واستدراك: الدكتور باسم فيصل الجوابرة، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م.

(٨٩)المجروحين من المحدثين، المؤلف: ابن حبان، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولي، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

(٩٠)مجمع الزوائد ومنبع الفوائد المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) المحقق: حسام الدين القدسي الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م .

(٩١)المجموع شرح المهذب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار الفكر (طبعة كاملة معها تكملة السبكي والمطيعي) .

(٩٢)مجموع الفتاوى المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ) المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية عام النشر: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

(٩٣)المحلى بالآثار . المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ) الناشر: دار الفكر – بيروت.

(٩٤)المستدرك على الصحيحين المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠.

(٩٥)مسند الإمام أحمد بن حنبل . المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) . المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون . إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

(٩٦)مشارق الأنوار على صحاح الآثار المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ) دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث .

(٩٧)معجم البلدان . المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) الناشر: دار صادر، بيروت . الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

(٩٨)معجم قبائل العرب القديمة والحديثة المؤلف: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: السابعة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

(٩٩)معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح . المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عترالناشر: دار الفكر-سوريا، دار الفكر المعاصر -بيروت سنة النشر: ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

(١٠٠)المعرفة والتاريخ المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ) المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م .

(١٠١)المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) . المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

(١٠٢)مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح مؤلف «علوم الحديث»: عثمان بن الصلاح عبدالرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي (٥٧٧ هـ - ٦٤٣ هـ). مؤلف «محاسن الاصطلاح»: عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص، سراج الدين (المتوفى: ٨٠٥هـ). المحقق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) أستاذ الدراسات العليا، كلية الشريعة بفاس، جامعة القرووين. الناشر: دار المعارف.

(١٠٣)الملل والنحل المؤلف: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (المتوفى: ٥٤٨هـ) الناشر: مؤسسة الحلبي .

(١٠٤)مَنْ تَكلَّم فيه الدَّارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن التقي سليمان بن حمزة المقدسي ثم الصالحي ناصر الدين المعروف بابن زريق (المتوفى: ٨٠٣هـ) المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.

(١٠٥)من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي الناشر: – الطبعة: الأولي ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥ م .

(١٠٦)من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: د. عامر حسن صبري الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

(١٠٧)من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: صبحي البدري السامرائي الناشر: مكتبة المعارف – الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

(١٠٨)موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر المؤلف: أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢ هـ) حققه وعلق عليه: حمدي عبد المجيد السلفي، صبحي السيد جاسم السامرائي الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .

(١٠٩)المؤتَلِف والمختَلِف . المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ) . الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت . الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

(١١٠)الموضوعات المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة: الأولى جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م جـ ٣: ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .

(١١١)الموقظة في علم مصطلح الحديث . المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) . اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّةالناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب . الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ .

(١١٢)ميزان الاعتدال في نقد الرجال المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م عدد الأجزاء: ٤.

(١١٣)نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر المؤلف: أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: عصام الصبابطي، عماد السيد الناشر: دار الحديث – القاهرة الطبعة: الخامسة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

(١١٤)نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي الناشر: مطبعة سفير بالرياض الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .

(١١٥)نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ). الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر(بيروت) لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية(جدة) السعودية . الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(١١٦)النكت على كتاب ابن الصلاح . المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) . المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي . الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. . الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

(١١٧)النهاية في غريب الحديث والأثر. المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ) . الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م . تحقيق: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي.